



کتابخانه  
موزه و مرکز اسناد  
سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران  
۹۵

۱۲۴۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب مسائل اربع طوی

مؤلف

شماره ثبت کتاب

مترجم

۹۰۸۳۴

شماره قفسه ۱۵۳۰۶







۱۵۳۰۶  
۹۰۸۳۴

وان حصل ضرر بالناس حيا ولا حيا الفسخ وله ان يكلو بكفيل اذ اسلمه  
بكره اجنبيا طافا انما نحن **س** اذا سلم من سجد من الطهر  
ثلاثا من ركعتين وسما وقام فصل العصر فسلم عن سجدتين  
سما ايسر ركعتين غيرهما لم يبق من الوقت الا ما يسع سجدة واحدة  
الواحدة قدم سجدة العصر ثم يقضي سجدة الطهر وبها حصر  
سجدات السهو الى الآخر **س** اذا حصل الانسان بغير اذنه  
ولم يقدر على تركه وجب عليه القضاء ومحو تقليد المالك  
اذا كان ثقة ما مونا وفي المسائل التحية قراءة القرآن لا يجوز  
ان يترك فيها الا العذر نعم اذا غلب على الظن الصحة جاز  
لا على طريق التقليد بل لان القرآن متواتر **س**  
من شك بين الاثنين والثلاث وهو حالك فغلب على ظنه  
ثلاث فقل يا اي بركة فغلب على ظنه اثنتان رجع الظن  
الطاري يجوز له سكتن **س** لا يجوز للانسان ان يعرض على حقة  
غيره للكمات اذا كان عدلا كما في الطواف اما المأموم فلا  
يشترط عدالة فيمكنه الامام باحسانه وان كان واسقا **س**  
لا يجوز للصومى استجار الفاسق للمنفعة ولا يقع الاستجار باطلا وان  
وان تاب فيما بعد احتاج الى عقد جديد وفي مسائل البرق  
صح وتبريد من غليظ والوصي والولا جبر لكن تثبت له الجبر  
ان لم يرد **س** لو اسنا حر لوصي انسانا جعل على الميت وكل

الظهور

يعني





سعودنا اليه مثله ان يقول له ابن قابم معاني او اوصيت اليك او  
 افعل ما شئت او ما عيلا لمصلحة جاز ان يغاشي وان قال اوصيت  
 اليك ان تستاجر من يصلي عنك فاستاجر من يغاشي لا نه فعل  
 ما امره في حج عمره وصية **ع** التقدم على صاحب  
 المنزل والامارة وشبههما مكره في امام الاصل فان التقدّم عليه  
 بغير اذنه حرام **ع** لو استاجر لصلى عن اثنين  
 بعد واحد واحد كما يقول استاجر منك ليصل عنك فبعتك الصبي  
 وعن الظاهر جاز **ع** لو نذر ان يصلي واطلق نفسه  
 صلى قايما الا ان يحضر عن القيام فيصلي قاعدا وكذا لو نذر ان يصلي  
 مضطجعا وجب عكبان يصلي قايما **ع** لو قال في السلام  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقد اجاب بواجب ولم  
 تبطل الصلوة **ع** لو استوجر ليصل عن اثنين في عقد  
 واحد فليبارك الله والتقديم واطلوعه ويتخير في النذارة باكمل شاء  
**ع** اذا طرأ عليه انكشاف الخوف او زوال شدة  
 الخوف حار ان يصلي بالاجتماع ولا يلجأ الى التاخير **ع**  
 لو نوى في الركوع او السجدة التسمية الاولى والندب  
 لم ينع ولم ينظر صلوة **ع** لو نوى بزيادة حرف  
 كما لو كرر الواو بطلت صلوة ولفظ الخوف الذي لا ينظر هو  
 غير القرآن واذا اخرج في قراته سقا طرأ حمله لانه من كل الو

خبر

ادع الظهور او علم بطلت صلوة **ع** اذا كان  
 المصل غير خفي من الصلوة خلت عليه التعليل مع التضييق  
 الاخذ **ع** اذا كان في المسجد راي في ثوبه نجاسة  
 وضاف الوقت فان كان نجسا هذا النجاسة خرج مصليا ولو  
 سببه المصرون وان كان عامدا او ناسيا بطلت صلوة بقبضتها خارج  
 الوقت وخارج المسجد مع بقاء النجاسة ومع رواله نحو ان يمسها  
 والمجر **ع** من نسي سجدة قضاء ما بعد التسليم ويتوارى الغشا  
 كمن وان وقت العزيمة راقيا قال شيخنا الاول **ع**  
 كثير السهو بين علي الاكثر والفرايض اليومية وفي الكسوف  
 على الاقل وفي الشواغل يخيى وسقط عنه الجبران ولو قال واللال  
 امره صلواتي ارفعها وحسن بطلت صلوة كما ذكرناه ولو نذر  
 و صلوة الاحياء طين على الاقل وكذا في سجدة السهو ولا يشترط  
 في السهو ان يكون كثيرا بل يسقط حكمه مطلقا ولو نوى في السجدة  
 على الاقل لم يبين زيادة لم تبطل في الواجب تبطل **ع**  
 ويجوز ان يقول الامام على حفظ المأموم ولا يشترط فيها  
 العدالة ولو اخرج عن المأموم عوا على قوله ان كان عدلا والا فلا  
 سواء قال له احفظ على المصير بالحق **ع** اذا كان الانسان  
 عاميا سفره وحصل له خوف فقر ولو حصل له شدة الخوف  
 صلى بالاجابة وضوء في الاعادة ولو اس **ع** يغفر عدم

المسجد مدر

خارج

ركعة م



المحرم والفرج سواء كان من رتبه او لا **ع** ان كان الشارب  
وان كان له اثياب كثيرة وقال الشهيد في البدل اذا امكن  
وعلى التخييف بحسب الحكمة **ع** لو احببت المرأة بالاداء  
ان تجازي ويكتفي السامع من المحارم دون الاجانب وان  
كان اشفاقا ولو كانوا يصلون بصلوة واحدة استحب الاذان  
**ع** وقوف العار في وسط الصف وكذا المرأة على رجل  
الاستحباب لكن بشرط ان يامن النظر اليه ويستحب ترعور باليد  
ان يتمكن ولو تركه عامدا بطلت **ع** لا ترتب بين الجوز  
المضي وسجدة السهو فلو نسي سجدة جاز ان يسجد السهو  
اولا ثم يغضيه بالعكس ولو وجب عليه سجدة سهو من فريضة  
جائز ان يقدم سجدة الثانية على الاولى ويجوز تأخيرها  
**ع** لو صلى العصر في الوقت المختص بالنظر باسيا  
ثم ذكر عدل نيته وان كان قبل التمام لانه واجب عندنا وبعده  
المستبد بما لا يصلح في شئ من احدهما ان النبي المصطفى في  
الصلوة تنافرا عن كثرة الاحرام وتأنيها ان اليه المناظر  
تؤكل في صحة الفعل المتقدم **ع** لو صلى احدى قبل سابقه  
تأسيما عدل مع المكان فلو ذكر في الرابعة قبل ركوع الرابعة  
ان عليه ثلاث سجدة تشهد وسلم ويجب ان يسجد السهو  
لهذه التزادة وكذا ذكر في الثانية قبل ركوع الثالثة ان عليه

المحارم

بعضه

ثاني

تثنية سابقة **ع** لا يجوز ان يقرأ في المحرمة اذا سمع  
ولو لم يسمع وكذا في الاضغاث ولو قرأ لم يتطهر صلوة فانه لا يقرأ  
والاصح عندنا والذوق اخص به انه لا يفعل حراما **ع**  
يستحب ان يعيد صلوة امامه ما كان او ما موما فلو صلى الظهر ثم  
صعدت جماعة فليان يصل العصر فليس له ان يصل الظهر ثانيا قبل  
صلوة العصر لعدم جواز التاخير وقت التوبة بل يصل العصر  
للاعادة ثم يركع ولو كان عليه قضاء لم يجز ان يعيد ايضا **ع**  
لم يجوز العدول الى التاخير مع حوق صلوة الاهام اذا كان  
على المصلي قضاء بل يبطل ويستأنف ويؤمسار الى الركعة  
يجوز العدول الى الفعل بعد ركعة الفصيلة الجماعه ان كان  
عليه قضاء ولو تجاوز الركعتين كما لو كان في الثالثة بعد الركوع  
لم يجز ان يعدل الى اقله تساو بينهما كصلوة الاعراق بل يقطعها  
ويستأنف النية **ع** لو سجد سجدة الشكر وفي سجدة ما  
يسر طهر القدم وليس له ساق صحت وكذا كل سجدة مندوبة  
منعقدة على الصلوة بخلاف كل سجدة واجبة **ع** اذا  
نوى قضاء الصلوة عن الملبث فعورته اصل فرض الظاهر في الملبث  
علان ابن قلان قضا لوجوبه فربه الى الله ولو قال لوجوبه على  
مالا جازة او بالخير وعليه بالماله مع ايضه فانه لا يركع **ع**  
لو اكل الانسان لحم بيت او شرب شربا فاسما لم يجز ان يتيمم

فوائده



الصلوة ودخول المساجد **س** لو قال المصلح في صلوة  
سلام على النبي يخرج بهما من الصلاة وان لم يقصر الركعة بطلت  
صلوته وان كان سهوا او جبر سجدة تامة **س** لو اجاب  
في ردا السلام بغير كماله لم يلزمه رده وان كان في الصلوة بطلت  
**س** يستحب تنبيه الناس على الصلوة ولا يجرى سواها في وقت  
اولا **س** لا يشترط في الداء المسد بل يكفي مساهة  
**س** نازك في اداء سجدة ووجوب عليه بضع صلوة في  
اول الوقت لان لا يصاد الصلوة لو جبر ففعلها فيه  
ولو ذكرها صح ولو ذكرها صح صلوة واعلم ان الصلوة مقفلة  
على ما يدعوه الله تعالى المختص مع تصديق الوقتين ومع  
اشتمالهما ومع تصديق وقت احداهما فالمصلي وانما قلنا حقوق  
لله المختص بهما **س** التكليف بالمال كالركعة والمشي وما يجرى  
الا في سجدة **س** اذا عرضت الاستحاضة للمدة  
وانشاء الصلوة بطلت صلواتها **س** لو كان الانسان  
لا يمكن من اسالك السجدة بفرد زمان الصلوة الا مع الجلوس  
بصلواته **س** السيد ضياء الدين **س** يستحب بين السجدة  
والاصحاح والشيخ والاولا ولو لم يكن عارفا بالجملة ففعله  
في الاولين تابعي الحكم والاصحاح لا يعرض **س**  
ادام لو ان بعض المندوب كان في وقت قصص واستشف يكون مندوبا

التكليف

وله ثواب وكذا التكبيرات الست لو ان بعضها او من ادعى  
الصلوة **س** لو كان لسان المصلح لغة خفيفة ففتح  
من فليس الحروف لا تسد له بغيره جاز ان يكون اما بالفتوى  
قال في النهاية **س** لو شترع في الغاية على طي السعة فظهر  
الضيقة عدل مع الايمان وان تعدر فطعها وصلها لظاهر  
ان يفي من الوقت قدر ركعة والا ستم **س** اذا كان المصلي  
معتادا لا يغيره ثم عجز عن السجدة عليه اطلاق الاسم  
**س** يجوز السجدة على الخطأ والتعبد قبل الطعن لان  
التعبد خارج بين المالكين في الجملة ويجوز على الخطأ والكتان فيل  
عزلهما وبعد لا يجوز على الخطأ الصغيرة من الخطأ والكتان للتعبد  
لانما هو من اللبس **س** لو نزل المأموم ان الامام قد سلم  
فسلم ثم طهر انه لم يسلم خرج من الصلوة لانه استوى في الافعال  
وسلم وحطه ولم يسلم فلهما هذا جعل الثاني في النهاية احتالا  
احتمالا وهو حسن **س** قيل وجد المصلي من المصلي قال  
محمد بن ابي عبد الله ما فيه ادراك المصلي ادراكا حقيقيا وهو ان  
يدرك لونه قدرة وقال من المصلي بغيره بالاذن **س**  
اذا وجد في كتاب دعاء ولم يعلم فائتبه ولا ناقله حاشا التعبد به  
وتعلم بغيره ان علم معناه او كان اصله موثقا والاعمال مع  
احوط **س** يجوز ان يبعض في الجذ والبواقي في مواضع

بلغ



التبعية وتحرى الابه الواحد بحري التوحيد والخير كوعات  
 اذ لا مانع منه لكنه غير حسن ثم لا يخفى انه لا يتم فيها القابلية  
 كدها متان قاله ابن قتيبة وقال ابن ابي عمير **مسألة**  
 لو خرج مسافرا ثم شرب ماء من غير ان يقصد ان يجمع بين  
 بالسفر **مسألة** لو اشرب الماء من مسافر ولم يعلم انه من جنس ما يشرب  
 وهو قبيح فلا اعتد له لان الناس في سعة ما لا يعلمون **مسألة** لو شرب  
 لا يجزى عليه الجمع الظاهر من جمع الجمع جاز ان يكون اما ما قبلها  
 ويجب من جملة العدد اما ان كان او ما موما وفيه اشكال سيما  
 من كون العدد المفروض لا بد ان يكونوا مصلية في حق الجمع  
 ومن جواز اقتداء المفترق بالمتفرق اما لو صلى الصبح قضاء وهو  
 امام او غيره من الفرائض فالأقوى الصبح وجب يغتفر في  
 تنسيه غيره **مسألة** لو شرب المديون الا لوقاها بطلت  
 سكتة يسمى التكبير لارتفاع راسه من السجدة **مسألة**  
 لو تكففت عورته في الصلوة بريح او غيره لم يخلل ذلك في الصلاة  
 لستره فلا يلزم بطلت **مسألة** يستحب الارحام بالانفاق كل  
 سجدة تسجد كان في الصلوة او غيرها مستحبا واجبا **مسألة**  
 يكون في النية المعرفة بالوجوب وان لم يقصد الي وجهه ويكفي  
 قصد القبلة وان لم يقصد الوجه الكعبة **مسألة** اذا حفظ  
 عليه عدد صلواته وجده او غير واجاز ان اعتدله الظن وكان غير  
 مقبول

سجدة  
سجود

مقبول قولها **مسألة** صلوة الاحرام فيها خير من غيرها والاختار بين  
 وان هذه من احكامها الصلوات واجبة **مسألة** اذا ترك الا  
 دعية الموقوفة في الصلوة يستلزم ان ينقصها **مسألة**  
 لو احدث وضوءا ركعة بطلت صلواته بخلاف الاجرة والشيعة كما  
 السجدة والشهد فانها تقيح ويقضي **مسألة** اذا قصد دو  
 المسافة ثم قصدوها فلا قولى التقصير من وجه القصد مع القدر  
 وان ينواري بخلاف **مسألة** السجدة المنسية ليس  
 غيرها تكبير الاحرام ولا تشهد ولا تسليم ولا تمترن على القوايت  
**مسألة** لو شرب الماء من غير ان يقصد ان يجمع بين  
 وبين شيان السجدة فبطلت انهما هما نسلم لانها جاز من الصلوة  
 علافا الا في وضوءه انما رجع عنه وقال لا تبطل الفريضة  
 ولو **مسألة** انما في الذكر فبطلت والصلوة ان كان ان درس فبطلت  
 والاحرام ليس للرجل ونصف بلبسه وصلوته باطله ولا يصح الاتهام به  
**مسألة** من علم صلوة فبطلت ان يعلم على الميت وان كان جرحه  
 ليدون ست سنين **مسألة** لو سكر في أثناء الفريضة هل اخرج  
 حرقا من جرحه اعدا من موضع الشكر حتى بان علم البقرة قال ابن  
 شهيد **مسألة** لو بين الانسان على باب داره ذكره واشتاع في  
 المصلوة عليها لقلبه لانه صار يشاهد بها كالفاحش صاحب اماره فيجوز ذلك  
 على قوته ويجوز ان يكون لعدم الغصة والسجدة منه ولعلمه القوي

لام  
باسم



قال ابن مهدي رحمه الله **مسألة** لو قال أصلي فرض الظهر متلما  
 عن قن لم يكن فصلا في قن لم يكن فرضا في هذه الآية والصلوة  
 بها باطله قال ابن مهدي **مسألة** لو وقف على بعض الآية لعذر  
 أو غيره بجدي من حيث قطع ما لم يخال المولاة اللهم إلا أن يكون  
 الوقف على موضع قبل ما كان يقف على قوله أهذا ما يشتد  
 بالظن لا فلا ولا لا بد من الإجماع المعين ولا يخال بالنظم لا يخرج  
 النصيحة كما توفرا مقطعا كما سماه العدد قال ابن مهدي  
**مسألة** إذا صلى إماما مع أنه غير صالح لنفسه مشهور لم  
 يثبت على صلوة الجماعة له إلا مائة مقام شريف ياد  
 الشارح ليس للمفسد أن يقف فيه فلا يثاب عليه بل دعا  
 أم لكن صلوة المأمومين صحيحة لا يلزمه عهدتها إذا لم يخال من  
 شروطها قال ابن مهدي **مسألة** لا بد للمعاذ منية الإيمان  
 سواء كانت الجماعة شرط كما في الجمعة أو لا بخلاف الإمام فلا بد  
 منية الإمامة في الجماعة الواجبة قال ابن مهدي **مسألة**  
 لو قال أصلي على هذه الجماعة إذا لوجوبه فربما إلى الله حاز قال ابن  
 مهدي **مسألة** لو استنجز صلوة وهو فاسق باطنا فضلا عما  
 استحق المصير قال ابن مهدي **مسألة** لو شرب أحد سحرة السموة  
 حتى يسلم فالنكاح لا يحدركها لسقوط حكم السموة في السهو  
 والاولى أن ياتي بسحرة غيرهما بنية منفردة قال ابن مهدي

مسألة

**مسألة** لا يجوز لمن استنجز حرجا فضا صلوة أن يغسل يافدا  
 بسبب ولا مطلقا وإن أجزأه عليه قضاء لأن القضاء وخو  
 على السراحي على الأقوى وصلوة الاستنجاز قطعها على  
 الغفور بالاجتماع فلا يجوز ترك الأوقات الاستراحة  
**مسألة** إذا نال الحرج استنجز الغرض الصحيح المسقط إذا استنجز  
 وأغلاه لأحد له إلا أن يبيع الحرج على العادة للمخلص وإذا  
 الاختلاف أن يبيع نفسه إذا كان صاحب السبع وقد يبيع غيره  
 يبيع مع الاستماع فيكون أغلاه الاختلاف أدنى الجهر قال ابن مهدي  
**مسألة** لا بد أن يجلس بين السجدتين سجدة يسما حاسا ويكسر  
 يستفر مع فلو جلس رفع اليدين أو قدم مستجيلا ولم يستفر اعتنا  
 كل عصف في سجدة لم يجز له أن يجلس **مسألة** لو كان يصل على الغير  
 بالجماعة لم يكن له أن يتوصلا قبل دخول الوقت لعدم اشتعال منية  
 بعدد لازم إلا أن يتوكل بالاختصاص بالقرينة فلا تنقض الصريح قال ابن  
 مهدي **مسألة** لو شك بين الاثنين والواحدة وظن أنها شتان  
 فقام إلى الثالثة بعد الشهور وشرع فيها أو غيرها من الأول  
 وسأوى الاحتمال بطلت حصول الشك في سلامة الاثنين  
 قال ابن مهدي **مسألة** إذا وقف على آخر آية كالزمن واستنجز  
 لا بد من المدعيته تحقيق وجود الحرف الساكن على الوقف فلو تركه  
 عمدا بطلت صلوة قال ابن مهدي **مسألة** إذا لم يحفظ

سمعه

يقول

من



اذا لم يحفظ الا واحد العزم فقرأ منها ما تجسده بقدر الخبر والسورة  
 ولا يقرأ السجدة لان المنع من قراءة العزم والصلوة لمكان  
 السجدة ولا ينقل الى السجدة فاذا سجد العزم سجد بقدر الخبر  
 القراءة ولو لم يجز شيئا وقف بقدر العزم كما قاله ابو محمد  
**مسألة** لو غلب قدر الكون مثلا من ركن غير محصور عرفا  
 وحاصل ما به متعددة بحيث يسجد على قدر كل ركن مستلزم بعض  
 منها حتى ان الصلوة كلها لحصول العفو من الشارع برفع الحكم في  
 غير المحصور قال ابو محمد **مسألة** اذا كثر المتوسوس من  
 القراءة بحيث اذا وقف عليها لم يقم كقول من يسجد بقول  
 البسمة اجمع يصح صلوة لا كلها موجودة وهو على خلاف لا يري  
 حتى ان الخبر لقوله لا تطيعوا الحديث تنقض صلواتكم فانه  
 معناه لما عودوا به ان يطاعوا اذا علموا بعد قوله ابو محمد  
**مسألة** اذا سبق الامام المأموم والمنارة يتكلم في  
 او ازيدوا سجد المأموم وكبر ولحقه مع نية القيام حتى  
 حتى قال ابو محمد **مسألة** لو جالس بقدر جلسة الاستراحة سجد  
 ليس بركعة وقت السجدة لم يجب سجدة واحدة ولا سجدة واحدة  
 والصلوة ركعة واحدة قال ابن محمد **مسألة** لو انما سجد في اوقات  
 وقلة الجماعة وكثر من ثمان مائة ركعة رخص كثر الجماعة والركعة  
**مسألة** اذا كان في غير المان من اقل من دهم كثر

متصل بالربق فالظاهر جواز صلوة لانه من الوأطن ولم يفصل  
 والملح انما هو انما قال ابن محمد فالت وعل على علمه من البدن من الوأطن  
 بينين لا فرق بين كون اقل من درهم او اكثر الخمسة الباطنة  
 لا الشكات اليها مطلقا **مسألة** اذا نظف الانسان  
 عما يشرب من السوق او من الذي باخذه من يد من يشرب نظف ربه  
 ولكن لا يعتقد نجاسة قطعا بل يترك في الصلوة احتياطا لم يكن  
 به بأس ولا حرج عليه في ذلك بل هو مسمى جوهرا اذا كان الميا  
 شربا في النجاسة قال ابن محمد اذا صار في ثوب عرق النطن  
 مع علم او غلبة النطن بوضاه حتى يسلو وان حضر بعد ذلك وكمر  
 وكحه لم يوتر وكان في الصلوة ما فيه ومع عدم الشريطة  
 لا يجوز **مسألة** يجب ستر العورة عن الناظر حقيقة  
 او تقديرها ولو كان برأى عورة نفسه وان كانت رتبة تنقل  
 الروية الحقيقية او التقديرية لم يصح ولا حتى **مسألة**  
 اذا اعتقد بدنية ما هو وجب في الصلوة بطلت وان اعتقد  
 وجوب المندوب فان كان فعل كثيرا او ذكر كثيرا او لا فلا  
**مسألة** قوله سجد الجهر جهر ظهرها الاجود احتياضا  
 هذا الحكم بزمان الامام عليهم فليكون الحكم تابا في الظاهر اذا كان  
 الجهر او كان المصلين من الجهر عليه جهر فالظاهر ان بعض كثير من الاصحاب  
 على الاطلاق **مسألة** اذا كان الانسان حائطا وبنتها رجليه

مسألة



فعل عليه استغفار لم تضر الصلوة عليه لان الله لصاحب الرحمة  
ومن ملك ارضا علمه كونهما الى السماء **مسألة** اذا انقضت  
الشر وغابت ولم يحرق القرص لم يلزم على الجاهل بالكسوف  
الغضا القدم العلم باحترق كل القرص اما من علم فانه يصل اداء  
لا صلاة البقاء الى حين طلوعه **مسألة** يكره في الثوب علة  
النظن بكونه من صوف وشعر المأكول قاله الشهيد **مسألة**  
لوسا في انسان الى سافة في مباح ومن ساقه اخرى في معصية  
او في رجوعه الى بلدته فلو معصية نوى الاثم **مسألة** لا يستر طهر في وجوب  
الاقام اقامة عشرة ايام بل ينشأ ما وعرض بعد ذلك ما يجوز  
الى الخروج **مسألة** ولا يستر عليه الامام ينظر المأموم بقدر  
رؤيته ولو مقدار الركعة ثلاث شجرات فيكون ستر شجرتا  
لا غير **مسألة** لو شك في قراءة آية قل وقعت صحى ام لا  
لا ينفذ اما لو شك هل انها ام لا اعاد **مسألة** من قطع بعض  
اعضائه طهارة في السجود عتبه لا يجوز اسقاطه لصلته ليس كذلك  
اما امانة فبالبينة اذا امكن استخراجه الدركان وقال ابن منهل  
استجار المسفحة من الغضا وكذا يجوز استجار ذوي الاعذار مطلقا  
**مسألة** لو انقل وحال قراءة الصلوة فارتبطت قراءة و  
يسان في موضع اشغال الا ان يخلل زمان طويل فيعيد القراءة  
اما لو حرك بعض اعضائه لصعوبة كيدته او اصابه او بغيره

لم يضر **مسألة** اذا تفرق امرأة وسكن والبيت الذي يعلم  
ان لها فيه الخ خاضعة لكن تضرها جاز وصل واعتسل بعبادة يحيى  
تطهره والا صل في تضرها الصبي معذوره ولا يجوز اليه ذلك  
بعد علة **مسألة** لو شك في الصلوة هل نوى الاثم او لا فاد  
لم ينفذ ولو شك وهو في اليمة او الكسرة استأنف **مسألة** لو  
نزل السليم يا سببا واحوت قبل ذكره لم يطل صلوة وبه رواية  
**مسألة** لا يجوز للمأموم النقل الا الى من تبس معهم قبل  
النقل **مسألة** من عصبه وجعل به طين مساحا طين به مكان وجف  
تصح الصلوة عليه اذا ذهب الاثر المائي قال الشهيد **مسألة**  
عوز الصلوة بالسلام كالسيد والسكين والزناز ولو كان تحتها  
ولو كان بها لانه من اللباس خصوصا مع الضرورة والعصر وكله يجوز في الغنم  
ادخاله ونياها **مسألة** اذا لم يطل الانسان ان عليه صلوة فضا  
وصلوه النافذ او في من القضا احتياطا وان علب على طهارة اشغل  
بالقضا قال الشهيد **مسألة** لو لم يدر احتياط والطهارة فبصل  
العصر وذكره انشأه لم يضر العدو الى الاحتياط وقال ابن عوز  
ما لم يتجاوز **مسألة** لو بقي لا تنصاف الليل مقدار ربع ركعات  
احتضت بالعمى ولا يجوز ان يصل المغرب بل يغضبه قال الشهيد  
**مسألة** لو كان حامل شعر من شعر اذ وعبره جازت الصلوة  
وكذا لو كان مشوحا وهو قليل لا يسي لها قاله الشهيد وحسن شعره

فيه

قصة

فني



حكم غيره **مسألة** إذا ترك الصلوة في أول الوقت مع وجود الماء لم  
 فقد لئلا في آخره يتم ومن بعد قال الشهيد **مسألة** إذا استوح  
 على فعل الصلاة الصلوة والصوم وغيرهما ولم يعلم بفعل الفعل فإن علم  
 زمان الموت ولا يستأجر وإن لم يولد معلومة حول عليها وبه  
 ذمته ح. عاقل بل ذكر الزمان وإن جهل ذكره ولم يعلم كونه ملبساً  
 ولا فريته رد جميع الأجرة ولو ادعى الوارث أن مورثه فعل الصلاة  
 ح. عليه قيل قول مع العدالة وبني زمان فكس فيه الفعل قال الشهيد  
**مسألة** إذا صلى بالجماعة حاكم بها لم يعلم بها في الأثناء وطردت  
 في الأثناء ولم يتمكن من الزالة إلا مع الإبطال ولم يبق من الوقت  
 إلا ما يسع ركعة بعد الإبطال وإن الزالة اسمية ولا تضر الجماعة قال  
 الشهيد **مسألة** يسحب إعادة المنع مع الجماعة إذا كانوا يصلون  
 فله الشهيد صلوة التي صلها بعينها دون غيرها **مسألة** يشترط أن يقصد إلى  
 واحدة معينة من تسبيح الركوع والسجود قال الشهيد **مسألة**  
 يجوز أن يبطل ما علم الصلوة احتياطاً قال الشهيد **مسألة** يجب  
 صلوة الأختا ويصح عامة عليهما وإن لم يعلم الناس منها ما ذكر  
 أكبر الزمان لمعلم عليهما السجود إلى صلاة الجمعة لأن أوقات الصلوة  
 مستثناة فإن كان بصر بالمستأجر ضرراً فاحشاً جبراً لم يعلم والفتنة  
 أو بيع بالسيب قال الشهيد **مسألة** لو اعتاب إنسان استغاثاً لم  
 ينضيق عليه الصلوة بل يخفى الصلوة في سعة الوقت وألم يبر

تم مات

تخبر

من الأجرة

وإن لم

خلال

تخلو في المال **مسألة** ليس حكم الصلوة المستأجر عليها حكم الأصلية  
 وما فاتها لحق الأول بل يجب للمستأجر عليها قال الشهيد **مسألة**  
 يكره لأغراض الدنيا من الصف الأول ويكره للمنفعة النفع قال الشهيد  
**مسألة** يجوز للإنسان أن يستأجر من يصل عنه بأقل في حياته و  
 كذلك الصوم المنسوب للأهل قال الشهيد **مسألة** إذا تلبس  
 أمام المحرم والعدد المستطوع وقت بدرك المحرم فيه لم يخرج 3 لو  
 قمت بعد التلبس لم يجب عليه غير ذلك ولو كان محرم لم يجب عليه ولو  
 دخل لم يخرج الظاهر قال الشهيد **مسألة** إذا نشرت المرأة ثيابها  
 ودبرها خاصة صحت قايمة ركوع وسجودان وجد المطلق إذا  
 لم يحدساً غير قال الشهيد **مسألة** إذا طعن صلواته في مكان قضا  
 فصل كذا ذكره علمه غاماً وحيداً عادة المرأة خاصة قال الشهيد  
**مسألة** الحائض تقصر ركعتي الطواف لأنها تسكر ولا تقضي  
 غيرها من الصلوة وإن كانت زائلة لا تنهك في الاستبراء أو لا  
 فصلواتها ويجب على الصبي والمجنون مع زوال عذرهم قال الشهيد  
 وقال الشيخ الأول قضاء الزلزلة والمنزوعة **مسألة** لو خالف  
 فعلن الواضحة الإمام قاصداً به لم تقع ماله الشهيد **مسألة**  
 إذا علم أن وقته فرقة قضا ولا يعلم عينها ولا سببها صلياً عن اليوم  
 مرة كما لو استهوى ويصلي صلوة الأيات سوى بها ما في ذمته ويصلي صلوة  
 الاحتياط ولا يجب أن ينوي النذر لأن الأصل برائت الذمته وفي صلوة الطو

للمنفعة

مع

انصرف

ان

3 احتياط



اختلال حاله الشهيد **مسألة** يجوز التسوية في المساجد بعد بنايتها  
وهدم أسبها ونقل من مال المسجد مع المصلح ويمكن البناء قبل الهدم  
قاله الشهيد والأول هو رصومه إلى المصلحين اختصت الهدم قبل البناء  
حاشا يستحب في السجودات بغير استئذان مع الأصابع قاله الشهيد  
ويستقبل برأسه القبلة **مسألة** كما يستحب في أداء الصلوة بسجود  
في قضايها من قنوتها ودعائها ونسج قاله الشهيد **مسألة** لو شق شق  
الامام أو عدم طهارته وصلى خلفه عاد قاله الشهيد **مسألة** حرّم  
كشف العورة عند الميز في غير الصلاة وتبطل وإن لم يكن مأظرا  
اصلا أما في غير الصلوة فيجوز عند الميز خاصة قاله الشهيد **مسألة**  
يجوز بين الامام والمأموم على الاحتكام إذا لم يكن مصلحا للامامة  
وكذا في التوبة قاله الشهيد وقال ضياء الدين لا يجب على الامام  
الانساق اعلام المأموم المجازي **مسألة** لو أمكن المأموم ان يعلو  
بعض الصلوة مع الامام ويقتضيه ضرورة او يترك اخرى مع الامام فإ  
لافضل ان يترك بعضها ولا يتركه ويترك بعضها مع تمام واحدة فكلها  
بعضا فصل قاله **مسألة** يجوز الصلوة على الأرض المصحفة بالنسبة  
إلى الامام والمؤمن بمعنى لو كان موضع المأموم لوحظ زاد في العلو  
لم يعتبر به بالنسبة إلى المصلح نفسه باعتبار مساجدة السبعة إذا كانت  
تبلغ البنية لو نسبته إلى الموقوف قاله الشهيد **مسألة** لو صلح على الميت و  
كفنه بحسن ما يعفى عنه في صلوة الاحياء مع حاله الشهيد **مسألة** مفسر على

مسألة

الشهيد

ات

قاله الشهيد

قاله

حامل القراءة النعلم ولو في غير وقت الفريضة وان علم ان وقت الفريضة  
يسبح النعلم ذكره جازمه التأخير إلى دخوله والاولى النعلم دارعا قاله الشهيد  
**مسألة** إذا أقام الانسان ثلثين يوما ثم أقام فان أقام بعد الثلاثين  
عشره أيام دخل في حكم المقيم فيقطع سفره ويستريح ثلاثين سنة أو ارجعها  
فما بعده قاله الشهيد **مسألة** يجوز الصلوة بما يستظهر القدم إذا كان  
له سابق بحيث يصدق عليه اسم سوارزة او قاله الشهيد **مسألة**  
لو شق على ركعتين من يد روي عن النبي عن الجاهل والاختلاف قاله الشهيد **مسألة** لو جئت ركعتين  
**مسألة** المتأخرة إذا كان ظاهرهما المبرور والاصابع جازت الصلوة فيها  
ووزاد لم ينج وضل مكره وهو أقوى بوجه منقول عنه رحمه الله **مسألة**  
الاصابع يكتفي بها الواحد والقبلة إذا كان عالما بالادلة ومع عدم المعارف  
يعمل بقوله وكذا في الوقت ثم يعتبر بالعلم بالعدالة ان يمكن **مسألة**  
لو كرر الشئ من نية او زيدا في سجد السجود والاحتياط او الوضوء  
او الغسل او الصوم او الاعتكاف او الاعمال المحمودة أو تركها لم تبطل العبادة  
انكره **مسألة** إذا كان تركه **مسألة** إذا عاد لمصلحة صلوة الكسوف فإ  
ليقبل عليه لم ينج الاعتكاف وان كان له عادة لغير ذلك كما لو وقع قبله  
غلا مع الاعتكاف بطلان **مسألة** كثير السجود يكتفي بثلثين والعبادات  
أما وجوب الادب فلا يبرأ بالاعتكاف **مسألة** إذا ترك النية  
في صلوة أو طهارته لا تبطل ولا أقوى السطون وكذا ان يكون ارجاعها  
**مسألة** لو سمعته الغير في الصلوة فلا يلزم وجوب الرد **مسألة** إذا قطعت

لو جئت ركعتين

ولو أعادها أثنا  
لم ينجح



يده من مفضل الزيد ورجلاه كوكب وحسب عليه السجود على التوسيع  
 المقطوع لان هذا المساجد لا تتخلف بدونه ويحتمل العدم كما وان لم يكن  
 الاول ولي **مسألة** يجوز لفافد السائر وحامل القبلة وما قد كان  
 المباح الصلوة في اول الوقت وان كان السائر احوط **مسألة** اذا كان  
 ذمة الانسان يتفقون على ان يحل صاحبها ويحب عليه ان لا يعلم بتحقيق  
 عليه والمطالبة فان كان متكنا من الصلاة ودفع الحنف اليه تضيق عليه والا فلا  
**مسألة** نوافل الحجعة وهي الاربع الزائدة عن اقله الطهرين لا تنقطع في السفر  
 قال الشهيد **مسألة** قال محمد بن النعمان ليس على جماعة ولا جماعة وليس  
 عليهم صلوة العبدية ولا الكسوف والمشمس في الارض من البيومية  
 وحاشا الكفر في ذلك **مسألة** اذا ترك العشاء بحسب عليه فمخافه من الصلوة  
 يجيب عليه صلاة فيه وتغير عليه الصلوة فان اخرج حتى صلى الثانية بعد  
 بطلت قال ابو محمد رحمه الله **مسألة** لو كان المصلي مشدودا في الوسط  
 حرم له ان يخرج من موضعه حتى يفر من الرعد لم يخرج الصلوة به وكذا احوط  
 في النوافل ذلك قال ابن فهد وجوز في الحرب الصلوة **مسألة** لو طعن  
 المصلي في عذبة الغزاة من الركان عامدا لم ينقطع صلوة ولم يفعل حراما  
 قال ابن فهد هكذا سمعته منه وكذا انه نقل عن شيخه نظام الدين النبل  
 وقال لو اضطر السجود على الارض او على المعصوب لسجد وجب في  
 الحجعة الى الارض سمي امسك وانما يمسح في الموضع **مسألة** لو سبق لها  
 موسم امامه وفعل سجد بعد ان كان ذلك مكروها لاجراما **مسألة**

النساء

ورس عليه

الثانية

بجف

سجد

يسمى اليكبر ثلثا عقيب كل صلوة نافله او فريضة او غيرها **مسألة** بوجوبه  
 من لا يعرف الركوع من غيره ولكن يعرف الواجب والمندوب يكتفي بذلك ويحرم  
 الفعل قال الشهيد **مسألة** لو كرر اية اقصا عدا من الغاية او السورة  
 لا صلاح او عجز لم ينقطع فرائده ولا صلواته قال الشهيد **مسألة** بعد كل  
 التماس بوجوب التضرع والعصر والوقوف **مسألة** لو سافر الصبي سقرتين  
 كان م **مسألة** في الثالثة فحصة التمام لانه من قبل اليكبات **مسألة** لو اخطأ في  
 موطن على الارض وهو كبله الذي له فيه ملك قد استولى على القر  
 الضابط انه يحكم له بالملك فاذا سكن بهد النية ولو هذه قريبا لم  
 يعبر اذا خرج كان حكمه حكم بلده ولو لم يتوالد واما ولو لم يتوالد  
 كان حكمه غير من البلدان وهذا كحكمها على الشيخ والشيخ باللفظ  
 الاعتبار الظاهر **مسألة** في الفجر بارض الصبي فان كانت رجلي  
 المخصوص فهو كما لو كان والا فلا ولا اعتبار بالقصبة والمثبت للمثبت  
**مسألة** لو سافر العبد مع سيده في مسافة فوصل الى مكان في استولى  
 السيد القدر المعبر لزم فيه ولا يلزم العبد ذلك لبقاء الخدم على الشتر من  
 سيده ومنه وكذا حكم كل تابع مع مشوع **مسألة** اذا حضر في البيت  
 الوافقي كانت صلواته نافله لا عبادا بهد ستم عنها قال الشهيد **مسألة**  
 من يعرف وجوب الواجبات ويتوهم بها ان يتبعه لكن لا يعرف الوجه الذي وجبت  
 لاحد صلواته وعبادته اذا وقعها لوجوبها او نذر بها وان جهل لانه في  
 بالامور به على وجهه فخرج من عهده التاميق **مسألة** القرآن هل صح انه

بوجوبه

الاسباب

دا عام

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار

الاعتبار



نقص سنة أو غير تيسر في كل روي وبعض الروايات قال يعود باله  
من ذلك فانه موجب الطريق الى الجواز في القول بالتواتر في الفاضل  
**مسألة** اذا طهر المني بالجلل او الوطى كان الصوف وشبهه سبوا  
حازت الصلوة فيه ومع التحذير لا يجوز ونقل عن الشهيد انه ثبت قبل  
الوطى محل اخذه ولا يشترط كونه مستحضر وان كان بعده لم يجل الا ان صار  
صوفي غير ما كوال الحكم فلا يجوز استعماله وحده ولو طوى لا يستعمل  
اما حائل اللباس فالظاهر الجواز مع التذكير والذبح اذا كان مما  
يشترط فيه الذبح وسوره طاهر على الاصح لا اصابة البقاء بخبر  
الخامسة **مسألة** الحنث لا تقضي ما فات الميت لعدم تحقيق  
الذكور **مسألة** لو شرط الطهر بقاء الغرض غير  
مفوض عاصره لا يجوز له التفسير **مسألة** لا يقضي الصلوة  
في الجمل المزور ولا الذبح ساق وهذا الحكم مخصوص بالخوف قاله  
عميد الدين وقال ان المشاهدة ليس لها حكم المساجد كالأولى ان  
تستوفى عن الفاسات وقال الشهيد ان المشاهدة لها حرمة المساجد  
ونزاهة ذكره في الذكر والدروس **مسألة** لو ابتلا المسلم  
بفقد عليه السلام لم يعد مسلما ولم يجب الرد عليه في الصلوة  
ولا غيره لما لا يباح به تركه لا عتبة **مسألة** ركعت الطواف  
تخير فيها بين الجهر والاختفاء وكذا ركعت الاحرام **مسألة**  
لو استوجبت الصلوة وجب عن القيام صلى قاعدا قالان فيهما **مسألة**

شج

انم

فكمه

اوصه اذ وضع في المني فاسدة وصل فيه خارجا فان كان منكنا من  
الاذن لم تقم الصلوة الا مع الضيق وفي المسائل الزينة يكون انما  
وتصح الصلوة اذا لم ينافي الاخران **مسألة** وهذا اعلم في عمل  
القول بخبر ادخال النواصة الى المني مطلقا اما على القول بعدم  
الخنثى الا مع التعدي كما اختاره الشهيد فان الصلوة تقم مطلقا  
وهو الاقوى **مسألة** لو كان حاملها بما يجب عليه من الامور  
العقلية او السمعية ساقط لم يقصر لانه عاصر بسفر ولو اصابه البعل  
والسفر عندهم الخطر وان لم يتعلم اما مع التعلم فمطلوب الواجب  
واما مع عدمه فلا يجب ان يكون عاصر بسفر لاسفاره فاليه  
وارسله **مسألة** يعود المصوب في سجدة السجدة عليه لا لا يصح  
عرض الاصح فالسجدة الثانية حرس للسجدة **مسألة** لو كان  
عند المصارع ان لم يقدر في حدود المطالع فيصلى فاما وبوي  
للركوع والسجدة قاله شيخنا **مسألة** لو صلى الظهر فله ركعة  
احدا لا يفسد بالضمنا بسيما جاز العدول منها في الاحتياط حاله في الدين  
وما عجزه لا يجوز العدول مطلقا بل يتم صلوة وتأتي بالاحتياط  
**مسألة** لو ركع المأموم قبل الامام باسبغ حنأ او غير على رجب  
الخلاف فلو رجع ووجد الامام لم يركع لركوعه ولو وجد  
فذا نصب تعبد عليه الركوة به لا جهل لا واما البعد **مسألة**  
اذا كان الانسان اعرج وجنانه مفتوحا وهو يقدر على

اعرج

رجع

م



المصوم تعريضه للحكم المقتضى في الصوم **مسألة** اذا وضع  
 الانسان يدايه وكان مباحا ووقف على المصلي ثبت له  
 حرمة المسير **مسألة** المصلي بالجماعة اذا ادعى بها لم يمكن  
 تركها الا بسبيل الصلوة ولم يبق من الوقت ما يدرك ركعة  
 انها جازية وان استأنف **مسألة** المصلي على سورة اذا تحقق طول المسافة  
 بقصر وان جاوز والاكراه في الاستئناف **مسألة**  
 اذا خرج من مكان غير بلده فاصلا مسافة قصر بالهزب والاشجار  
**مسألة** المصلي يترك ما كان عليه من الصلاة اذا قصص  
 كفا ولم يبق يوم **مسألة** لو ركع قبل الامام باسبائتم نوى  
 الا يستأنف ثم رجع ناسيا لم يطل صلواته قاله السيد ونقل عن ابن  
 انما لا تطل والا حوط الاول **مسألة** يكره السجود على المشقة كحفاه  
 ملاحظه من شغل ولم يغف على روايه فيه قاله الشهيد **مسألة**  
 اذا نذر صلوة النافله حاسا حازلا مستندرا **مسألة** اذا سافر  
 بعد تيقن الجمعة قال الشهيد رحمه الله في الدرر حسن ان القدر الذي  
 يقطع ولا يمكن من الرجوع لأخصب المسافة ويعتقر الى  
 مسافة بعده وقال السيد الاشبه بالذهب جواز التخصير  
 لان القاية ليست بمعصية فهو عاص وسفر **مسألة** اذا سافر  
 حل على المرأة يجوز ترك الا يجي عليها ان تنعم صوتها في الرد وفي الحكم  
 يحرم ان لجمعة واذا فعلت حرما وجب الرد ويشترط في صوم الرد

ولا يشترط في صوم الرد النية قاله السيد مسئلة لو جامع  
 الرجل والمرأة في مكان لا يمكنها التباعد فيه سقطت الحيضة  
 المهرمية وصح الصوم ولا يجب عليه القضاء  
**كتاب الزكاة والخمس**  
**مسألة** لو اشترى ابن السبل ما خلتح اليه من دابة والانه  
 الشفركا لسفرة وغيره لم يجب الرد لما عند استعانة لانه عنده  
 ملكه بنفسه الشفركا ولا بد له من غير الماخوذ قال طيبر الرد وهو  
 احتياجا ابن مبرد **مسألة** فمن السلاح والالات كانت مما يجب ان  
 فيها الخبز وجب فيها المصلي رباح الخيل **مسألة** الحيوان  
 كالشاه وان كان برسم العيال وكان له بغيره لا خمس فيه ولا حظ  
 والغافل من القاع المولود يجب فيه الخمس **مسألة** ذوات  
 التجارة في خمسها الخمس ان كان هيا في بيعه وفسر الركوب لا خمس  
 فيها **مسألة** الكتب اذا كان يحتاج اليها واعل ولا خمس فيها  
 والياصل على ما يجب فيه الخمس فكل عروة السهم **مسألة**  
 اذا ركوب الشخص بغيره فان حصر وقت الوجوب وجب وجب  
 الوقوع اليه لان وجوبه على الفور فلا يجوز تأجيله الى ان يحضر له  
 مسله لو اشترى نساء باوصال عليه الموال ثم فله المشرط عليه  
 فان كان اخرج الزكاة عن غيره فله الرد وان كان اخرج منه ثم علم  
 لم يكن له الرد **مسألة** يشترط وجوب الخمس في كل التجارة ان

كتاب الزكاة  
 والخمس

فائدة  
 في الزكاة  
 والخمس



والضمانات والمراعات وغير هذه الانواع لا يشترط فيه التكليف  
**مسألة** اذا اخذ الشخص مائة من الزكاة وهو مستحق له او من الخس  
او من الصدقة او من الهبة وحال علمه الحول لم يجب عليه الخس قاله  
عمر الدين وقال ان اجره واخره لا يجب فيه الخس وكذا  
لو باع ملكه فانه لا يجب وغنى الخس والمجاوب في السبعة المذكورة  
**مسألة** يجوز للمشتري والفقير العاقل شراء الخس والزكاة  
ويجوز له شراؤها بما كثر من الخس مع الحاجة اليه ويجوز الشراء  
مع الحاجة ويجوز له الضيقة والهبة وشراء آله البيت  
وشتمه **مسألة** اذا جمعت الخسرة او ضيقت الفقة في الشراء  
من نصاب من ان ظاهرا اخذ اكثر مما وثقرا اقل من نصاب مع عدم  
تمكين المال كسابق من الاجراء لم يجب الزكاة ان لم يفصل النصاب  
وان فصل الزكاة اذا كان بلا نشان دار غلة او ضيقة لا يكفر  
صاحبها حتى لا اخذ الزكاة ولا يجب بيعها ولا يبيعها الزكاة الفطرة  
ويجوز اخذ الخس وقال من اذا كان له عقار يقوم بموئنة السنة لم  
يجز ان ياخذ من الزكاة اذا كان الاصل ينفق ولا يعتبر غناه وكذا  
العائق اما لو كان عليه دين لم يفت عنه  
ما يكفيه السنة قوي ايضا عدم وجوب زكاة الفطرة لانه المونة  
وتدبر في جوار إعطاء الفقير من سخي الخس ما يزيد على المونة وا  
والظاهر ان من على القولين **مسألة** يجوز ان يصرف الزكاة

للخندان

بهم

جائزه

دينهم

الزكاة

الزكاة لجهازها ولجهازها ان ينقصها اذا لم يبرحها الا بذلك ويشترط  
له حيا ولو مع وجود المسوق وكذا يجوز ذلك للموالت  
ومرغبة في كل ذلك من سبل السبل **مسألة** لو كان معه  
ما يكفيه في السنة له ولعالمه وعلمه دين واذا دفع شي من ذلك في  
الدين نقصت عن موئنة السنة لم يجب عليه زكاة الفطرة مع المطالبة  
تشم ومع عدمها وقال ضيق الدين يشترط له الزكاة من الدين  
وجوب زكاة الفطرة اذا لم يفصل عن الدين ما يكفيه لعياله  
سنة **مسألة** لو وجب على شيء زكاة فتمت اوان فيها حتى  
افتقر او عصب مالا ما غرمه جاز له ان يقتطع من سهم الفقراء  
والغارمين ويقتطع لانه دين **مسألة** اذا كان له مال من رز  
عه او تجارة وله مال آخر غير ذلك وجب له ان يوزع النفقة  
على انواع الكسب ولو اخرج من عنده لم ينفقها اخرج من الكسب  
مسألة الصدقات الواجبة كالنفقة بعد ائحة الصدقة  
والدين مع حق المال وسائر الاموال تخرم على التوطين لصدقاتهم  
على الاول **مسألة** لو كان عند حيوان كالمخارقة فاصل  
عن موئنة السنة وخمس لم يزدت قيمته في السنة الثانية و  
حب عليه نفس الزايد **مسألة** لو كانت الشجرة تسقط  
بالساقط والدوا في فبا عليها قبل بدو صلاح وبعد الاتباع  
يجب ان يكثر من المشتري عليها موئنة وجب نصف العشر

يجز



لا نزرع بغيره بالناضج ولا في السقي هناك وليس هناك ما  
**حاصل اوله** لا يجوز حيا سبة الغارم بدني فيحصل مرجه  
 قبل حلوله **سنة** لو اخرج انشأت او اكثر قدر النصاب  
 من المعدن لم يجب الحس لان كل واحد لم يبلغ نصيبه النصاب  
**سنة** ابن السبيل اذا كاله مال في بلدته ووجد من يقرضه او  
 او يدينه لم يجر له اخذ الزكاة **سنة** الغارم له اخذ الزكاة  
 ادا لم يملك ما يقيه طول قاضيا عن قدر دينه **سنة** من  
 بيده سبعة وهو عاجز عن استيفاء الكفاية قال في الدرر المراد  
 المخرج وقال ابو بكر المكي صاحب **سنة** الفقيه في الزكاة  
 الحرة اذا كان له من ثياب نفقة عليه وهو قادر وهو يملك من  
 اخذ نفقة منهم باعتبارهم او بالحكم لم يجر له ان ياخذ من  
 الخسر ولا من الزكاة وقال عبيد الدين يجوز لو اوجب النفقة على غيره  
 ان ياخذ من الزكاة **سنة** من وجبت نفقة عليه وقال لا يجوز بيع العتق  
 من الخسر يجوز من الزكاة وكذا من سئل الله **سنة** لو  
 اهل انسان انسانا لم يجر ان يدفع اليه من الفطرة ما يوجب العمل  
 بسببه لو كان فقيرا **سنة** اذا كان في الانسان يد وكيل مال  
 يجوز وجعل له الزكاة يد الوكيل من ذلك المال لم تلق المال في وصول  
 الى الوكيل او غلامه لم يجب عليه الحس ولا الزكاة وان كانت تشرق  
 قاله عبيد الدين وان علم الوكيل وجب على الوكيل الزكاة والخمس وقال

السنة  
 درهم

درهم

الي

السيد ان قدر على الوصول الى المال او ربحه في يد الوكيل وجب  
 عليه فلا توقع وصوله اليه في الزكاة والحس وان كان وكلا مطلقا  
 وجب عليه الاخراج فان اخل به ضمن **سنة** ان لا يفرغ  
 مثلا واخرج منها الخمس او من غيرها من ثمنه ثم تمت يجب عليه  
 اخراجه الى المفضل من السخي والبن والشعر والصوف والمفضل  
 لا يبيع بعد اخراجه مائة السنة والناظر استظها را والوجوب  
 يتعلق بحصوله وعمل المملوك ونظنه باشتغال فاضل عن المونة لكن  
 هذا الوجوب من باب الوجوب الموسع بتضييق عند تمام  
 العمل ويختبر في الاخراج من العبيد او القيمة **سنة** ما يفضل  
 لا خير من جرد حكم ارباح التجارات في وجوب الحس  
**سنة** اذا كان لمسحق الزكاة او لادفان يجوز ان يطعمهم  
 بعضهم من الزكاة اذا كانوا مومنين **سنة** العوض والمعلان  
 والمعدن وكل ما يجب فيه الحس اذا باعه صاحبه ولم يجر الحس  
 والمشتري يعلم ذلك لم يجب عليه اخراجه وانما المكلف البايع فمض  
 بقوله المقدر المسحق ويعطى اطفال المومنين كل يوم اطفال من اليك اقامة  
 الدليل على العارق الاصول مع قدرته لانه ليس بمومن ام لا قال  
 شيئا لا يعطى شيئا لا يحل تبعا وقال يجوز **سنة** ابيع للمساكين  
 كحل في حال الغيبة لم يشترط ان يكون السائل مستحلا بذلك ام لا ولو  
 ساء ما غير المسحق بنفسه فلا يجوز له ان يبيعها ام لا قال في الاولي

الاستحسان



عالمه من انفسهم **س** اذا اشترى الانسان مخرج  
 فيها الزكاة مع الشرايط المعينة فلا يجب على المشتري ان يسأل  
 البائع هل اخرج زكاتها او ضمن او لا يجب عليه ذلك قال اذا  
 كان البائع من يعرف فيه الاحراج او الثمن فلا حاجة الي  
 السؤال وكذا اذا شك وان ظن العدم وجب وادار علم في ان  
 المال زكاة لم يخرج له التصرف فذكرها الا مع ضمان البائع او لا  
 حرج والا وجب ادائها عليه **س** لو ملك مائة في خمس  
 فقوم واخرج خمس زادت القيمة فلا يجب من الزيادة ان يجب  
 قال لا يجب بحسب الزيادة من القيمة الا مع ضمان البائع **س**  
 لو كان زرعان في مكانين فاشترى احدهما قبل ان تحبب غرامته  
 من الاجرة قال ينبغي **س** لو اشترى الساعي او غيره عملا  
 ماله بعينه فزاد مثلاً فزادت وقت التحقيق لم تؤخر من الزكاة  
 الزائدة او يعطى عنه قال ينبغي يستطعن وقال طيل يؤخر لظهور  
 فساد الخرس **س** لو اشترى الانسان ماله نفسه ولا يحتاج الى غيره  
**س** لو غصب رصافاً فباعها يجب عليه زكاة الزرع وبها حجة  
 الارض من المولون لانها لازمة شراً وقال ثعلب ان اخذت حصيداً لا فلا  
 سؤال لدفعه عن الجواب اذا كان المالك قد دفعها الزكاة على الفقير  
 لم دفع الاجرة بعد ذلك لم يجب عليه الفقير لا قال لثقله  
 ثم ويؤسائل من الدين لو اخذ الفقير الزكاة او المحس وبعد ساعة

نعم

انه

خصم

على ان يقر

لان اشترى واحد  
 وكتب اجرة  
 له من وان لم  
 يخذها صح

سأله

سأله هو والمالك بجزء **س** لو كان لثمن الزكاة دابة  
 او ثيابا بثلثيها او له لثمن مائة الا بثلثيها لم يجب عليه الزكاة  
**س** الزكاة اذا اخذها الطعام قبل دفعه الى الفقير  
 وكان قد عيشتها مع عدم وجود المستحق لم يجب ولا ضمن **س**  
 يجوز ان يعطى المستطعم او ولاديه من الزكاة اذا كان من الامامية  
**س** اذا ملك الانسان قوت سنة من اموال الزكاة وجب  
 عليه اخرج زكاة الفطرة لانه لا يصدق عليه انه ملك قوت السنة  
**س** لو لم يملك الانسان الذي يبيع فيه الخبيرة ثم وبه الثاني  
 من الاول وجب على السقاط الخمس لم يسقط اذا كان ذلك المالك  
 محكوماً بان الفاضل **س** لو كان الانسان عبي في يده فقه  
 وغير يده لم يعط من الكفارة شيئاً لان ماله فيها الفقير والمساكين  
 ولا يعطى من ماله من الكفارة الا من كان له امثاله او مع القصور  
 ووسايل السيد لو كان الشريف غل الغنم فلاخذ من الزكاة الا من  
 الكفارة فان تعدد اخذ منها والا فلا **س** لو اشترى عروة  
 ثمنه صحت عيادته ودرهم وزرعها مباحة نصاً با وعند التفتيش كان  
 شعر العروة خبز جاز ان يعطى عرائق بالمال والا فلا **س** لو اشترى عروة  
 عروة ولا اوجار **س** لو كان العوي على التكتيب  
 من المملوكات جاز ان يعطى من الزكاة او الحرام في المعاداة  
 بالتكتيب بالدين **س** لو نذر ان يحصل له مال

اعلم











النفقة ولو كان ينفق من ثمنها دفعه الى الفقير ولا بد من النية عند  
الرفع اليه ولا يجوز له ان ينفق من ثمنها ولا ان ينفق من ثمنها  
ادراكا من صيغة نذره ليعتدوا وقيل ان في ذم من انفق من ثمنها  
ادفع اليه واعطيه وقصد التسليم اليه لم ينفق نذره ليعتدوا  
ان يقصد بذلك الخروج من حقه فيكون قاصدا بقوله اعطيه او ادفع  
اليه اخرج بدفعي في وجب على النذر ماله المهر **مسألة**  
عوران بوجوب الاسنان غيره وان يقبض له من الزكاة والحل اذا كان  
سحقا وقال ابن قتيبة لا يشبه أنه لا يصح للفقير التوكيل في قبض  
الزكاة والمضلة لا يصح التوكيل الا في ما هو عليه كالزكاة لا يحقق  
المالك لغيره قبض القبض ولو قلنا فوارا اشترط حصول الحيوان  
المقبوض وغيره عند النية لتكون عند الدفع مقاربة له او  
بعده مع بقائه عينه **مسألة** لو جعل شخص لغيره ثوبا او ما  
يتم له انصبا على رد ضلته في الثاء والحول وقيل ولم يحصل الرد  
الا بعد الحول لم يملك العامل المجعل الا بالحل ولا يخرج عن ملك  
المجعله الا بالرد فلا يلزم انصبا الا بالرد قبل تمام الحول قال ابن  
قته **مسألة** اذا اراد المجعل ان يأخذ شيئا يتزوج به او يخطب  
الزكاة كذا قال في التزويج او لا يحقق شغل الزمة الا باليقين  
على الاخذ ولا يباح قبضه ويجوز لهما شيئا الاخذ من المحس ليقبضها  
مع فقد الزوج او طلق ماله ان قهر **مسألة** يجب مقاصد الفقير

عليه من زكاة العنقرة عند نذره الدفع اليه غيره وقت الاداء  
المفتريه وكذا في ارباح التجارة والتجارات والزعات لو نذر الاداء  
عند الحول ولا يجوز المقاصد بحسب المال المحب لطلبا لاجل ان الواجب  
اخراج العيس لا يظهره قال ابن قته **مسألة** لو ابتدأ حيا الزكاة  
عند ابتداء حيا الزكاة بان كان عنده ما ينفق به مثلا فاضلته فعند  
تمام حيا الزكاة يخرجها لسبق الوجوب فيها ويخرج حيا بها  
ولو عرض تمام حيا معها مع ان كان بالمال عرو عن شهر لم ينفق  
الحولان عليها فالاولى اخرج الزكاة من ريعه او لا يوصيها في العيس  
اقول من المحس وجوبه والذمة وحيد بقول اخرج الزكاة من ثمنها  
بموجبها في المحس فيصير حكم المسلم واحد ماله ان قهر **مسألة**  
لو استقر رجل وقبض البهرة وكانت ثوبا باركا فيما ملك من البهرة بقدر  
بقدر ما يعمل فما فضل عن ماله من حيا وجري في الحول ولا يلحق هذا الحكم  
استقراره ماله ان قهر **مسألة** اذا لم ينفق المجعل بالنفقة  
على التقر بالواجب النفقة ولم ينفق على غيره وجب اخراج العنقرة  
كالزوج وسواه او لم يعد احد ويتبعهما ان يقال ان كان  
النفقة مما يجب ايضا ماله ان قهر يجب العنقرة ليعتدوا بحيلولة  
والا فلا لغيرها ولو عس ونوعا لحد ما كان العايل ينفق على  
العنقرة ماله ان قهر وان كان فقيرا فله ان الزكاة هنا واجبة  
بالاصالة سقطت والا وجب على الاصل عدم حصول المتجر قال ابن قته

في المحس وجوبه والذمة وحيد بقول اخرج الزكاة من ثمنها بموجبها في المحس فيصير حكم المسلم واحد ماله ان قهر



ما يجب عليه ان كان لها زوج ينفق عليها حسنت لزوج  
 حسنت ما زاد عن مائة السنة قال ابن قهيد **مسألة** اذا فقد  
 الاب ومن يقوم مقامه كانت النفقة على الام والفقرة باب اول  
 فرف بين المصحب وغيره قال ابن قهيد وفي مسائل زين الدين حجب  
 فطرة الولد الرضيع على امه مطلقا لان اللبن لها وهو المونة  
 فهو ويعملونها **مسألة** اذا اخبر عدل انسان ان له عدو زيد  
 مال وهو فقير فظن صدق جيرانه عليه من الزكاة يقول الواحد  
 ولو ظهر خلافه اخبره ثانيا قال ابن قهيد **مسألة** لو اصاب في ذمة  
 حسن وزكاة ولم يعين الفدر يخرج من المترك وزكاة معا من  
 غير ان يزاح احد هما الاخر ولو انفرد احد هما بالوصية انفرد قال  
 قهيد **مسألة** اذا عزل المالك الزكاة والمحرر لعدم المستحق فلا  
 له ان تصرف منه بعد العزل ويعقوب في ذمة ولو كان الموقوف  
 نصا بالحق عليه زكاة ولا تصرف مع النية وعاقبة فاية لقوله  
 الخراج بالظمان قال ابن قهيد وفي مسائل زين الدين اذا عزل صاحب  
 الامام سقط تصرفه فيه ويكفي عاصيا بالتصرف بعد ذلك وكذا الزكاة  
 ويستحق الاشراف وقال في الدرر اعرس المالك والفقرة  
 في مال معين مع عدم المستحق والا قرب التعيين مع وجوده فليس  
 له ان يدلي بالموضوعين وقوله لو كان له وروى عن الباقر ع  
 ان لو اخرج منها شيئا من ثمنها لم يدرها ولم يدرها فله بيعها ولا

في

وضيعه عليها **مسألة** امرأة اذا كانت سرور فنفقت عنها على  
 زوجها عتق ولا يلزم لها اخذ الزكاة ولا الجمل كانت من المملوك ان كانت  
 عن بائنا وكذا منعتة فله نفقة لها وهي فقيرة وغير قادرة على التكسب حلت  
 لها الزكاة ونحو ذلك على التكسب لقضاء الدين ولا يغيره بالشرع  
 قال ابن قهيد **مسألة** انسان في ذمة شي من الخس لا يدرى هو الامام ولا غيره فنفقت  
 بنوكته في ذمة من ارجح حال الغيبه وحال حضوره ع يوفى بالنسب او يدفعها  
 اليه قال ابن قهيد **مسألة** انسان عنده مائة الف درهم فنفقت عنها سؤل  
 الشاس عشرين منها ان كانت عا في ذمة المالك كانت حاقها سؤل  
 كونه في ذمة المالك او قهيد **مسألة** يعتبر في ذمة الزكاة والجهل بالذات في  
 حضور المالك وقيل قوله بغيره في الاخراج ولا فرق بين المعلن والمعلن  
**مسألة** بشرط طوبى بالزكاة ان لا يكون عينا بالحق لا يجوز الزكاة  
 اذا كان التكسب لا ينفق به قال الشهيد وقال في ذمة المالك  
 لو اقره المالك الفقير شيئا على ان يحسبه من حسن زكاة غلب على الفقير ان يسأل  
 ان كان حسيبه ولا اشتغال ذمة يفتي فلا يخرج من العتق ان يسأل  
**مسألة** لو نفلت الزكاة بعد العزل والدفع الى المالك سقطت الزكاة  
 ولم يرض الحال هذه **مسألة** المحطبة الحنيفة والبطر ونسبه اذا اخذ  
 من الامم انسان من المباح او من الغايب عليه السلام في ذمة المالك المحصور في الجوار  
 خير الى اخره قال العايب الامام عليه السلام ولا يجوز لغيره ان ينفق  
 فيه لغير الحق **مسألة** سمات وترك اولاد اضعافا ولم ينفق عليهم وصيا يجوز



فرد المؤمن المنفق عليه بالعلم وغيرهم ان يقبض لهم من الواجب غير  
 مما يجوز ان يدبغته عليهم **س** يوم يرفع الزكاة او الخبز للفقير  
 مع علمه وتكليفه ان يعطي في سنة الوقت وان كانت مانعة من الاخرين ولو  
 لشكرهم بالخير والسؤال **س** قال ابو داود لا يجوز ان يعطى زكاة فطر  
 خاصة لاثنين اختاره الاكثر وهو احبها للمنافع في الغنم وهو جسد **س**  
 كان فقرا اذا تقطعت ماله من سنة سادس ما خرج نصف ماله من سنة سادس ما  
 سجد اجزا وقال الشهد لا يجوز **س** لو كسب شيئا من المباحات وعنده  
 مائة السنة او ازيد وهو فقير فليعتقه هذا الذي في المباحات ان لو كان فاضلا  
 والا فلا **س** على منس في الغنم المنفصل والمنفصل من الحيوان وغيره اذا  
 فصل عن مائة السنة لم يعط **س** المحض من البحر ليس حكم الغوص  
 بل كان راجح الخيارات **س** يجوز ان يقبض الدين على العارم ونحوه بل يترك  
 ويجوز القضاء بقرارة ان لم يكن له الغريم **س** اذا كان على مائة  
 دين لاخر فابنت اما باقر اليك او بشهادة شهود ان عليه دين او  
 لاد انسان ان يقبض من الزكاة فلا بد من عين صاحب الدين وبتواجيل  
 الحكم والذليل يتولى قامة البيعة في قضاء الدين الوارث ولو اقر الوارث بجزا  
 القضاء عن باقراره ولو اقر الميت كان اقراره بمنزلة البيعة يعلق قوله  
**س** اذا اراد ان يزوج صبيته من الغلة اكلها وقسمها على الخليل  
 مما كان فيه والتمس من اكلها ولا وضع يد الفقير عليها **س** يجوز ان  
 يعطى الفقير شيئا من الغلة اكلها وهو جسد الكيل او لوزن ثم يعطيه بعد

النية

النية والنيك والاعتبار فاني سمع علم دارت النية من قدر المحرم لا لبرائة النية  
**س** لا يجوز ان يعطى ما كان العار بنفسه من المومن بالخرج من الاصل وما يعطى  
 العبر على سبيل الرحمة او تسعاه في الرحمة عاده فله ان يعطيه المومن وان  
 لم يدفع اجرة **س** اذا لم يزرع الزكاة فله ان يعطيه بشيء واخذ الخصم لم يقبض  
 على الزكاة زكاة حصصه وعلى المالك اذا لم يزرع اجرة المثل لا سيما من المومن وان  
 زادت فان كان المالك يعطى بان لا يعطيه شيئا ولا يحصل له من كونه على نفسه  
 او عهده او ماله او عهده فانه لا زيادة كان مستحقا بها وعلى المالك زكاة الزيادة  
**س** اذا قتل الخول لم ياتر سوا قلنا سقطها او هو صبي **س**  
 اذا كان على انسان دين لا يستقر جميع ما يملك مع الزكاة ماله ما يشترط  
 مائة السنة **س** اذا كان على انسان ما يملك فله ان يخرج سهم  
 الفوا او يبيع سهم الامام من ماله او يوزع ثوبه على الفقراء او لا ذلك المقتدر  
 وقيل لا يجوز له من ماله او يوزع ثوبه على الفقراء او لا ذلك المقتدر  
 عليه ان يبيع وان لم ياكل وحيت كان له والى المقتدر وكل الممتلك المقتدر  
 الضيق على ما ياكل لم تسقط الفطرة **س** استأجر على صفة مثلا فقبض  
 الاجرة فحصل له الفطر وفصل عنه مائة السنة وحصل له الفطر **س** اذا  
 كسب عظم المولى عن غيره كالكراطة اطلع ثلاثين مسكينا **س** قال صاحب الكرا  
 يجوز ان يعطى من ماله او يوزع ثوبه على الفقراء او لا ذلك المقتدر  
 الزيادة على الواجب وما اعطى الدين يوزع باخذ الزكاة والمقتدر عليه وحيت  
 عليه **س** يجوز ان يعطى زكاة المندوب لزوجته او ابنته او ولده و

فدام



والمعتبر قال بنعم **س** اذا اخرج من شخص نكاحا من مسخا لركاه سبعا ثم اورد  
 احتسابه والمستهق في غير بلد المحاسبه وليس المستحق في الوارثه حسب  
 قيمه العبره على المحاسبه حال الاحتساب السادي **س** ابو السبيل  
 يجوز ان ياكل المأكول المفطر في طريقه اذا كان له عاده بذلك ولو كان  
 قادرا على المشي حرا ان يشري ذبا يركبها وطريقه **س** اذا اشترى  
 عشرة بشرط القطع فلم يعطها حتى يداها صلاحيه كانت الزيادة له  
 والركاه عليه وعنه الاجرة بليقة وان لم يبره صاحبها كان له  
 غنم والركاه على المشتري **س** لو عصب المال في اثناء الجور  
 من حين انموذج العود وذكر الودعي الودعي بستان نفق من عوده  
 وكذا لو طالب الوكيل فلم يدفع لعدم تمكنه الوكيل من الدفع و  
 الودعي كذلك بستان نفق الجور من تمكنه التصرف فيه **س** لو كان  
 في عياله ثلثه شهرا لم يملكه في حال نفسه ليدل على ان حبت الفطرة منه وكذا  
 الاجرة الذي هو واجب النفقة لو حال على نفسه ليدل على ان سقطت  
 نفقته على المستاجر **س** لو كان غريمه جارة فاكل طعامهم وجبت  
 عليهم الفطرة بالسوية **س** اذا قال كل مني لصاحبه انك  
 صبي وجعل كل مني فطرة صاحبه اذا اكل كل مني ثم طعم صاحبه  
**س** الزوج والعنف اذا اخرج الفطرة بدون اذن الزوج  
 لم يخسر **س** لو قال انت نفسك شرعا فان كان الزوج غنيا وجبت  
 الفطرة على الزوجان فان فقيرا لم يل على القول لا صالة وانما على الاول

المبيع

علم

عليه

عليها شي لوجوبها على غيرها وهو غير مكمل وبها وعلى الثاني فبطلانها  
 لانه لم يحصل من بيعه لشيء عليها قال ابن محمد **س** لو زرع ارضا فلم  
 يمت وبسبب الزرع حسب حرج الخراج واجرة حرج الارض وكل  
 البذر على القدر الثابت قال ابن محمد **س** لو تعارضت شدة  
 الحاجة وانقرا به في الركاه قدم شدة الحاجة قال ابن محمد **س**  
 لو كان لاسنان ولد او والد فقير ولو يكتفي به في ان يكون في  
 عيوله قربة ولا شبه وجوب الفطرة على ولده او ولده احوال العدم ح اعلم  
 لعدم العيولية الحقيقية **س** اذا قطع العيش واشترى وجار له في كل  
 الوفاق والاقوى ان يكون غلا في قطع الاشجار والبراري لباكها فانه  
 لا يملك **س** يجوز التوكيل في الركاه ولا يفتقر العلم بكونه  
 وكذا بالنيابة في تركه ولكن لا بد من اعلام الراعي ان ذلك موكلا بغير اذن  
 فيقبض نصف مع فعد الفاضل بغير اذن فيقبض النصف مالا يدبر اعلام الراعي  
**س** لو كان الانسان له ذير على مستحق الركاه والحق وطس وابيهم  
 بغير الاستئذان ام لا جاز ان يحسب عليه الركاه والحق لا حاد عدم الطين  
 ولو طس بغير حاله حال الاحتساب في الاجرة احوال قول والاحوط وجوب  
 الاعادة ونظمه العاقبة وعدم تقبيل الصلوة **س** ابو السبيل اذا نوا  
 المقام سبعة جاز ان يقبض مائة السنة من ستم السبيل وان سافر قبلها  
 ففعل معه شي وجب رده على المالك وقيل لا يجوز ان يبا من ستم ابو السبيل  
 وباخذ من ستم الفقراء وما و **س** يجوز ان يرد في الركاه ان



كان يقول ان كان باقي الغائب فيها حية وان نالها فانه **س**  
الفقر نسأل على قصد الركاة ومن الفقير لا يبيع السلق ولا يمكن الفقر  
المعوض ونقل الاجزاء **س** يبيع ان يدفع فطرة الصبي الذي يبيع فطره  
وكذا من يفتقه اذا كان بالشرط مع زيادة وهو ان يكون مديونا  
او يقصر بها النوسعة بزيادة على موجب الاتفاق كقول جدي ومطعم  
كذا قوله في قوله من الركاه واحسن نفعه زوجته وولده وعبدته و  
فعل الغراب **س** صبي الصبي مع ادن المضيق يبيع عليه  
فطرته والا فلا **س** الدرهم المعزوب اذا طمس كسبه لا يجب  
مبها ركاة وان كان الطمس بفعل المالك **س** لو كانت المروقة  
فقيرة ولها حيا عن كونه السفة حاز لها قبض الركاه ولم  
يجب بيعه اذا كان عاجزا عن عاده بركاة وكانت من النخل ولو كانت  
حبيثة لا يتوقع بها نفع من زرع ولا حاطب فانه يباع منه  
اذا حصل صبي عن انسان يجوز ان يبيع من الركاه او الكرم ويشرط  
كونها مستقيمة في الحال محل النية عند الشاؤن فلو اهلك الطعام بها  
لا كرم بل الاحتساب الا ان يعلم انه مضمون عليه **س** يجوز  
ان يسترى الركاه ماله كمالا يوقفه على المومنين خصوصاً وعبداً وكذا له  
حفر البئر وسبيلها مما هو سبيل ومحل النية عند الوقوع الى السابح وكذا  
لو يبيع من غيره وكذا كما قال في حيا عن الركاه فله ان يسترى  
ولو ادت الحية الى الضرر لم يخر الشري **س** اذا كان للبيت حمار

اذا

التموه

لوم

والمقربة النماء اخذ من الركاه ولا يباع العقار لان اصله للرجل فلا تعدد **س**  
بيع **س** يجد الفطرة على من يبيع معه اجبر على بيعه على سبيل الاجارة لمن  
استوحش منه بقدر واذن له ان يبيع عليه من ثمنه لا يبيع الفطرة فضايله  
ان يطعم في مقابلته على ما يجب عليه وان كان متبرعا وجب عليه فطرته **س**  
لا يطعم الفقير اقل من صاع اذا كان يبيع نفسه له فاما من يبيع غيره فلا يبيع  
على كراهية **س** الجند والوكيل اذا كانا عند الفلاح ليلتهما جدي فان  
عاشا بغير ركاه ولا خوف وجب عليه فطرتهما والا فلا **س** لا يبيع  
الركاه في النخل بالاسيد كالتيث والشمس عليه **س** لو كان له نصف من  
لم يبيع الركاه حتى يكون فرسا تاما **س** الذي يبيع من الركاه  
يجوز ان يبيع بغير حصولها ومنزله مادامت عندها باقية او مع علمه  
بانها ركاه **س** لا ينشط القرية والصبي في الحار **س** المكاف  
اذا اسلم وقد بقي له مال له ما يستألفه لغيره من سائر المسلمين وقيل  
يجب عند تمام الحول **س** لا يبيع بغيره الفقير ولا ان يكون في  
وعاء الفقير او بغير الوعاء ومثلهما **س** اذا اشترى العشر لم يبيع  
صلاصهما لم يداوان بغيره (المنصب بعد استقاط ما قابل النية من سائر  
الغرائب وحسن الركاه والادعاء والعراة تنقطع على العشر عشرها  
**س** يجوز ان يبيع الركاه مع وجود المستحق اذا كان بلغاه **س** يجوز  
بعده احد الا عناف لكن ان بلغت بعين **س** اذا مضم على نفس  
وعشرين من الابل نصف حولا لم يملك واحدة اخرى يخرج عنها في الحول لغير

لوم

منهم

يجوز

م

ويجوز

الركاه



خشية وبسائط في الثاني لئلا ينسب الخاف **مسألة** اذا اخرج الزكاة  
 قبل التصفية وقبل بلوغ التمتع حارس **مسألة** اذا عادت التمتع على الظالم  
 من غير صريح **مسألة** لو اهل الزكاة في اخرج الزكاة من مال المتوفى كل من  
**مسألة** اذا اخرج الظالم شيئا من الميراث ما سعى الزكاة في الميراث  
 من الميراث لان لبيها وسعها ما اخرج ذلك على ما به يستطركا كما  
 اخذه الظالم قبل الاخراج **مسألة** لو اشترى حصدا فمات في  
 ارض غيره سددت له ما كان مال المالك المأخوذ  
 من ارضه او اذا لم يتعد كما لا يفتقر فاذا رعت خرجت عن اسم الميراث  
 مسددا فمات المالك المستحق وجب دفع الزكاة الى الميراث من  
 لم يملكها ولو خاف الموت فباع وصية بها او التوكيل ودفعها  
 الى المستحق **مسألة** لو كانت اليد على الميراث لم يفتقر الى بيعه على الميراث  
 اخرج الزكاة منها **مسألة** اذا عرض للمكاتب اغراء في انشاء الحول انقطع  
 واذا عرض له في آخر رمضان واستقر الى ان لا يسقط الفطره الوا  
 جبة عن نفسه عن بيعه وانته ولا فرق بين الاغراء والميراث في حكمه  
 على الاصح قاله ابن قدام **مسألة** لو كانت الزكاة على السبيل الغني بلا دية  
 على الاقوى **مسألة** اذا اخرج الزكاة في الميراث ان اعطاه زكاة  
 من الميراث في نفسه بعد بيعه ببعضه فان كان مع موهبة الميراث  
 كان الميراث على غير الزكاة من الميراث الموهبة وان كان غير موهبة

التميز من م

طاعة

طاعة حاز لعموم وجوب الوفاء بالتذرع ولا يجوز على المندور له قبول  
 بل تركه اولي **مسألة** اذا كان له مال لا يحس به وما لا يحس به الميراث  
 عليه دين يخصص عليها بالنسبة **مسألة** اذا كان له ايمان متلا فزاد  
 احدها ونقصت الاخرى بل اذا عتلت الاخرى لم يجر منها ومن سائر  
 الكسب مونة السنة ثم في التمسك في الفاضل **مسألة** اذا ائزر الانسان  
 مالا ودفعه اليه وفضل عن مونة السنة له ولعياله وجب فيه الحس  
 وان لم يكن دفع فلا شيء على احدهما وان كان غنيا نعم غنى عياله اذا كان  
 باكتساب **مسألة** لو حضر الانسان ماله الغائب في عروضة  
 كالسيف والعمامة ونحوها لم يملكه المالك كالميراث من عروضة  
 لبعض وزنه بالملك على غيره مرة واحدة بغيره ويكون بعد المدة المشرقة  
 وطه المدي وجب له به ويشترط ان يكون العين التي يبيعها بخير المقدار  
 الذي في دمه فصاعدا **مسألة** واخرج الميراث بالزكاة والشرع من حله الميراث  
**مسألة** المحصنة يجب فيها الحس والضابط لكل كان حاصلة لا يوجد له  
 بغيره فهو معدن **مسألة** لو اخرج محضه مثلا ونحوه لم يجرها نقصت  
 عن مونة السنة له ولعياله لم يجب فيها الحس **مسألة** لو باع الشريف  
 شيئا من ماله لانسان بعشرة نساء ومائة ومو عارف بالقيمة بطلت امره ان  
 خلفها عليه من زيادة قيم البيع وعلى السبعة بطلت الامتن لكن مكره وكذا  
 لو باع الشريف او العقب بضاعه بزيادة درهم وقميص عشرون ومائة عار فان  
 خلفها عليه من البايع والشري ان جعل له ثمنها من الزكاة وانما الحس

لم يجب دفعها  
 من الميراث



بصح السبع ويلزمه كونه **مسألة** لو اخذ ما لا من النوازل  
ونؤصل به الى النكاح فلا يفتى **مسألة** مال الغائب اذا دفع  
الى انسان بمضى اذا كان الدفن بغير حرز لانه يغربط والتمهل عدم  
احده اياه **مسألة** لو ورث الانسان ما لا من موروثة الحال  
والغيب لا ينفق وجوب الحرس ولا يخرج على وارثه الا اخرج  
وان علم بالحسن وانه **مسألة** لو اخرج من تحت يديه مثله  
من غير عوض بل متبرعة واحدها بالة او غيرهما ففقد دينار  
لم يحسب فيها الحسن **مسألة** نقل عن خزانة الدين مشافهة  
اذا اخرج ماله واخذ اخره لا يجب فيها الحرس وكذا لو باع ملكه  
فانه لا يجب وقته وانما يفتى في السبعة المذكورة **مسألة**  
لو اخلط ما لا لطفل الحلال بالحرام وجب على الوارث اخرج الحرس  
ولو قصر الوارث حتى نزل ما لا حرم وكذا لو اغوص ولا يغربط في الغوص اخرج  
الموت ولا يغربط ما يعزم عليه **مسألة** عند اخراج الحسن حايضه ففقد ماله  
علمه السلام لانه من حمله الغنایم **مسألة** اذا عاض لامل الذمة فله على من  
وذلك كذا المكاسب والغنایم في كل صلبها ثم لا شغل العالم في حصته  
وان يمس لامل الذمة ما المعادن والكسوف يجب عليه فيها **مسألة**  
وجوب الحرس في الذمة فلا يفتى في من يتعامله **مسألة** لو اخرج  
لو لم يوجع ما يملكه قبل ان يملكه ان يفتى عدم الشفان والارسل  
**مسألة** لو كان عنده من يعاونه في شغل بغير اجر او فطر عند

اغتار  
مقرون

سبوط  
لو لم يوجع

بدل العبد

بدل العبد لم يجب عليه فطرته لانه كالغوص عن فعله ما لا يتقيا **مسألة**  
العارف ان نسب نفسه الى الشرف لا يضره ودفع الناس من ماله لم  
لاعتقاد صدقه ولو لا ذلك لم يفعلوا ذلك لئلا ياتوا بهد النكاح  
حرام وجب رده الى مالكه ويؤديه احكامه ما يراه قال الشهيد  
**مسألة** لو اخرج من كثر او لم يبلغ النصاب حيز الاخراج ثم اذنت  
قيمته وهو في مكان قلعة ففقد ماله لا قرب الوجوب وكذا انقلبه  
غزا دنت قيمته بدل الكر لان الاعتبار ببلوغ القيمة نصا ووقت  
الاخراج **مسألة** قول في سبيل الله يصرف الى معونة الحاج والارسل  
ولو فضل منه شيء لم يجب رده كما في ابن السبيل **مسألة** اذا دفع ابن السبيل  
الفاصل بعد الفقرة يقول ادفع هذا من الزكاة لو جوبه فله الى  
اليه ولا ينفق لو كان له لانه ليس وكيله ولو قدر على الحكم وجب  
الدفع اليه **مسألة** لو كان المصنفه والغرفه معي لم يحل  
ولو اخرج والحال هذه نولي التدب ولا يخرج عن المحج عنه ولو كان  
باذنه الوجوب واجرا له ومع عدم الاحراز له الرجوع مع بقا  
الغيب او اعلام الغايب بصورة الحال او قبل موته او الجمل ان امس  
في قصص غير يهتبه ولا يغير الا فلا **مسألة** يجوز الفضول وقسم الزكاة  
والحسن غير نكيل وان تلقى من غير سبيل من الغايب فهو من مال المفقود له  
**مسألة** لو كان في ذمته حق للغايب ولم يتكلم من اوجهه فقال الوارث اخرج  
شركت فانه للغايب او يجهته فان ادرككم ايامه واعلى ولا اوصلوه



الوقت ينقطع ذلك مع كون الوات نعمة لكل لا يشترطه الا بعد  
 وصول الحق الى صاحبه فلو تلقى كلاما او بعضه لم يسمع منه ويجب على الورع  
 العمل بذلك ولا يستعمله الا في غير ذلك **س** ايا حصة المناجاة و  
 المساكن والمناجاة للشعب وغيرهم ان اشترى من الطوماني وان اشترى من  
 غيره جاز الاستيلاء عليه وان جعل له لاحقا التوفيق **س** لو  
 ارضعت المرأة الحامل او غيرها وادوا بتعدي للرجوع  
 غيره ففطرته عليها والصايط انما متى لم تحت ففطرته عليها و  
 متى امرها من غير نزع والفطرة عليه **س** ولو لم يمسح  
 بيد المستحق في البلد وجب نفل الزكاة ان لم يكن في بلد مونة والا فلا  
**س** يجوز لطالب علم مباح حتى كفقه او نحو او غيره اخذ الزكاة  
 او اوجز ان قدر على التكسب لا العلم اجماع كلفه وغنا ولا يشترط  
 فيه ان يبلغ درجة الاجتهاد **س** وقال من علم او طرقت في  
 بدر من جازو الاملاء وهو احول **س** اذا دفع الزكاة عن الفقير  
 المستدين الى المدين فبينما ان يقول اضمن دين فلان من زكاة مالي  
 لو حو به فقرة الى الله قاله والدي رحمه الله **س** ليق  
 استند ان العبد غير اذن سيده وان لم يعلق لدمته ولا يجوز  
 ان يقضى عنه من الزكاة قبل العتق ولا ان يحسب عليه ولا فرق  
 من موت العبد وعدمه ولا ان يكون الغاص سيده او احب من كونه  
 الثاني **س** اصل السام مثل جيل عاملا كمل او دية كمل او كمل

أما

فيه

للإمام

للإمام عدم مباحة تسبيحة والزيارات التي لا تحرق لها مال لا امام  
 وهو مباح لمن سقى اليه قاله عبد الله بن زيد **س** لو اشترى  
 من مسلم دابة او خيلا او غيرها معشوشة وعلم قدر الغش عول  
 على قوله وان كان فاسقا **س** يجوز لمن علم الخ او عنده زكاة  
 ان يستعين بها ادعى عن الحج وكذا الزكاة وكذا بيتا الخناطر رفق  
 او مضطرا وهو مباح عند زكوة بحيث من احرته ولا يخرج  
 شيئا قاله الشهيد **س** المديون بقدر ما عليه يجوز ان  
 يأخذ من الزكاة ما يحتاج اليه وان لم يعرف الدين قاله الشهيد  
**س** يجوز التبعض في صاع القطرة مطلقا **س** ابن  
 السبيل لا يجب عليه ان يحل له الغاضل قاله الشهيد رحمه  
 كفار **س** الصوم والاعتكاف **س** لو احتسب ان  
 والصوم المنسوب للصوم **س** الصوم المعلن زمان  
 كادام البيض يكون في الاطلاق وكذا الصوم المستزني في غيبه  
 الاطلاق لانه منسوب الى صومها ومجاوبه عن السبب واما ذو  
 السبب كصوم الحاحه فلا بد من تعيينه لانه لا يتعين السبب  
 بالنية بخلاف الزمان فانه يتعين بنفسه **س** يوم صوم يوم  
 البيض اذا أصبح حيا وكذا كل مندوب معين **س** المملوك اذا  
 اذ نعتق له بقاء على العناية الى النهار او فطر قبل دها ب الحرس ثم  
 بعد استبصاره والصايط ان كل ما فطره معتقدا له وان كان

من الخوف  
 والاعتكاف  
 كاد الصوم



مخالفة المذنبين فانه يصح له بعد الا ان يغسل يديه من اكل الخ  
**مسألة** لو ترك الصيام في شهر رمضان لم يفسد له الصوم في غيره من اشهر الحرم  
المريض الذي يصان آخره والا قرب ان عليه القضاء خاصة اذا كان  
قد بدى عنده **مسألة** لو احتلم في رمضان نهارا وترك الغسل  
او الليل لم يفسد شي **مسألة** لو اعطاه نسي لم يفسد عليه مثله فانه  
فطر على غيره لم يفسد له اكله بعد ذلك ولو طهره صائم فاعطاه  
شيئا لا فطره ولم يكن صائما لم يفسد له اكله **مسألة** لو شرع  
تخصيص الصيام على الميت فان لم يكن له ولي لم يرب دمة الميت  
ولو كان له ولي لم يرب له شئ من دمة الميت **مسألة** لو نذر صوم  
ثلاثة ايام فمضاهيها فمضاهيها فمضاهيها فمضاهيها فمضاهيها  
فكانت ولدا امرا حده الى السابعة الكلية ولم يوليهم كل من وجب  
عليه الشئ فاعطى لعذر من وان كان لعذر عذر لسانه لا ما شئ  
**مسألة** اذا قدم الصيام نذبا الى عند المضيغ والثناء الشفاء  
فماح الى اذنه واذ انتماه حرم **مسألة** كثير الشك في الثبات  
في رمضان لا يجب عليه فيه الخروج وقتها وبقي صومه والمعاد  
خروج وقتها ان نزل الشمس لانه وقت الانتفال يخرج الى البيت قبل  
حب **مسألة** المسافر اذا قدم وحاصه زوجته فمكروا اليها  
لم يكن عليه نسي **مسألة** لو كان عليه قضاء من رمضان وتضييق الحان  
مغوره الشفر ونحوه الكفاية **مسألة** يجوز للصوم في الحائض والبيضة

الذي

تخير الصائم بين ان يصوم على جهة التذنب كالاب قاله ابن قتيبة  
**مسألة** لو صام الانسان نذبا بجهل بيلوعه ثم قامت  
ببنة بالبلوغ اجزاه ولو ظهر في الثناء الشفاء حرم دينه الوجوب  
واجزاه ولو كان بعد الزوال قاله ابن قتيبة **مسألة** ان ينفذ اذا  
انقطع من المعدة وصار في الحلق حرم ابتلاعه قاله ابن قتيبة  
**مسألة** اذا قدم المسافر الى يوم فبدا الصوم قبل الزوال  
وهو جنب فان كان قضا لم ينعقد وان كان معصيا وجب  
منذوبا احتل الفرق بين التعذر وغيره لان تعذر السفر كالغفر  
قاله ابن قتيبة **مسألة** يجوز للمرأة ان تقضي الصوم في زمان نظن  
مضا دعة الحيض وعادته وتكون مريضة **مسألة** لو صام يوم  
انقلاب من شهر شعبان بنية التذنب ثم ظهر انه من شهر رمضان وجب  
التدبير حين يعلم ولو نذر في ساعة او اكثر فلا كفارة مع بقا العزم  
على الصوم نعم لو كان التبعين قبل الزوال واخر التدبير حتى زالت  
الشمس احتل وهو قويا ووجوب الكفارة قاله ابن قتيبة **مسألة** اذا  
رجع المسافر عن السفر قبل بلوغ المسافة وجب التمام فان كان  
قبل الزوال ولم يتنازل حرم دينه الوجوب واجزاه وان كان  
بعد الزوال لم يسكن نذبا وعليه القضاء وان كان بعد الزوال ولم  
يتنازل فالاقوى وجوب القضاء ويسعى الى اسأل في حلق وجوب  
كيوم الشك قاله ابن قتيبة **مسألة** لو نذر ان يقدم مسافره

الاساكن



ان يصوم يوم قد ومن مثله فقدم مسلم لم يجب الصوم وكن  
قدومه وكذا لو قدم البعد والسفر والحصل والمريض ويجوز التقاضي  
عند الحاصل والعين عليه ان يهمل **مسألة** لو كان عليه قضاء يوم  
من رمضان فاتجره الى اخر يوم من شعبان لم يجز له ان يقطر فيه  
تغيب صومه صبره ولو قطر قبل الزوال لم تكن كفارة قضاء رمضان  
بل كفارة التأخير **مسألة** من صلى اليوم وبعد الزوال يجب عليه كفارة القضاء  
والتأخير معا قاله ابن عبيد **مسألة** لو نذر صوم شعبان عليه  
قضاء صوم يوم من رمضان ولم يبق رمضان المستقبل الا شهر  
فان كان عقد النذر بعد تحقق الشيعين بنى على نذره الواجب  
والاشبه انعقاده وان كان قبل تحقق النذر وكذا على القضاء لتأخير  
بمدل كل يوم ان فرض فيه الشهاون وان لم يحصل الشهاون لم يكن عليه  
سوا القضاء قاله ابن عبيد رحمه الله **مسألة** اذا نذر صوم يوم من شعبان  
وكان يعلم ان ذلك اليوم يكون فيه مسافر لم ينعقد نذره لان اقل ايامه  
الكرامة ولا ينعقد نذر المكروه وان كان يجوز ان يكون مجافا لمسافر  
فهم النذر ولا فرق بين كون النذر مسافرا او حاضرا في البابين قاله ابن  
عبيد **مسألة** لا يجب نذر الصوم على الولد وليس على الغوريل يجوز  
وان نذر في ما لم يجز وكذا ما في قضاءه مع بقاء الولد حاله ان يهمل  
**مسألة** المحقق المشكل اذا مات الصوم على علمه سقط عنه القضاء  
سوجه ونقصه مع الظاهر ما فعلت من صوم قاله ابن عبيد **مسألة** لو نذر

شهر

في

وقضاء النذر بعد الزوال فلا كفارة وكذا لو اضطر في السفر والمطلق  
**مسألة** نحل ان يجتهد الله لو صام المسلما غرضا سماع عليه بوجوب التقاضي  
وكذا حكم الجاهل ولو صام المريض جاهلا بوجوب النذر ولو ناسيا اجزاه  
ايضا **مسألة** للزوج مع الزوجة المقتضية بها من الصوم المندوب  
ومن النذر وشبهه كالدرية قاله ابن عبيد **مسألة** من احتب ليل في شهر  
رمضان ونام ناولا لم يعمل فاصح فنهاون الى اخر الشهر لم يعد  
صومه ولا يام **مسألة** الحائض اذا طهرت لم يجب عليها الصوم قبل العمل  
والوصوعا والعمل حراما **مسألة** يجب على صوم قضاء ما ينذر صوما  
وان يصوم مندوبا وعالم لا يصح الصوم ندبا لم يرد منه صوم واجب  
مع صلاحية الزمان الواحد ومع عدمه يصح **مسألة** لو وطئ زوجته ليلة  
نذره كذا زمان واستنكح في الحائض لوجوب الفرق بين المكروه والنافعة  
وعدم النص **مسألة** اذا اضطر وقضاء رمضان بعد الزوال وجبت  
الكفارة في الجماع والاقول انه لا يجب الامساك لان هذا الزمان ليس بوجوه  
المعيق وكذا لو غفل عن الشريعة فوصل الى الجماع لانه لم يحضره فغفله عن  
الرب ليس عن والده رخصها الله تعالى وقال غيره يجب كالمعتق وهو حسن **مسألة**  
لو اتفق يوم عرفة والجمعة يوم المباركة او غيره فمضا بقضاءه احصل  
نواهما ويكفي نية واحدة بان يفعل الصوم غدا يوم الجمعة والمباركة للندوب  
قربة الى الله ولو لم يقبل لندوب اجزاء وحصل الثواب **مسألة** اذا  
قلد غيره غيره وجعل الليل ونقابه واكمل مع قدرته على التواقة



يكون ما يؤمن **مسألة** لا يجوز للأجنبي أن يقبل عهرا بعد في وقت  
الأعطار ولا في وقت الصلوة ولم يجد إلا ما سبق مما مع الكثرة  
الموجبة لغلبة الظن بصدقه ولو لم يجد من قبله بالكيفية وإراد أن  
يعمل أو يصوم أو يحضر فيسبغ الوضوء الموضوعة للظن ولو لم يجد  
نحوه أو غط أو صام فأكبر **مسألة** إذا كان الإنسان  
بين كفارة شهر رمضان وغاؤه منه إذا صام وبأسره بالاكل  
وغاؤه إذا لم يأكل أو شرب أو غط أو لم يصام في كونه على  
الأكلام بطل صومه مع تقدم نيته وكذا لو كان بين أهل السنة و  
أمره بالافطار قبل زهاب الجن المشركية وحصل تغية افطره بيقين  
كفارته ولو بلغ الأمر الكراه فلا فضا فانه الشك **مسألة** لو أخذ  
بلدا موطنا على الدوام يكون كبلد الذي فيه ملك وقد استوطنت  
القدر المذكور وهو وجوب إتمام الصوم كما في الصلوة والطايط  
التي يتوكل أن يسكن هذا البلد دائما أو يسكن ببلد الغيبة ولو سلم  
قليلا ولم يغيرها إذا خرج كان حكمه كبلده ولو لم يبق الدوام  
في البيان بلفظ الظاهر والدوام ذكر طوله التحريم في الدوام  
وذكر أن الصادق عليه السلام مع الرشد من خلفاء العباسية **مسألة**  
إذا كان على الإنسان قضاء صوم أو نذر فصامه في رجب  
مثلا بهرب دمة وحصل الصومين وتوابعها **مسألة** لو نذر شهر على التعيين  
في شهر فاشرك في أوله فصامه بنية لا يذهب فطهر سنة واجزاها كغيرها **مسألة**

له فضل

بإباح

بإباح المحقق المروي لمصلحة الإنسان بينه وبينه خصوصية أوله فاطعه  
فيها إذا لم يطل الزمان **مسألة** إذا كان ناسيا لم يعسر صومه مطلقا  
مسألة لو أكل خانا بقاء الليل في الصوم المتتابع فسد الصوم  
واستأنف ولا فرق بين كون المتتابع عشرة أو أقل وأكثر **مسألة** إذا  
نذر صوم أيام معلقة سفر وحضر يجوز أن يصوم بها على النذر سواء  
في شهر رمضان **مسألة** لو صام العفيف نذر بأجل من التحقيق  
فظهر رمضان اجزائه وكذا لو صامه مندوبا في السفر فظهر رمضان  
اجزائه **مسألة** الأولى في إعلان الصوم مكروه مطلقا أي سواء أكل  
أولا أو على عدم الظن فغيبه خلا في معلوم وفي الثانية نظر لأن  
المندوب إنما يجري عن الواجب ويمكن لو علم به لكأن  
فرض الصوم والأمر إنما ليس كذلك والدائم **مسألة** لو لم يجد نية  
النذر بالشكل إلا بعد الزوال بان أنه رمضان وجد نية الوجوب  
اجزا **مسألة** يجب الكفارة في الاعتكاف المعين مطلقا بما  
بعد الصوم مطلقا وفي الثالث على المعين مطلقا وفي الأول الواجب  
بالجماع خاصة وفي الأولين من غيره لا يجب مطلقا **مسألة** لو  
وجب صوم ثلاثة أشهر أو أكثر نذر له شهر متتابعة وجب صوم الجميع  
متتابعاً والنقل لا يعدي وكذا الحكم الشهر المتتابع ويظهر من كلام الشيخ  
أنه يكفيه ما وزه النصف فأكبر **مسألة** إذا نذر صوم  
معين جاز أن يسافر فيه احتجرا أو اضطرارا وكذا لو نذر شهر متتابعاً

المندوب

بجمع

في ط



ولم يبيده بالسفر لوزله السفر احتيازا وبقي في الموضعين اتفاقا  
 ولو كان الشهر متساويا لم يجب ذلك في قضايه **مسألة**  
 الانشابات الثلاثة للصيام التي يجب فيها الغصا والكفالة بشرط  
 ان يكون في ليلة واحدة ولا يتحقق في ثلاث ليال كما ذهب اليه بعضهم  
 في مسائل من كسر فريضة في ثلاث ليال ولا يجب الكفارة في الثلاث  
**مسألة** فان لم يشان وعليه رمضان في كثير من بلادهم ولم يبعد كونه في واحد  
 له غير **مسألة** المتخير بين اذ اشرك الغصا نهائيا وان يقضي بغيره وكذا الحائض  
 والنساء في الغصا على الاصح **مسألة** لو اصرح في شهر رمضان حينا عا سدا  
 مع جهل بمسا دا الصوم لم يلزمه الكفارة قال الشهيد **مسألة** اذا  
 دلت الحرة دما والشهر ليس غفلت انه حبيص فاعتزلت في شهرين لهما  
 انه اسما منه فلا كفارة في زمان العادة وان كانت مبنداة **مسألة**  
 سقطت به ولو همت الجوارح فغير حلال ولا قوى لانه لا كفارة قال الشهيد  
 ولو كان نفسا واحدة مستقرة في الحبيص فتركت غسل الجوارح في الصوم  
 ليل يوم احق اذ اعمل العادة ولم يحصل فان ضل جواز ذلك غير مست  
 باب جاهل بالحكم والا فليعوده وان اعتذرت عدم الجوارح او  
 تشكرك في حيث الكفارة وان لم يخص وان حاصت فبهي سر باب  
 متعود الاطعام بغيره المستقط والافق السقوط وكذا التقيد  
 ولو تركت السنة قال الشيخان ان اول مقتضى **مسألة** لو نسي في شهر رمضان  
 وجب قضاء كل يوم منه ولا كفارة **مسألة** لا يجر استنجان من ردت منه صوم

ليصوم

ليصوم عن غيره سواء كان الصوم الذي ردت عنه نفسه او عن غيره  
 وكل منبغ منع الاجارة لفتنة من ضلوع او صوم او غير ذلك من العادة  
**مسألة** الاكل والشرب في الصوم استقار **مسألة** لا يشترط  
 الويل للشيخ الاجنب بالصلوة والصوم على الميت **مسألة** لو ذكره الانسان  
 زوجته وقصا رمضان بعد ان قال تحملا عنها الكفارة على الاحتياط  
 وكذا في النذر وشبهه وكل معين **مسألة** يجب الاعتكاف على  
 سطح المسجد وسدا به وهو سحر يقوم الارض الى السماء قاله ابن مبر  
**مسألة** اذا سبق حينا في المعين والغافل عن نفسه انعقد و  
 غير لا ينعقد وهو مسائل الشهيد اذا اصبح جنباً ثم اعتسل مع  
 ان يصوم ندبا الا ان يكون متبعا للاختلام ولم يفتد بكونه عن  
 نفسه **مسألة** لو اصرح بدعية امرأة وان كانت بحالة متعلقة  
 واحدة وان كانت بحرية متعلقة لانه اطر على محرم اما النظر وان  
 اصر عقيب فان كان معاد الزمها الكفارة والا فلا وفيها التفصيل  
**مسألة** ناسي العمل بقص الصلوة والصوم في رمضان وكذا النذر  
 المعين وساق الصوم الواجب كذا كرس **مسألة** لا فرق بين الدائم  
 والمقطوع في وقف صوم النذر على اذن الزوج وكذا الرجوع للزوج  
 منعهم قاله الدين **مسألة** الحائض المنفصل من الحيض المستند من  
 الدماء اذا رجعت الى حرام لم يوجبها الحيض **مسألة** لو نسي في شهر رمضان  
 غدا صومه وكفر **مسألة** اذا اشرك الغصا نهائيا كماله

ج

الصوم



الواجب عليه القضاء دون الكفارة **مسألة** لو كان عليه  
 قضاء يوم من قضا رمضان ولم يبق الا يوم واحد لشهر رمضان  
 انقضاه فاصح ذلك اليوم جنباً الى الغفلة لغيره وعدمه اول  
 بدل والا ولو وجب صومه ويقضى **مسألة** لو جامع ثم نام ثم  
 انشبه وجامع ثم نام وانشبه وجامع ثم نام ثالثة وطلع اليها  
 عليه وكذا لو جامع او احتلم ثم انشبه انشبهين وجامع او احتلم  
 في الغفلة والكفارة الى السنين في مثلها ان احتلم او احتلم  
**مسألة** لو نوى في ليلة من رمضان صيام الشهر كله مع صيام  
 اول يوم من تلك الليلة ولا يصح صيام الثاني **مسألة** لا يجب  
 التعرض في قضا الصوم الا في كثرية الاولى فان الترتيب من صوريات  
 يات في الزمان **مسألة** لو نذر شهر رجب مثلاً وسكاهل من  
 قضا رمضان وان كان من عاداته صومه دايماً على القضا لكن الاصل  
 ببرأت الذمة من ذلك والا حوط بخذ بد نذر عن القضا لا  
 حال العبادة او تردد بينه وبين الصوم **مسألة** لو نذر العكاف في  
 شهر او اجل بعد الزمان عن كل يوم كفارة **مسألة** لو كان من  
 عاداته الامانة والصوم لم يجز له الصوم في شهر رمضان  
 والصوم للمعين الا بالضرورة **مسألة** لو كان عليه صوم واجب  
 غير معين فنبى الصوم في اول النهار ثم نوى الا فطار في نوى الصوم قبل  
 الزمان صح صومه وكذا الذنب **مسألة** لو وجمعت حتى احتل او حتى

عنهم على م  
 او طهرت في الاصل  
 من نذر في شهر رمضان  
 من نذر في شهر رمضان  
 من نذر في شهر رمضان

انقضى الصوم الصوم ولا كفارة الا ان يوطى في الغفلة **مسألة**  
 الصوم بعد الاستباهة الثالثة حرم وفي الثانية لا يحرم ويستنظر في  
 الاستباهات الثلاثة **مسألة** لو نذر صوم يومين او بالفضل محضاً في  
 ليلة وحكمه رمضان كالصوم للمعبر به وقيل لا لان الفعل ورد  
 على رمضان فلا يتعدى الى غيره وحكم الحائض حكم الحائض في وجوب  
 الفضا خاصة **مسألة** لو اعتكف العبد في بيت لم يبع وجب عليه الثالث  
**مسألة** اذا كان يوشك في الصوم الذنب او الواجب غير  
 للمعبرين لم يفسد صومه قاله الشهيد وقال طائفة كان في اصل الفعل لا يفسد  
 وفي قضاءه يفسد وقال الفاضل لا يفسد الصوم وبما لا يفسد  
 وقوله بين الاول **مسألة** لو نذر صوم يومين او بالفضل محضاً في  
 المغرب اخطأ به ووجب الفضا خاصة ولو نذرهم فلا مضاهاة  
 الشهيد **مسألة** لا يشبهه الا في الصوم لا في العكس بل في  
 العدد اما لو نذر الحائض حسبت الاولى **مسألة** لو افطرت  
 لموضع الغفلة البين واستقر العذر الى رمضان احتج بها حكم المعبرين  
 وكذا كل عذر لا يمتنع الا بشان من الاثبات بالصوم في اثبات السنة  
 والانتقيد بالعرف الغالب هذا اذا لم يقع بالترصاع غيرهما اجمعين  
 غيرها وقدرة الزوج على الاستيفار فلا يجوز لها ذلك **مسألة**  
 لو افطر العاصي شهر رمضان بناء على ان النفس تسفل غفلة فساد  
 ظنه رجع الى التقصير الذي في شهر رمضان بالنسبة الى النفس

٥

اشياء

الصوم

كيفية



والوهم واحسان المحرم **مسألة** لو شئت الحامل للصحة فاعتدتها  
 ولو دجارتها ان تاكل لمقطع الشهوة ونكفر بعد من طعمها كالغوب  
 الجاهل بينه المحرم على الولد قال الشهيد **مسألة** لو ولد ولدهم  
 رمضان وحصل التزويج والتفريق والتأخير بالنسبة الى الاجابام والاصل  
 بمرارة الحكومة في وجوب الصوم والادام المستبقة لادام الصل عدم  
 الوجوب ويصوم نديا ان شاء ولو ظهر بعد ذلك انه من المحرم  
 زمان بلوغه اجزله كما في آخر شعبات ولو افطر فيه لم يجب كفارة  
**مسألة** لو افطر حائل المسافة بعد الزوال من علم استقامته لم يجب  
 الكفارة ويجب عليه الا افطر يوم يكن فطره والحال هذه ولو قيل  
 العروب **مسألة** لو كان على الميت صوم متتابع لعقبا ولو ورث  
 من متعدد ولم يعلم لهم الصوم في يوم واحد بل يشتركون  
 وان كان متتابعاً معنوا كما حاز لهم ذلك وكذا لو اوصى كل رجل  
 المستأجر بما ذكره قال الشهيد **مسألة** لو كان في موضع ساكن نزل  
 الى مكة في ايام التشريق قصدا لصحة الصوم والقها من  
 الصحة لانه يصدق عليه انه ليس عما قاله رحمه الله وقال ابو سعيد لا  
 يصح لانه يجب ان يقم بقدر زمان الربيع وصوم بعض النهار  
 غير مشروع **مسألة** اذا اصبح الانسان صائما بنية التدب  
 بيج ان يندره ويؤاخذ عليه ان كان قبل الزوال وكان بعد الزوال  
 وآل توقف عنه ثم قال لا يظهر لعدم عن السهم **مسألة**

الموارد

الموارد والوصال ان ينوي صوم يومين ليغير افطار بينهما او ينوي صوم يوم  
 الى سحر البيلة المستقبلة فلو انقضى الامساك من غير نية لم يكن وصايا  
**مسألة** المخلوكة اذا اطلقت النية الى منزلهما هدايا لم يكن  
 الاعتكاف معينا اما المعين فمكمله ويجب اما ايام الاعتكاف  
 من العدة فالسبب **مسألة** لو صام المسافر ناسيا ولم يذكر حتى  
 خرج النهار فالسبب الاعادة قاله الشهيد **مسألة** لو اجترأ  
 ليل الصوم المعبر عليه ولم يمكنه الصل يتم الصوم ويجوز الصلوة  
 ابصر فالسبب **مسألة** لو سقنا بيده مثلاً او بالنظر الى امرأة ور  
 بط ذكره وامسكه بيده الى الغروب لم يجب عليه قضاء الصوم  
 ولا يلزمه كفارة قلت هذه المسئلة نص الشهيد على مثليها  
 فانه قال في البيان لو جسد الميت في الآلة فلا غسل ويعلم منه فساد عدم  
 الصوم لانه تابع لوجوب الصل **مسألة** لا وفي وجوب  
 الكفارات الثلاث بالمحرم بين الاصل والعارض ولا في الصوم  
 بين المعين بالاصل وعبره اذا كان في حال بل يترتب الكفارة  
 فلا ينحصر **مسألة** لا يجوز للانساء مع علمهم علم الماء عدمه  
 ان جامع ولو فعل ذلك كان عليه القضاء والكفارة ويجب النية للصوم  
 للصوم بل فقلنا ولو تركه لا يلزم ان عليه القضاء فانه عبد الدين  
**مسألة** اذا نذر صوم شعبان وصام آخره وكان مشكوكا  
 فيه فان صامه على انه من شعبان تحققت فلا بحث وان استنبطه

استنبطه



عليه وصام من غير قصد علمانه من شعبان لان الاصل عدم النية  
 وفعله انه من رمضان اجزاء عنه لان المعنى نية الوجوب والقرينة  
 وقد حصل النية من قبله لعدم صلاحية الزمان له فلو نوى  
 الوجوب ولم يقرب ولم يقرب منه من رمضان والاصح عدم العلم  
 وجوب قضاؤه وان ظهر انه من رمضان فلا اجزاء فيه **س**  
 لمصادقة النية بصلاته مع احكام الصوم لانه من غير نية  
 في النذر للوجوب وانما الكفارة في غير ذلك من الوجوب لاداسها بها  
 متخففة وهذه متها نعم يجب القضاء ان قلنا بعدم الاجزاء فالشهيد  
**س** اذا ارتقى في رمضان عالما بالتحريم لم يرفع حرمته  
 بخلاف الجاهل فان يرفع ولو بقي على غسلة طائفة لم يترك عنه  
 وصام فلا كفارة عليه **س** الحائض والمستحاضة  
 والنفساء مع نسبائهن العسل كسواجنهن وحكمهم واحد في  
 وجوب تحضن الصوم والصلوة **س** يجب على الولي قضاء  
 عتكاه مع نكاح المبيت منه **س** لو طهرت من الحيض والنفساء  
 ولم تغسل في الواجب غسل على الكفارة كسواجنهن  
 وشمال القضاء لا غير لاصاله عدم الوجوب على الاستعداد لحوط  
 بل لا وبي الوجوب واختار عدمه بغيره **س** لو سافر الى ساحة  
 وهو جاهلها كان فرضه التمام فلو افطره تبين المسافة لم يجب الكفارة  
 لان ان كان جاهلا فهو من قبل جاهل الحكم وان كان عالما فهو من

المحتج

الصوم

قبيل

قبيل من افطره عرض بسقط فضل الصوم وسقوط الكفارة في قولي  
 والموضوعين **س** اذا حصل للمصاب عيشة خشي الموت على  
 او طنا او الضرر الشديد جاز ان يشترط على من يملك الرق ويكسر به  
 ان يخاصه وكذا القول في الاكل **س** كتاب في العشر اذا كان  
 للمرأة على رجلها مهر وهو يملك من ربحها السبعة برات فله على النية  
 حتى يمضي مدة يتملك فيها من المهر وجب عليها واستقر في ربحها  
**س** اذا كان على الانسان كاه او حشرك او حماره شيئا من بنيه  
 او ما يبيع منه المهر اذا لم يبعها الا حرام والا فلا **س** لو استقر  
 على المهر او الزنا وجب عليه ان يبيع من يدا لا يستقر ولو ترك النية  
 المهر وان كان بعد زواجه ويستعد منه ما قبل النكاح وكذا لو نذر  
 ان يوزنه وجب يتقوى من يدا النذر ولو ترك النية صح والواجب في  
 الزيادة السلام **س** لو اصاب الاختان متحدا حتى حرم ثم  
 بعد دخول بكم بائنا من بضع طواغيت **س** قوله لو مان بعد  
 الاحرام وهو حرام احرام المراد به في الحقيقة فادامات في احرام العرة  
 اجزاء عنها وعملها واستحق جميع الاجزاء الاجمال واما في الاجزئين  
 فيجوز بان في الاحرام لا غير يربو بالاجمال قوله انما يترك النكاح  
 والنكاح كان يستاجر على كل جرة كما سنا حرمته لغيره بدينا  
 وتطوق بدينا وكذا **س** يقدم الحج على العمرة لمن وعده التمتع  
 اذا كان في النفا لا بعد اخلا لا يركن فيه **س** اذا استبصر **س**

كتاب الحج



لو استوجز الحلي من المدينة مثلا في سنة فصد بعد الاحرام او  
 ونهت الاجرة على المضي الى الحج **مسألة** لو استوجز الاسلام  
 في سنة معينة ثم نسي النايب الحج ولم يدر ماذا استوجز له من حجة  
 الاسلام او ندرا وعهدا وفساد ينوي ما قاله سنة اذا تعذر  
 الاستعلام فالخير الدين وقال لا يعمل بها بعينه على طه **مسألة**  
 لو استوجز الحج في زمان معين متأخر عن سنة العقد في موضع  
 حوزة لم يستطع في ذلك الزمان يقدم الاستحباب على المطلق  
**مسألة** لا يجوز للحرم ليس التوف المرفوع ولا المسلول لا يخط  
**مسألة** لو ترك احد الركعتين مستقرا حتى فات له بطلان وجاز  
 له التحلل بالعمرة قاله في الحديث وقال غيره يجب الاتمام في العام والناجي  
 اياه **مسألة** اذا حضر حائل من كل شي الا النساء حتى يطوف  
 طوافهم في القابل ولو طاف في تلك السنة في أشهر الحج كان حراما  
 لا في غير أشهر ولو احرم وعرة الفتح لم يجز عليه ركوة النساء  
**مسألة** لو افسد عرة الفتح وجب عليه التمام الحج معهما واذا افسداهما  
 في القابل بقضاي اياه ولو افسد الحج الفتح فارد قصاه وجب  
**قضاء العمرة** اوله على الاقوى **مسألة** لا يصح طس عليه وجب  
 ان يحل بها سوكان الحج الواجب مضيقا وموسعا كما لو استأجر سنة  
 متأخرة او ندرا في مطلقا مو في سنة متأخرة ولو احرم لم يبرح ولا فرب  
 عدم الاضاعى المذموم فلا يجوز عليه فخر الدين **مسألة** اذا ترك

الركوة طواف النساء حرم على الزوج وشغل نعتها ربه قال  
 ابن **مسألة** لو اعتنى العبد قبل احرامه وقفن ولم يعلم بالعتق وانما مال  
 كلهم بينه في الاول فالاول في النحر عتقه الاسلام مع السراية قاله في الدين  
**مسألة** لو اعتد بالحج على اربعة علماء بالحج حرامت عليه  
 كما لو كان بحج **مسألة** لو ترك القصير في يوم الحج جاز ان يقضي  
 بقية ذي الحج **مسألة** لو اضر السعي عن الطواف الى الغد يكون هو  
 قد فعل حراما ولا يبطل طوافه ولا سعيه **مسألة** اذا اضر من عرفان  
 عاهد ان قبل ان يركب ثم اراد الرجوع فبطل كرها وجب عليه السعي منه  
**مسألة** لو نسي طواف الزيادة ثم واقع بعد الذكر وجب  
 عليه يدنو وكذا قال ابو محمد **مسألة** اذا كان في دمنة النساء  
 حج بالنذر المطاف وهو ممكن من ادائها يجوز له ان يحج عن غيره  
 اذا علب على طوافه عما اخر فمكن من الايمان بالحج المندوس  
 فيه المستطيع انما يمنع مانع من الحج فاستجاب ثم زال المانع وجب  
 عليه الاتحاق للاتبان بالحج ولا يبطل عقدا الا حارة حج والفتنة  
 بشبهة ما فعل من الاحرة المشبهة لمساها **مسألة** لا يبطل الحج بترك  
 الطواف تعذروا وحمله بالقرابة عدد ارجل من سعيه **مسألة**  
 من سعى قبل طواف الزيادة طوافه الا طواف او ناسيا للترتيب فحلا  
 فالاولى له اعادة السعي في الصورين **مسألة** من قدم الطواف  
 والسعي على الزيادة والنجح متعديا بحج عابه الاعادة اما الحامل والناسي

يب  
 كبحي  
 لم



فلا **س** اذا عطي راسه لغيره من ثم فوق الثعلب كدلك لم  
تكر الكفاية **س** اذا اتي بوطي السهم فهو كالاستناء **س**  
اذا كان له من لسان اعتبر عليها اقامة وانما ردها لا عليه باعليها  
من حبس ولا دية لا من حبس بلوعده **س** لو اخذ اليابغ مع الهدى  
الهدى قبل وان كان غاسقا وبجر يساير الحال وقول العود الوجود  
غير الباق **س** اذا احرقت قبل نزع ثياب الخيط وكشف راسه  
مع احراره وكذا بيع احراره عارا قبل لبس ثوب الاحرام ويجب عليه  
لبس التوبين ويحرم التبرع وكشف راسه ولو عفا حال نزع الثياب  
كولم لبس ثوب الاحرام ولا فرق بين كونه عاريا وغيره لكن بانه يلبس  
**س** اذا نزلت الحائض على مسافات اهل المدينة جهلا ببيع الاحرام  
وفداهما المحقة يجب عليها العود الى مسافات اهل المدينة ببيع محققا  
فان تعذر من موضعها حيث كان وكذا الذي لا يربى النساء الضرورة  
التي تخرج معها الاحرام المحقق يتحقق الاستمرار على الاحرام  
من بعد التسمية مضراة في نفسه لمضراة وضوف او غير ذلك **س**  
الميت بالمرادقة قبل الفجر وجعل الاقوي وقال في لاي الميت بها **س**  
السلس والمبطون والحائض ببيع ان يستأجر وعلى الطواف مع الباس  
من الطهارة وخوف قوائم الرقعة ولو نزل العذرة في ثناء وطواف المنا  
بيت فان كان قبلها والصف لعل ويستحق اجرة المشرك على ما فعل  
وبسنا نفع الموب من راسه وان كان بعد ثوبا والصف مع ما سقى في ما

مسلم

في

وسقى من المسمى بشية ما على **س** اذا دخل الانسان الى مكة حيا  
وبه قرعة في راسه اخرج ويؤيد لم يقطع سيلانه ولا ينكس من ازالته  
له الطواف واذا لم يتعد ثمانية الى المسجد ولو لم يامن الثلوث استجاب  
**س** لو اوصى الى شخص معين ان يحج عنه حجة الاسلام بفدريعين  
واللهما سناجر الوارث مع غيره او ولو لم يوصى الوارث من الميت من غير  
ادن الوصي فدخل الوارث نواجب ودرت ذمة الميت ولا يحق الوصي  
شيئا وكذا لو كان وصيا في قضاء الدين وشبهه **س** ان ترك لا ذلي  
الحسن طواف النساء حرم على النساء ولو عقد له الوصي عقدا وموعد ثم  
سخرم الزوج جرح عليه **س** اذا كان ذمة الانسان حقوقا وعقدا  
شيئا يقصوبه زوج وان لم يكن من الجمع بين الحج ودفع الحقوق صح حجة  
والا فلا حال التقييد **س** اذا حج المحقق الخائف للمحل حج  
اذا لم يحل لركن عند المساء وانه المحل في التسمية بحج العدم  
لتقريبه **س** المقيم الذي يستقل فريضة في الثالثة المراد به الذي  
اخذ مكانه بالاداء اقامة دائما وان لم يكن اقله معه **س** يجوز  
الذبح بغيره في ذمته شيئا من حلاله كالطواف والسعي وياقي  
وبعد انقضاء افعال ما احرم له ولو لم يوجر نفسه في او غيره وبما عليه  
لله نبال ما عليه وجب عليه الاحرام في او غيره وياقي ما عليه من  
الغايبة بعد قضاء افعال ما احرم له **س** لو طاف عاريا حادا  
مع كتمه بطرفة اما السعي فلا ولو طاف فيما لا تهم الصلوة فيه كالحج

بمع

بل رجع م



المحصر لم يعم الذي هو منع الصبي بخلاف السبي **مسألة** تقديم الصبي  
 وركعتيه جائز بل ضروري نحو الحيض ما لم يرد فيه نص والافق  
 عندهما سقوط الترتيب فيجوز تقديم السبي وخوثر تأخير هذه المسألة  
 حقيقة **مسألة** حد الانثى تسد للمراة حرام البعد اليه وهو  
 ما هو منمن بالما جيب **مسألة** يشتهى العبد والاربعه صنفان مع الباشرة  
**مسألة** لو قتل بعض غفلة فعليه من طعام كما في الحج الغفلة **مسألة**  
 بجوارحه الرجاسة الحرام كعثن غزاة الا في المحرم والصحة وفي الثانية  
 بقدر ايهما يجوز ان يغتر من سورة طويلة بقدرها وان لم يكملها ويجوز  
 التبعيض ايصير في مطلق الساقية **مسألة** المبدول له الرد والرجعة  
 بشرط ان لا يثبت لالال ويشترط ان يعطى ذلك دفعه واحدة ادوار ولا بد  
 من التسليم اليه قبل السبر ولا يجوز التمسك به **مسألة** في الجهور  
 والابل وغيرهما ما في حرام الوضوء وهو بقرعة ولم يذكره الصحاب **مسألة**  
 لا يكره الاحرام في الكتاب وان كره المتكلمين به **مسألة** لو علم ان النعام ذك  
 فرج هذا بدنه ذاجنين وغيرهما جميعا **مسألة** لو اجمع في العبد  
 الواحد افعال بوجوب كل منها انما تغرده لم يندخل كالمواشرا في  
 صبر حتى يصير وان شئت بده عليه حتى ذبح ثم اكل منه اكله **مسألة**  
 اذا كان لعروض وجناح الى بعضها قبل ان يشهر الحج ولا يتم الاستطاعة الا  
 الا بذكر وجوب بعضها قبل ان يشهر **مسألة** يجوز دفع البدن الواجب  
 المنذور والكفارة (في المستصحب) مع عدم الموت ورفع دابر الى العاوين

من غيرهم وان كان الا حوط منكم **مسألة** لو وجد المحرم ما واشتبه  
 عليه لم يلح صبر او غيره غلب جانب الاباحة لانهما الاصل ولو اكد في  
 قامة البنية بانه صبر وجبت الكفارة قال ابن قهبر **مسألة** تسقط  
 الكفارة عن المكروه عن البيت حتى كما تسقط عن الرجاء قال ابن قهبر  
 وقال شيخنا الطاهر الوجوب والوفى بينه وبين الصوم ان الكفارة  
 هنا من قبيل الجسار وفي الصوم من قبيل العقوبة **مسألة** ويرى  
 الله ليست تخفف بداره بل ساء ما يلحق القرعة والبدن وحده العزالي  
 موضعها بقدر الاحرام الحج قال ابن قهبر **مسألة** لو حج الحاج من الهدى  
 الحاج للصلاة ولم يجد الا ناقص فحكمه حكم الناقص لو حج من  
 اشترا له ويؤيد طول ذن الحجة قال ابن قهبر وقال الحجة ولا يشترط الصوم  
 وهو جدير **مسألة** لو جامع قبل الوقوف في غير الفرج فان كان في البدن  
 فهو كالفرج وان كان وغيره فلا بد من الاشارة قال ابن قهبر **مسألة**  
 خرج على الطهرين اذا استتاب لوطوا النساء حتى يطوفوا الثانية فيقبل  
 اخبارة ولو عمل من النساء عند الوعد ثم بان عدم الطواف لم يبطل  
 حكمه قال ابن قهبر **مسألة** الامة الملعونة المحرمة اذن السيد يحجب عليها  
 الصوم وهو ثمانية عشر عوض البدن ولو كانت حرة قال ابن قهبر **مسألة**  
 اذا نسى في الحمار فان قصر رمي والا استتاب قال ابن قهبر **مسألة** لو  
 افاض الوقي بالصبي من عرفات قبل الغروب وجبت البدن بخلاف ما لو  
 افاض الصبي بعد عرفات فلا شيء عليه قال ابن قهبر **مسألة** لا يلبس الحر والخنصر



والاحرام يوم السبت ويحرم عاريا ولو اضطر الى لبس جاز الاحرام عليه  
التمطيط فلبس مع فقد النجاسة ويحرم فيه لم ينزع ولو استدام لبس  
ويجوز في الجدة وان حرم الكففين قبله واذا احرم قبل لا ينجس الاحرام قبله  
او في النجاسة هل الاصل لم يعلم به احرامه قاله ابو محمد **مسألة** لو  
قدم الطواف والسعي على التمسك بعمامة بطل طوافه ويامر بغيره  
لها قال ابو محمد **مسألة** لو صلى في الاحرام وكان صائرا بغيره  
من نفسه فغسل على صيد حتى يغفر فان لم ير سله كما لو دعا غيره الى  
الزنا فغفره كلبها مع علمه بغيره ولو لم يكن من عادته او لم يتكلم به  
حفظه لم يغفر على الذنب قاله ابو محمد وحكم الفقه وما يما دم حكم  
الكلب قاله ابو محمد **مسألة** لو نذر الحج فافيا او مكشوف الرأس  
لا يتعين العبدان المذكوران وينفذ اصل النذر قاله ابو محمد **مسألة**  
اذا دعي المذنب على الشرايط خرج من عبده الذبح وما راد على ذلك من  
الواجبات بان لم ينزها ولا يوجب عليه الحج آخره **مسألة**  
الحق المشكل لو جامع قبل احد المؤقتين لم يجز الكفارة لاصالة البراءة ولا  
ولا يجزى الحج لاصالة صفة البراءة الذميمة وجوب احادته ومع العلم بالبراءة  
تحصل اليقين بان صلا هذه الاصول فيجب الكفارة ويفسد الحج قاله ابن  
محمد **مسألة** لو كسر المرأة حجرا او ريوحه لم تجز وان انفصل بالكسر ولو  
رالت الحجرة ريوحا كانها قاله ابو محمد **مسألة** لو جامعته وهو حرم  
باذنها مكروه له الظاهر فيكون كالواحدة المحل امته المحي من نادره ليس

ما

ما قبل السبب والمساعدة على المحرم من المحل العائد للمحرم قاله ابو محمد  
**مسألة** نكح الشجر فميت شاة فبنا ما كان قاله ابو محمد وقال ط  
لو زال شعره لا نكح فيه صدق يكون برطعام **مسألة** اذا  
تعدد البسج الى اذنه وان كان في ذلك التكسر تعدد الكفارة وان كان  
لحروقة قاله ابو محمد **مسألة** الطيب في احد لا تعدد الكفارة  
بتعدد هذه انواعه في المحل الواحد قاله ابو محمد **مسألة** اذا نكح في  
نكاح وجرامه لزمه كفارة الا ان يخلد المصدق وان استدام النكاح  
قاله ابو محمد **مسألة** لو نكح الطيب وادمن به وجره خوروا  
نكح الزمان لم تعدد الكفارة لتسوية الاستعمال للكل ولا فرق بين كون  
النوع واحدا ولا الا ان يخلد التكفير قاله ابو محمد **مسألة** طوئ المحرم استعمال  
حلد الصيد وعقد لعدم المنافع والغنيل ليس بصيد لانه غير محلل  
والمنفق منه استثناء محصوره وليس الفعل منه قاله ابو محمد **مسألة**  
لو كان على الرأس المحرم نجاسة ولم يكن من زنا شهما لا يتغلط الرأس  
وجبت الازالة ووجوب الغسل احتياقا قاله ابو محمد **مسألة**  
لا يجوز للمحرم صيد البقاري والدباسي وانجاز شراها لانه  
صيد ونكاح الشرايطه بالنكاح هذا يتعدى الى غيره اذا كانا  
فقد **مسألة** لو استنقاع انسان في ثم تيقن ان عليه صيد منع الاستنقاع  
ولم يكن عالما به قاله ابو محمد **مسألة** وقوف بينه وبين المصلي قبل دخول  
الوقت لان شرط الاستنقاع كماله وحاق المصلي والاحرام ربه في

دشال



والارفاق وهو تحفظ طب عما يعلو فيه وقد استعمل قال ابن قتيبة  
**مسألة** لو كان مذنب المحل لولا الدين لا يمنع المحل في كذا كذا لم  
استعمل لا بعد لان اشتراط الاستطاعة ارفع من اشتراط الاطلاق لا  
يعبد الا ان يحل بركن فانه ابن قتيبة **مسألة** من يجوز له الاحرام قبل  
الميتات يجب من الميتات التصفية فلو ادرك الميتات قبل وقته استند  
عالم ابن قتيبة **مسألة** لو دل على صيد وسما او غلق بابا على حمام  
وارسلها سليمة لم يكن منعها لغيره من التمسك به والعصيان ووجوب  
التعويض قال ابن قتيبة **مسألة** الفناج الذي يحصل من الارسال بفعل  
المعتكف ما يفتل باصله ولو لم يجد لم يجزئ شي كما لو زنت قال ابن قتيبة  
**مسألة** اذا وصي بمذبح لم يجر الوصي الى نوع ارد فان علم بالفرق  
بين اربعة احد الانواع صرف اليه كالنعوام وشيعة العراف  
فلا يعرفون شي المقتنع وان كان غير ذلك وشرع الوارث بالمقتنع  
والاجزاء **مسألة** فانه ابن قتيبة **مسألة** لو علم بيم فاقدا للهدى  
في ذلك الموضع علم بالهدى والقبول سواء كان مخا او معتطرا على  
بعض اللفظ قال ابن قتيبة **مسألة** لو لم يجد الهدى ولا نفعه لم يفتل  
فمنه عندهم بفتل الموصوم بل يصير الى القابل قال ابن قتيبة **مسألة**  
لو صد النابت عن الموقفين بعد كمال العرة المقتنع بها استثنى  
ما فعلوا في الاستيلاء والبيع والذبح والبيع لا رتبوا لكل مسلم بالآخر  
والابن قتيبة **مسألة** ما يوزن له قدر كفايته وعلمه من وجه علمه في الصدوق

الاستطاعة وعدم تحقق الدين بها قال ابن قتيبة **مسألة** من وجب  
عليه علم الحرام المجرم لا يجب عليه الاقامة عنده بل يجب الالتفات  
للطريق ولو لم يفتل في الحرم تمام نوبه الوحدان ومنع البياض  
به قال ابن قتيبة **مسألة** لو استوجر عن الميتات وعلمه الاسلام  
على افراد وكان فرضه ترك في قاريا آخره **مسألة** ومن ذممة الميت  
لشواوي المشركين الى الشخص لو احد وكذا لو كان لغيره لان  
منشأه ايمان والاقامة فاستباح على من ذم في قرد ذلك منها  
يرجع على الاجرة بالتفاوت اما لو كان فرض الميت المقتنع فاستوجر  
عليه في نفسه ان لم يترك ذممة الميتات ونما دعا الى جميع الاحكام  
**مسألة** لو استوجر من مطلق لم يفتل في عام ولم يفتل في كل سنة  
والفتح كما لو انقطع الفاعل او منع الاجير اما لو اجرا الاجير جبران  
استقر عليه ولم يفتل العقد ولا خيار ولا جبر وثبت الخيار المستباح للتوسط  
الاجير **مسألة** المشا به المحيط بحدود جوار ليسها لانها من الشيا  
وان كان الاور عدمه **مسألة** لو اخر نفسه بعد استقراره الاسلام  
وعنه عنها على كل حال جبره وقبضه الى الاجارة فاستطاع بيع عمره المسلم  
الا ان يكون زمان الاستيلاء مشاخر فمحق الاسلام ولو كان كذا  
اذ حجب الاسلام لم يفتل بعد شي من حجب الاستيلاء وان عتقه بالجر  
له النكاح الاسلام لا يفتل في بطلان الاجارة ولو جرح واحال فمحق  
لم يجر لانه منهي عن **مسألة** لو حاصت المرأة والقطع دمه وطافت

الميتة

لستم



منها زوال الحصى من شراؤها الدم بعد الوفاة وانقطع على  
 وفدا وقعت جميع الافعال بينة التمتع حتى تمتعتا فالزوال  
 وقال عبد الله بن جابر عليها قضا الصلوة في الطواف وفيها الافعال  
**مسألة** لو اوصى في الاسلام من ملك معين ثم عاها ما لا يخرجها من الفصل  
 مانع والمفصل ان حصل في حال الحياة فهو من الشرك وبعد الوفاة  
 للوزن مع عدم قصور الاصل عن الوصل لوصي به ومع العصور يجب  
 صرفه او عزمه **مسألة** من عتق التوحيد والعدل  
 والنبوة والامانة تقليدا لا عن نظر واستدلال ليس بمومن  
 ولا يصح حراجه ولا شيء من عباداته قاله السيد **مسألة**  
 النية يجب في كل اذني طواف النساء فاستاجرته مع حواره فموتت  
 النية ان يقول في طواف النساء والى الواجب والمندوب  
 وحكم الاسلام او غيرهما من علان النية لو حرم في قوله الى الله  
 ولا يغتفر الاذن المتوكل **مسألة** بشرط الحج او في النية الاولى  
 والثانية الاستطاعة من بلده دون العدة **مسألة** اذا كانت  
 الوصية بالحق بغير بيان معين ودابة فموتت على الوارث لانها ملكة  
 ويحتمل تقويةها على الوصية لتوقفها عليه **مسألة** لو ترك العتق  
 في حجة العتبية او الذبح مستعذرا لم يطل حجه بل يجب الا يتكسر في  
**مسألة** غلب المذبح به او عنه ولو كان صغيرا او صغيرا فاذا بلغ اقل  
 فقبل الوضوء صح حجه واخره عجز الاسلام وان لم يوافق وهذه المسئلة

الاصل لان الحق الواحد مركب من افعال النايب والمسلم لا يوجد  
 في غير هذا **مسألة** لو استطاع الحج خاصة لم يجد له استطاعة الحج الا افراد  
 فالاقرب الوجوب وينتوقع الاستطاعة للمع **مسألة** يجب على  
 المحرم دفن الصيدا اذا قتله فان تركه مطروحا فعليه فداء آخر **مسألة**  
 اذا قلنا ان العدة لا يستحقها رجل طلق من البلد فندرا انسان ربا النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم استوجر له او استطاع له ففعل ذلك في سنة  
 واحدة جاز واجزا عنها **مسألة** لو اوصى شخص في امر ان يخرج عنه  
 بقدر معين فارق الوصي ان يستاجر من يخدمه ذلك العدة فيقبل له  
 اجرا ثم من ذلك الشخص بالنعاء وغيره ولا يبرأ الا بذلك العدة فيقبل له  
 فليس للوصي العدة ولا للمقتول الا لئلا له الاخذ قاله الشهيد **مسألة**  
 فيمن كان يبيع عن اثنين في عمرتين ووجع سود وعمرته  
 مفردة فيجوز الاستئابة في ملو الطواف مع الضرورة لانها  
 تابعة للطواف فيجوز ان يستئيب فيها من وجعته صلوة وقاط  
 يستئيب في الطواف خاصة ويصليها بعد اتمام حجت امكن فلا  
 يجب اعاده السعي وما بعده بعد الاتيان بالطواف  
 لان الترتيب واجب مع الذكر فالعقد الذي **مسألة** لو اراد الاستئابة  
 في طواف الحج والحرة وطواف النساء مع الضرورة وكذا السعي **مسألة**  
 لمدرك الحمل من الصدا والحد يفعل به كغيره الختم ولوم يحد اليه في  
 حالة الصدا حتى رجح الى بلده او الى بلد آخر وان كان ممكنا من المعنى الى



أو مكة أو الموقوعين فكل ما يهدى مكانه وإن كان منكمنا فكل  
بالهجرة إن فات زمان الموقعين نكح فخلد هناك على الوجه الذي  
وقال الخليل يجب الصدقة بكم وكل كل تكريم لو تعدد من  
يدفع إليه عليه وتركه كما في هذا السباق **مسألة** لو استوجر  
لغيره في وقت فزاره عزم فإن كان متعمدا لم يستحق شيئا  
والاستحقاق بالنسيئة ولو استأجر لغيره في وقتين وزار  
واحدة وأحل لأخر فله بنسبة الزارة التي زارها **مسألة**  
لا يجوز للموعد أن يسلم الأجر له إلا بعد العمل إلا مع الإذن من صاحبه  
أو ثلثه الحال **مسألة** يجوز سيرة الأجير مع أول رفقته ولو تأخر  
وفاته الموقوفان باستحقاقه على نفسه ولو لم يترك الاستحقاق  
الأجر بنسبة عمله **مسألة** لو أفتقر المملوك في الحج إلى من يركبها  
وبينهما ولم يحد إلا الأجنبي وجب عليه ويؤجر إن شق  
ذكر إذا لم يمسوا من جسد **مسألة** لو استأجر له في الحج  
يستأجر غيره الأصح الإذن والاستيلاء إلا أن يحصل عذر فيجوز  
الاستيلاء ورد الغاصل إلى الورثة الأصح قرينة تدل على صفة و  
ويستأجر باجرة المثل ويجوز الاستيلاء مع عدم إمكان الإذن من  
من الوارثين والحاكم من باب الأمر بالمعروف **مسألة** لو ترك المملوك  
طواف الحج استأجره بغير علمه وبغير أن يبيع على أمانة  
أو قاله بعد الإطاعتين بل يبيعهما بالعمرة قاله فقهاء الذين سئلوا

مسألة

**مسألة** لو نذر حج أو الإسلام مسنونه في سنة وكان نذره  
معلوما حاز عدم الفورية فأنجزه عامه ولم يكن مستطيعا استطاع  
قد استأنف الفدية لأن الزمان يعين النذر ولا يجزئ الإسلام  
إلا بالاستطاعة ثانيا **مسألة** إذا مات أناس بعد الإحرام  
قبل دخول راد الاستحباب فلهما جرم موضع **مسألة**  
النائب فإن لم يكن من الرجوع إلى الميعات أحرم من موضعه  
من موضع ومع تعدد العمل بالموضع يكفي عليه الظن لأن الحج واجب  
على الفور لكونه من استغفار وتصحيح الحج للميت **مسألة**  
لم يجز استأجر غيره الذي يملك **مسألة** لو سكب في فعل الحج قبل  
أو قبلها على وجهها لم لا يلتفت في هذا كله **مسألة** لو نذر نية  
الأداء في رمي الجمار حتى وكذا في رمي الطواف **مسألة**  
لو نذر الحج في سنة معينة فما استطاع في الإسلام فعمل السنة المذكورة  
ولم يأت على الإسلام حال استطاعة حتى أحضر وقت النذر  
يفد منه النذر **مسألة** إذا فاته فقلان من أفعال الحج أو أداها  
يستأجر لغيره فلهما الترتيب بينهما وكذا لو استأجر اثنين لغيره فلهما الترتيب  
تتبع على الأولى **مسألة** لو استأجر لغيره لستين فما كان قطع فساو  
لأجل الختم لم يجد عليه الرجوع وإن لم يكن لأجله وجب الرجوع إلى  
بلد العقد فإن أجاز له رجوع عليه بالتفاوت ويحرم قاله عبد الله بن  
**مسألة** لو نذر بوجوه نفسه فلهما الترتيب وأطلقوا في مسأله



الموت في الجرح الثالثة بشرط ومعه عاورة الصف كما لو كان من غير  
غيرها **س** إذا استوجرت أن يحرق بالوقوع من غير أن يحرق  
شرط وإن اطلق وجب التحريم على الصحيح **س** لو أقر  
أحد الورثة أن يورثه الميت وجب الوصية من الوجبات ولم يصدق  
الأخر لم يبق أقل الأبرار من نصيبه **س** لو أفاضل  
عرفات ناسيا وجب عليه الرجوع مع العلم بذكر **س** لو وصى  
الميت إلى عتق وخلع عتقا ووصى إلى شخص فارد ببيعها ولم  
يوافق الورثة على ما يرد فقال للورثة اعطوني ما لا استأجره إلى  
البيع هذا الحيوان ونوعه يرد دفع الوصية إلى الورثة  
حتى يبعه فتلك الحيوان بغير تقييد لم يمتد الوارث وإن حصل  
تفريط من الوصي من عدم فهم **س** لو وصى إلى المندوب  
ولم يبيع فقد أخرج من أقرب الأماكن كالواجب **س** لو  
أشهد العبد المأذون في الحج وصحب على السيد التمسك من القضا بالرد  
والرد له وكذا الوصي إذا وادى المندوب وكذا الأمانة لو طأ وعنه يجب  
عليه قتلها من القضا **س** المراد من التمسك المشتقة  
لا بشأن الركرك المنص هو حصول المشتقة الشديدة **س**  
لو غلب على عتق من الإسلام ثم وجب له الجزة **س** من نذر  
أن يهوى على رجل لم يرد طلقه وإن كان أو امرأة إن كان المندوب  
غير النكر **س** إذا نذر على عتقه ولم يوفه سقطت ثم استطاع

تلك

في الجرح الثالثة بشرط ومعه عاورة الصف كما لو كان من غير

ثم استطاع تلك السنة يقدم به المندوب فإن ترك تلك السنة إلى القابل  
قدم به الإسلام **س** لو وجب عليه الحج ولم يرضه وجب عليه  
لادنه وجب بدون الأذن لا يبيع والغرق منه وبني قصا الدين إن كان له عبادة  
ويقتضى إلى السنة خلاف الدين **س** لو نذر على مطلق أو مقيد لم يجب  
عليه لأنه لا يبيع عليه مثل حكم الإسلام وإذا نذر على ما يشاء ولم يكن له  
مال ولا نفقة لم يجب عليه مع عدم طم السلامة **س** فاسي لأحرام  
يجوز به أكمل المناسك كما ذكرنا وإذا مات بعد دخول الحرم  
فبأكمل المناسك قال قويا أنه لا يفي بعدم الشرط **س** إذا أحرم  
فيما لا يبيع أو في الجسد بغير علم أو علم فله حرامه من كفاي الصلاة وقال طبري  
الأحرام في الجسد عبدا **س** من وجب نذر أو نذر عنها وجب عليه  
بذلها سبع شياه ولو قدر على بعضها وجب **س** لو كان على الميت حجة  
الإسلام وعلنا يقتضي من بدل الميت مع السعة للمواد بالسعة وجود مال  
يتمكن من الاستحجار من بدل الميت قال ابن قدام **س** إذا حج الفقير ومك  
ما يملك من الحج في الأثافي كان عليه بغيره من بدلها إذا كان قبل  
أحد الموقوفين فإن كان بغيره إذا المناسك فلا طهره عدم الإجزاء  
يجب عليه الحج ثانيا مع جرد اليسار قال ابن قدام **س** لو نذر لأحد الموقوفين  
حاجلا بغير الحج المال وحض النكس ووقف خارجا ظاهرا أنه من الموقوف  
فلا طهره الإجزاء ويجب استدراكه فإن كان الحلال للموقوف الاختياري  
وقف إلا صطرا في قال ابن قدام **س** إذا لم يجد رجلا مثله وجب  
الركوب على الرجل والقتل ولا يبيع الجسنة ثم لا يجب عليه للشي وإن  
قدر عليه من غير مشقة إذا لا بد من المواد والراحلة وإن كان

عليه

ببسم



ساراد اخوي على قطع المسافة والى اقدم **سید** لو مات من وجب عليه  
 الصوم بل الهدي صام ولو لم يجد ولا يجوز للولي ان يهدي في القابل بل يهدي  
 الصوم لان الولي لا يحمل الحقوق المالية وكان الصوم قد اتمه ابتداء فلا يجوز  
 الهدي فالرفق **سید** اذا وجب مال الحج بعد احرامه واكمل الحج فغيره  
 هذا الحج وان كان معبراً لوجوب اتمامه وقد كان جامعاً للشرايع حتى يقع  
 فغيره لاصالة البراءة من عبية قال ابن قهيد **سید** اذا كان ذنباً الغائب ولا يحل  
 موثراً ميت وقد تمكن من قضاء ومن الحج عليه للمادة للحج وبنه اقتضا  
 عند الوجدان **سید** اذا استجر الحج فالاولى له تولية الذم لنفسه وان كان  
 ظاهراً لذات الحواز ولا اشكال في الحواز مع الاطرار وكذا لا قوى حوز لا  
 الاستانة في الطواف مع التعذر **سید** لو اوصى بحج بكم وحج لغيره للورثة  
 ان يخرجوا غيره **سید** لحوز الطواف في ما عوى عنه في الصلوة فقل الشهد  
 مشامه بعد رجوعه عما قال في مقدمته **سید** لو استطاع الحج ثم مرض  
 ففني عنه ولجا ولو مرض مع الاستطاعة لم يحصل المانع في المرض بل يجب القضاء  
**سید** لو فصل العبد في صوم الهدي صام الثالث طول ذي الحجة ولا  
 يشترط العصر ولو خرج ولم يبعه الهدي في القابل لم ينقل الى الصوم ولو  
 تقرر عليه الصوم لم يسقط الهدي بل يستقر في ذمته **سید** لو كان  
 في الانسان ناي على الفبر في الاسلام وعبد دين فعليه صلح وهو ياتي  
 افعال الحج لانه اذا عارض حقوق الاديان في غير ما شئت وانما كان  
 غير ماله الشهد **سید** لو لم يكن له سبيل الى الحاداة لليلة وحرم ولو تبين  
 التقدم او التخرج لحراره **سید** اذا تعد عليه غير الحجة لجاز الوضوء به  
 ولا كفارة ويجوز الدثار في النوم ووضع الرأس على المحدة ولا تعد تعذرة

ثلاث  
 مع فاستمر  
 الصوم  
 في  
 بعد في فصلها  
 داه صح

سید

**سید** المهاد لا يستلزم وضع اليد على **سید** لو تركه المخرج عند ايام  
 لا على **سید** فيه نوع المحط لا في تركه **سید** فيه اللبس لا يفسد تركه في  
 الاحرام وكذا تركه الكحل احرام سوا كان عساه او حلال وويل الطير في  
 ثم لو سدر في سبطه قطع وعيها وجعل في اليد احرام لم يكن به بأس ما عدى  
 الا ان يرى فانه يقطعها **سید** اذا احل بالهدي في يدي التمتع حين كان  
 بسبب الاكل والا فلا واذا ضمن يدي بالصدقة وبالقربة فالج اول **سید**  
 حامل المساسك اذا اخبره عدل واحد احرام **سید** لا يجوز استئجار  
 من يبدل احراماً بغيره الحج مع وجود المتفق بكان ركعي الطواف فان شرط  
 عليه التمام احتمل الصحيح وعدمها **سید** اذا استوجز الحج بعقد النية  
 من امر القربة ولا يحتاج اليه الميت **سید** بحرمة على المحرم اكل الزاد لم يصح  
 فيه الحلب والزعفران وشبهه **سید** لحوز المحرم ذبح الفخاري والدياسي  
 والحل **سید** لو اكره الطائف على الاستديار لم يضره وان كان مختاراً  
 وخرج عن كونه طائفاً فهو قطع **سید** لو حصل مال قبل شهر الحج  
 لان يوجر نفسه الحج لان الحج الجب في ذمته لا يدخل شهره وفالشيخنا  
 لا يصح **سید** اذا كان الاذا من عينا الشعر كالقمل والقروح والصداع فدا  
 وان كان منه كالتفت في العين فلا فدية **سید** لو استوجز لطواف  
 النساء فاحل لم يحرم عليه النساء **سید** لو وجب عليه الحج فاجزى القابل ما  
 بعد الاحرام ودخل الحرم ليجب ان يستلج عنه بقية المناسك **سید**  
 ينقطع العمل بالمطاف والمسعى ابتداء لا سيما بوجه القصد الى الحج والى اقدم  
**سید** لو تصدق او هدى قدام الثلث لم يجز ما اكله لم يجز ما لا يرقد **سید**  
 يتعين التقصير على البراءة اصاله فحمل ويحسب النايب عنها قال ابن قهيد **سید**

من الهدى ووك  
 نية الاهداء والصحة  
 مصر مسند عقد  
 الرضا صح



لو دخلت الصلاة مكة فحاضت فاقبلت عثرتها فاستمر بها الى بعد ايام الفسق  
 وكذا فقت قوت الرقة فلما الاستبان الطواف والصلوة هما الوعد **مسألة**  
 حد الحرم من محاذيه بطن الانصاب قال الشهيد **مسألة** مكمل الطواف حول  
 البيت الحرام وسعيه من كل جانب مثل ما بين البيت وللغمام قال الشهيد **مسألة**  
 لو اوجع رجل يده فقبض كفها ولا يحتاج الى عقد ولو اوجع سبوحه قال الشهيد  
**مسألة** للحج على الوجه ان يحج عن البيت كما في الصلوة والصوم اما الغائب  
 من الحج كما في الطواف والصلوة فالظاهر الوجوب قال الشهيد **مسألة**  
 لو استوجز من وجوبه لا يستلزم من ذلك ان يكون على ما كان عليه من  
 مساد الاحارة فيحذف عن نفسه ما لم يكن تلبس بالحرام فان لم يجد من بعده  
 عن المستأنف في الصورة الاولى يحق من الاستبراء ما قطع من الساق **مسألة**  
 النفقة الواجبة في الحج الصبي على الوالد ولا فرق بين قدره الصبي وعدهما ولو بلغ الصبي  
 في اثنا السفر سقطت نفقته عن الوالد وجبت على نفسه **مسألة** كتب العالم  
 المستثنى من الحج وقدمه على غيره وتفاوتت تفاوت العقول من العالم  
 وعده **مسألة** لو زعم الهدي والا صلى او عيها من الكوارث بالمعصية  
 في روي مكان معصية لم يجرم اكله على ركد الخلق ولا يبري في المكان للفقو  
 قال الشهيد **مسألة** اذا عمل الوصي والوارث ان على الميت حج وجب لاجل حج  
 وكذا الصوم بخلاف الصلوة فانها تلحق الامع الوصي الا ان يكون ممن يجب  
 عليه قصا الصلوة فيجب **مسألة** لو استوجز للصلوة بما يستطيع به وصادف  
 سبب الرقة وجب عليه التمسك بالاجرة لانه ملكها بالعقد وان يستقر بالعمل  
 الا ان تغال بالصلوة يكون الاجرة من فعل الصلوة ولو عرض بان من الاتمام  
 استرجع من الاخر وفي ما يكفيه الحج لم يجره ويجب الحج ثانيا مع الاستطاعة قال الشهيد  
 مسيل

هذا هو  
 ما في  
 نسخة  
 3

الحج

نفسه

الاولى

لصلوة  
 لا

**مسألة** لو ملكك مبلغ الحج لم يذهب منه في الطريق من غير بطرحة الحج مع  
 مع عدم الاستقلال بحجك تأتيا مع الترابط ولو كان الذهاب بعد اكمال افعال  
 الحج اط **مسألة** لو بات مكة لم يجره ما عدا عن من قال لا يجره وجوب التشاغل بالعبادة  
 ولو ترك لغيره شاة **مسألة** ادلم يحق اول دي الحج بالهلال لم يجب تعدد الوعد  
 بل في غير كماله في الحج، القعدون ثلاثين ونصف التاسع بالنسبة الى هذا العدد اما  
 لو حصل الاشتباه المطلق فالاولى تعدد هذه الافعال **مسألة** قلتم لو زاد سهو  
 اكمل سبعين وصلى العيصين اوله والثاني بعد السبع تأخر صلوة الثاني على  
 الاستحياب فيما يقتضيه العن قال الشهيد **مسألة** لو قدم الحاج الطواف  
 بعد اوله ولو قبله الحوض في الحوض العدي وقتا وحصل اوله مع امكان الترتيب  
 كان الاول صحيحا لانه اوقع على وجهه المأمور به والامر يستلزم الاخر فالاول  
 وقال شيخنا الاقوى وكذا قال **مسألة** اذا كان متمركا ونعمه دون الحائنة  
 والربعين ميلا وهو متصل بالحر ففرضه الغرات او الافراد لا يصدق عليه  
 انه تار **مسألة** اذبح على طريق لا يفي بالاحرام المواقيت احرم عند طحاذاه  
 ولا بشرط الوصول الى الميقات **مسألة** لو ترك الاحرام من الميقات  
 حاله حكمه حكم الثاني نص عليه في التحرير في الفصل الثاني والاحرام **مسألة**  
 الحج من وجب عليه الحج نيابة الامع المحرم يجوز ولا فرق بين كون الحج اوتوا  
 عليه السلام او غيره كنزروا نيابة ابيه وكذا حكم باقي العبادات  
 مع حصول هذا العرض **مسألة** لو ادعت الروح من الطريق وادعى الروح  
 عدمه من اقام به حكم له والادعاء لا يشهد له حال ولو كان الروح محصيا  
 باطنا فله منعها ولا ثم **مسألة** للمراد بالنسبة الى الذي يجب بالكفار  
 في الاحرام الاحرام الكبير فلا شيء في غيره **مسألة** لم يجر الشهادة على العقد

قيل

الاعادة

تعدرج



الحرم ولا يلزم به كفارة **مسألة** لو قبل الانسان في ذبح الهدي في القابل  
وجب على الوكيل لانه في معنى الناب ووجب له هذا والصدقة قطعا  
وكذا المريض الذي لم يكن من الكليل يستحب فيه ط **مسألة** لو علم بالنجاسة  
في انشاء الطواف اراد بها ولم ولو كانت على التوب وليس غيره طاف فيه  
مع عدم سريان النجاسة الى المسجد ومع السريان بطوافه على ما لو كانت  
على بدنه واقتصر على قطع الطواف فان تجاوز النصف اراد بها ولم والاستسقاء  
**مسألة** من فاته من الحجرات في عام لم يحج في العام الثاني وجب عليه  
المقصود ويبدأ به قبل الاكاد، ويجب تركه على الايام بحيث يتبين ان يقضي القابض  
كله في يوم واحد **مسألة** لو صدق من بعد الحلال الاول في منى وقبلنا  
انه لا يتحقق الصد ولا يمكن من الاتيان فيما بين عامه لم يحصل له اداء  
والعام القابل الثاني وجب الاحرام للحول في اخره **مسألة** لو صدق الناب  
ورأى الصد وهو مستلج عراج الفتح وصاق الزمان على فعل العمر جازع  
العدول الى الاقامة وكذا كل ضرورة هذا ان كان بعد ربحه التلبس  
بالحرم ولو كان قبله فانه يخرجه في العام الثاني ومع ما شرط عليه قال به  
**مسألة** لو تعدد الحجاج في منى في النحر في يوم الاول ثم رجع في اليوم الثاني  
الى منى لحله او لغيره وجب عليه ربه الحمار والله التمهيد **مسألة** لو تيسر  
الطواف شيئا بعد مجاورة النصف فضلى مع الطواف دون الصلوة  
فيم طوافه ويعد صلوة **مسألة** لو قدم طواف الساعى السبع ناسا احدا  
ولو ذكر في الانشاء ما كان بعد مجاورة النصف سبق له اكمل الطواف والاستسقاء  
**مسألة** لو احرم حج الصيد عن ملكه مع حضوره وجب عليه راسا  
ولو اسكنه حتى اجل لم يبع له ملكه واسمى وجب الارسال وكذا في العاين المقصود

قوله التمهيد

مال التمهيد **مسألة** تضاعف الكفارة ما لم يبلغ البدن المريد ما وجب  
بدنه لا ما يسهل وبها ولا يتحصا ط **مسألة** لو اكل من صيد واحد من الجوارح  
تحلل التكرار بتكرار الكفارة ومع عدم تحلل التكرار الحوط الكفارة وتوقف  
في شئنا **مسألة** لا يجوز للحرم بيع الصيد فان كان نايبا على عدم العقد ط  
**مسألة** لو اكل بعض الصيد وجب كل الفداء على الاصح **مسألة** لو اكره  
الحرم على من وجب الفدية لولا الاكره فان كان في غير الصيد لم يجز  
على احدهما وان كان في الصيد وجب الفدية على الفاعل ولا يتحمل ط  
**مسألة** لو منع من افعال من لم يكن مصدور فاستحب في افعال من ما  
عدا الميت فلا يملك الاستئذان به ولو قدر على الشاغل العيادة والحال هذه  
لم يجب عليه ط **مسألة** فويل مع بالبيت فلو دخل بغير احرام لم يحرم  
المقدمة ولو ضاق الوقت وكان الرجوع للضرورة في انقضاء حجه موقفا  
وحجرا **مسألة** لو علم في دمه حرا صيدا واشتبه له في احرام الحج او العمرة  
وجب دمه في يمينه ويحرم واحد ويحرم في مكان الذبح **مسألة** لو قتل الحرم  
مليح به من صغار الابل يطاعف لانه ليس بدنه ط **مسألة** لو قتل الحمار  
من الحرم الى الحرم لم يخرج عن كونها حرام به يحوز الرعي بها ولو نقلت من الحرم الى  
الحرم لم يخرج الرعي بها ط **مسألة** يجب ان يصدق لحله الهدي والراس  
والعصبة والعلماء من جعلها والجوف ولا يحسب من جعل ثلث المقدق  
به ولو جوز اكل منها ولا انهدا ط ونقل عن منعه حوازل الكل من الاستسقاء  
وتكون حكمها كاللحم **مسألة** لو تعدد عليه اخذ الحصى من الحرم لم يجز الاخذ  
من الحرم بل يستحب ويؤخذ الرعي والاستسقاء به ولو لم يبق القابل ط **مسألة** لو جعل له  
على الحمار لا ينعط بل لا ينعط له وجب تداركه ويستحق

مراعى بحال

مباشرة

صيده

ان



المحلح ولومات بعد الاحرام ودخول الحرم احرأ عن اللبس عنه  
ولا يستحق تشبها من المحلح **مسألة** الهدي اذا كان انكول يلزم لانه ناقص  
ضمنه يقصص حكمه **مسألة** لو احرأ قبل اكمال العمر عند بطالت عمره  
تعلقت مفردة وح في القابل ولو كان تاسيا مغي ولا يشمله وتحرى عن حرام الاسلام  
**مسألة** وقال ط الخوي وقيل ان الاحرام الثاني باطل فمحدد لحرام المحلح مع اتساع  
الزمان ويجزى وهو جدي بصر **مسألة** ان المحرم السكيا المحصور اذا كان  
السكيا او غيره مفردة اما غير المتع فان لم يحرم عليه النساء والشهيد  
**مسألة** الحائض تقلب عظامها والمبطون يستنقب والفريقان الحائض تغل  
انقضاضها خلاف المبطون **مسألة** لو غفلت المرأة وجهها كان  
عليها شاه مساو له للمراش وقيل لا حمل على وجه الرجل على القول به  
ومل لا يش لاصل البراءة والاولى قوي **مسألة** لو كان في دمنحه الاسلام  
وقد صاق الوقت عنه الجوز ان يعمر بدا وكذا لو كان قرصه المتع وقد  
صاق الوقت عز حاران بياض مفردة ندراج **مسألة** لو دخل بعض  
الحرم والسهم الآخر في الحل لم مات لم يحرم عليه ولو دخل الحرم وخرج و  
في الحل احرأ وان دفن في الحل ولا فرق بين النايب وغيره في ذلك ولا يملك النايب  
الاجرة والحال له بل يوقع **مسألة** الحور اخذ حصا الحمار من وادي محس  
قال ابن الحسام ويكتب العلم الحور من الحرم باسره عدد السكاج **مسألة**  
لو كان الدين الجمل اجد مع الرفقة المحلح ولا يمكن من اللحق بمبدل المدين  
في وقت السير قبل حلول الاجل او دفعه على الجسد في وقت السير وجب  
القبول في المسكن لانه لا يفسد من البذل من مال الغير مال شيئا وفي مسائل  
الشهيد الحلال ان مما ذكره شيئا او من النصي عدم قبول قبض الدين قبل وفاة  
وغيره

للمس بدل

في نظره

منه مع

وغيره حيث لم يفت شي **مسألة** لو كانت المودة خاف وعدم المحرم لكن  
تمكنت من التمتع فالتعا هو وجوه ولو لم يفصل والمحال انه لا يجب الا بدون  
المثل او غير كفوا لحصول الضرر بذلك الا ان يكون النفقة يسيرة  
لا بعد مطلقا ما لا يشيخ **مسألة** لو حصل له مشقة عظيمة ترك الكاح  
قدم على وجب عليه الافتقار على اقل الطنقات واد كان كان نامة  
بكلها او ينشئ بها ويتعين ذلك ولا فرق بين كونها من ذوي امثاله  
اولا ما يود الى المهانة قال الشيخ الاول **مسألة** لو كان محس اذوارا  
مستاجر للحال الا فاقه بيع اسبتيه سوا علم البتة مستاجر او لم يعلم لكن  
معل تخ ومصادف الاقافة وجميع الافعال الحرام للميت ولا ضا على  
الودي ولا فرق بين علم الاجبي بالنسبة وعدمه قال الشيخ الثاني **مسألة** كل من حلف  
عليه شي من الطوائف مطلقا لم يلزمه ان يكون في محل النية او الاستيفاء  
فوالا بل كل له النساء في الثاني نظرا لقرينة الحل قال ابن الصالح **مسألة** لو عقد  
الودي واستاجر واعيا لم ينع عدم علم كل يصلح كان للوارث الرجوع  
عليه ما لا يرد عن اخره المثل ما لم يكونوا سوا الوارثين او اجتهدوا واخذوا قبل الا  
سبحار فانه ليس له الرجوع عليهم بشي والحال منه قال ابن القيم **مسألة** ان القصير  
القصير من شعر الميت في احد الجري وكذا الاطراف قاله والدي **مسألة**  
للميتين لو اوجس دينة ان ما سفاط بعضه وذلك البعض فكل من من المحلح  
لم يجب عليه ذلك ولا يستقر له ولا ينعى كذا والوا يقدر على بيع ملكه  
الابا لا قل من القدر لم يجزئ بغير المهر الا ان يكون النفقة مما يتعارفون  
فان تحريم **مسألة** لو نذر ان يمشيا وتمكن منه مات قبل الفعل  
يسنأجر عنه من شئ ما شيا باجر المثل من الاصل ولو تعذر من شئ ما شيا استوجر عليه مطلقا **ط**

مهر

ممنها بدل

ط



**مسألة** لو طهرت ان الاحرام احرمت وعلى دخول الحرم كعت الغواصين الدالة على  
احرامه ويكفي من ذلك باعتراف الفاعل **مسألة** لو استاجر من يحمل في الطواف  
وكان الحامل حيا واحيا ايضا وركب الطائف حيوانا نجسا او علة نجاسة  
يجب طوافه مع علة وتعدى النجاسة الى المجدد قاله شيخنا **مسألة** لو تعدى عليه الطواف  
ما شيا ولم يجد من يحمل النجاسة واحيا ايضا لم يجز له طوافه وفي الحائض توقف  
**مسألة** يجب معرفة واجبات الحج والمعرة واشتدق بينهما على الشروع في الفعل  
لو وقف على علة اذا لم يمتثل الى العمل اذا وقع الفعل المأمور به شرعا فم عدم  
العلم بالفعل وجه لا يكون المكلف مبتلا فلا يخرج عن العهد قال المقداد  
ذكره في رسالة الحج **مسألة** اذا استاجر الوصي له واطلق في الحج والعمرة في ذلك  
السنة كان للوصي فتح الاجارة وان كان الموحي كما استاجر من الحج بغير دين من  
الحج والا فلا **مسألة** الحنفي المشكك لا يبر عليه الحتان فهذه الطواف منه غير محتمل وكذا  
امامة بالنسبة الى ابن فهد **مسألة** لو تعدى الحرم على امره على ما حرمت عليه فلو كانت  
محرمه علة وهو محل احرام ويكون العقد باطلا لسقوط علة احرمت له فلو كان في نظر  
الشارع ولا يتم العقد الشرعي الا بالكتاب والقبول الصحيحين قال ابن فهد **مسألة** لو استاجر  
لنفسه مائة متعة بالعقد جائزا وقبل ان يوصل الى مكان يستاجر لغيره مائة متعة يجوز  
ولم يخذل بنسبة ما فعل فيدخل الضرر على الوصي ويحسن **مسألة** اذا قدم الطواف  
على السوي ناسيا لم يضره والسوي لم يضره نقصان الطواف لم يضره ثم ان الطواف ان كان  
في محل البناء لا يقطع لان مجموع الطواف يجب تأخيرها عن السوي والبعض على ما لا يشهد  
**مسألة** لو احرم قبل القصير من العرة عاصدا انقلب عنه مفردة ولا تحرى عنه السلام  
**مسألة** كل موضع يقول الشارع يحذر من النجاسة يريد به مع تحديد الاحرام والنية  
**مسألة** الصيد الذي ياكل الحرم بالضرورة المراد ان يكون قد دخل الحرم

الواجب

قال

كان

لو صيد حرمه في الحلال من لحمه ولا كفارة والاحوط احتساب **مسألة** التكرار في الكفارة  
المكره يصدر في الثالثة فليجوز الاحرام حنيفة قاله الشهيد **مسألة** المني بمكة يحسب ولا  
حرمه في جميع المواضع ما عدا مكة فلا يبرم منها قاله الشهيد **مسألة** لو بدل الزاد  
والواحد نفي عليه الحج ان كان من يتيقرون ويجوز لبدل الزاد الرجوع من شافان جمع  
قبل الاحرام سقط الوجوب ولو عاد قبل وجب **مسألة** لو كان عليه قصا  
صلوه مع السقوط بالطواف بل يقف من **مسألة** الثمانية عشرة بدل الحج  
يجوز في السفر وينتظر فيها التسابع سفره او حتى قال ابن فهد **مسألة** يقول  
في ذبح الهدي ذبح هذا الهدي الفاجب على فوج الاسلام من الفوج لوجوه  
قوله الله ما لا ينهد **مسألة** طواف النساء وقوله النابت عن النوب  
لأن نفسه وحله النساء كذلك لو ترك حرم عليه النساء السيد **مسألة**  
اذا اراد الانسان مكة حادا او معجرا فحصل له فوج في راسه او حرا في يده  
ولم يقطع سيلان الدم ولم يتمكن من الاله بالمقام لم يبر على النجاسة الى المسجد  
لان بطوف وبصر وان كانت تعدي فغيره وقف قاله السيد **مسألة** اذا قطع  
الطواف طحا جرح من موضع القطع ويجز الاستئناف من عند الجرح **مسألة** ادعطي  
الحرم راسه يده لم يجز عليه كفارة **مسألة** اذا عمر عن البدن وجب عليه سبع شاة  
ولو قدر على بعض الشياه وعمر على الباقي وجب للعدور **مسألة** اذا جرح على  
وجب الاستئجار وح عنه غيره بغير ادله من لاد عبادته متوقف على النية قاله الفقيه  
**مسألة** لو ملك مالا فقلنا ان يكتفي به قسافر لم يبر من عدم الاكتفاء به لجهده وان  
تلبس بالحرم **مسألة** يصح ان يوجر نفسه للحج وعلمه صلوه عن نفسه وان كان في ذمته  
صلوه اسو حركها لم يصح الا ان يتمكن من ايقاع الصلوة التي استوجرها وبعضها  
على نحو ما يتمكن منه في البلد مال الشهيد **مسألة** لو تعظيبت الرقبة في الاحرام لا

الحرم

ولا







سواء من صاحب الجار والمقرب **مسألة** يختص التلف من المبيع في خبايا المشتري  
إذا كان التلف من الله بالحيوان والماعز الحيوان في ضمان المشتري وما من  
ضمان الحياي أي من كان قال في التكرار وقال في الفرق بين الحيوان وغيره  
**مسألة** حار بيع من الصفقة الأقرب ان على العور لبلد بلنهم الضمير لا يجرى  
مع احتيال البها للاصل ولم يفت فيه المصالح على نص قال عبد الكريم **مسألة** للمعاطاة  
لا تنظم التجميع أجر المثلث أو المثلث فلو ذهب بعض أحدهما فإن كان مثليا لم يمس  
شركه ولا قيمة فالرعيض الفضل في وقال في بلنهم قبيحا بل لتالف ولو امتنع له  
العوضين من جلا لا يفتن لهم يصير وكذا لو مات واحد لمتعا قدين أو انقالت  
العين ببيع وشبهه **مسألة** لو ظهر في البيع زيادة لا تكون الاعطاء وتعد وجوب  
الرد وليس رد الزائد موقوف على الاذن في التفسير ولا فرق بين ذوات القيم ولو  
نذر الوصول إلى المبيع عن الزائد ونصرف **مسألة** يشترط في المثل الجبر في تقويم  
للبيع العدا لا وان يكونا اثنين حال التثنية **مسألة** لو باع الفهم ان يدين  
عام فتلغف التهم في المستقبل رجح المشتري على المبيع بما قاله الباقي فان فرض الاطلاع  
على القيمة رجح بالنسبة من القن والا فالصالح وحكم ان لا يفتن كذلك لكن هنا  
يخير بين الرجوع على الاجنبي او على المالك لان ما تلف قبل قبضه ولو لم يملك المالك رجح  
عليه ابيع وفي الرجوع به التفضل للمقدم **مسألة** اذا باع الدين ونعذر  
قبضه رجح المشتري على المبيع لان يصدق عليه انه مال قبل قبضه حال التثنية  
**مسألة** الارش بالعيب ثبت بثبوت ما لا لا يستعمله الا بالمعالي ولا يجب على التاجر  
اعلام المشتري به ولا الخروج منه ولا يغايب عليه في الكثرة ولو كان ثبوت العيب عينا  
ويعلم به لا يجب اعلام المشتري ولا ورثته اما الغش فانه اثم فلو علم وجب اعلامه  
او ورثته به ويطلب بد يوم القيام وان جهل المشتري وادى المخلص نص في المعاول

بما جرح

ببيع

الامثال ودوات

لكس

قال

قال ابو مهدي **مسألة** اذا سئل المالك بعد بيع الفضول عن الاخارة فقال  
اجز العقود فلا اجازة بعد ذلك ما لم يبيع ط ونقل عن ابو مهدي ان ليس له الاجازة  
بعد هذا اللفظ **مسألة** يبيع الدين على من هو عليه وعلى غيره ولو كان من  
الاتمان اشترط القبض في المحكس ان كان عي غير المدينين والا فلا قال ابو مهدي  
**مسألة** اذا كان الغش للمعزولي وعاء ورأى المشتري بعضه صح بشرائه وحل  
السلة لعيب اذا رورسها فانه لا يبيع وقال لا يبيع في المسلمين المثلث الا ان  
ان الباقي من هذا الميزي فيكون حارس من باب البيع بالوصف وفيه الغش  
لو ظهر الخلاف **مسألة** اذا باع ما يملك بغير قصد بغير قوله في دعوى ذلك  
مجردة وجب رد المثلث المشتري باطنا وظاهرا قال ابو مهدي **مسألة** يملك القصد  
في كماله يعتق إلى القصد لو كان عسبا الذي خيرا لآخر فانه لا يكون ولا يبطل حال البيع  
قال السيد **مسألة** اذا قبل الجدي من اهل القرية يشي معي من الغنم بغير اختيار  
ثم اخذ ذلك المثل حار شاة والظاهر انه لا فرق بين وبين المقاتلة الا ان  
يشترط اتفاهم عليه قال شيخنا وابن الحسام وقال لا تقصد لاجل شراؤه وليس  
حكم المقاسمة **مسألة** شرا المقاسمة اذا كان الجدي قد دخل فيه الوكارة والذرة  
والمشده للخور على الاول الامع التفسير **مسألة** اذا كان ملك يتفاوت وتوكل  
انواع فقه وبيع واكثره والمبيع يعتق ان البيع فاسد لم يلحق التوصل إلى التفرقة  
ولو انظر الى ما لا قال الجواب ان كان يبيع من معرفتها ما لم يتغابن به من اتفاقا فاشترى  
التي قد الغش والموصي كل طريق مع عدم الوصف ابيع والا فلا **مسألة** لا يشتر  
حيوانا مع غيره صفقة تجازك افراد الحيوان بالمعنى في هذا الجواز لكن اذا اشترى الجوز  
للمبيع ليعبض الصفقة عليه ط وقال ان مهدي له الجوز فيه حاصه ويبيع بغير  
المن ولا خيار لاحد هما بالتعويض لا سيما دخل على ذلك ولو انما حيوانا معددا

هم

بستان

احد

انواع



فمنصرف بعض سقط خياره في الخرج ولو تلف منه شيء بعد التصرف في بعض  
 موهو مضمون عليه **مسألة** لو انفق على حيوان أو غيره من ماله لم يضمن ولو دفع إليه الثمن  
 على وجه المعاوضة لم يضمن بعض الثمن كان كل منهما النسخ قال الشهيد **مسألة**  
 النسخ والعقد أحسن في الوفاء **مسألة** لو باع دراهم بدراهم لم يضمن ما لم يضمن  
 الدراهم بخلاف مثلاً في البيع الثاني ولو باع بالقبض فبيع معروفاً لم يضمن  
 ولا يكون بيع الدراهم بالدراهم **مسألة** لو اشترى كراماً مثلاً فظهرت  
 العين مسكرة أو المنفعة مسكرة تغير البايع فله النسخ وسقط خياره بالنسخ  
 ويرجع بالأشياء ويقوم بهد المنفعة ويد ويهلو يرجع بالتفاوت ولو عمل  
 فيه ما يستحق لرجع ثم قبل التصرف لم يرجع على البايع وإن كان جاهلاً **مسألة**  
 لو باع دراهم بشرط المشتري بالخيار عشرة أيام مثلاً وشرط المشتري مع ذلك  
 التصرف وإن لا يسقط خياره في تلف الدراهم أو تعينت ففيه من مال البايع  
 ولا ضمان على المشتري إلا أن يكون معلقاً **مسألة** لو شرط بالخيار لأكثر من الأول  
 إن اشترى لم يكون حكماً لا فكيلاً فلا يضمن البايع من غير اختيار **مسألة**  
 المبيع بشرط مخرج الخيار ليس بالبايع النسخ إلا إذا أجاز بالثمن بعينه ولو تصرف  
 في الثمن لم يبق له نفع قال المحرر الدين والأول أنه ان شرط بعينه مذكراً والآخر في  
 رد المثل والعين قال الشهيد وقال ابن قدامس كل من كان له الشرط جاز له النسخ وإن  
 تصرف الآخر على الإطلاق **مسألة** لا يجوز مبيعة الصبي بغير جور معاوضة بأذن  
 الوالد إذا كان مميزاً ولو تلف ما على ضمن ولو كان مميزاً لم يضمن معاوضة مطلقاً ولا  
 بإباح التصرف فيما أخذ من يمين مع عدم إذن الولي والمميز هو الذي يفرق بين  
 المحرم وغير المحرم **مسألة** قال الشهيد هو الذي يعرف الخير والشر والخس والفحش  
 العقل **مسألة** المعاوضة ثبت فيه الوفاء ولا رجوع مع تلف أحد العيني في بيع

نسخ  
 النسخ

**في جميع الأشياء** ولا يشترط أن يكون معلومة بالكيل والوزن بل يكفي للثمن  
 وإن كان من شأنها ذلك فاعتبار ما حوطوا به في وقتها للمعاوضة **مسألة**  
 الحكم إذا باع العبد المسلم للجوراء شيئاً بالخيار فهو ولو شرط بيع البيع وسقط الشرط  
 قال الشيخ **مسألة** لو اشترى من المال وأخذ العين معاوضة من غير عقد لم يضمن  
 كذب الأخبار وقد تصرف أحد هما في أحد العوضين أو هما جاز النسخ وبطل المثل  
 أو القيمة مع العدم ولا يجوز أن يكون هذا التصرف موقوفاً لزوم المعاوضة قال الشيخ  
 واختار غير الدين ولو اشترى من رأس مال السلعة بزيادة أو باعها معاوضة فالأولى  
 أن يملك الثمن ولا ينجح له التصرف فيه حتى يعلم المشتري **مسألة** يمكن عقد جابو طوافه  
 لأدم وسبعة كما إذا شرط حيان متأخر عن زمان المجلس وبينهما زمان فيجوز  
 في المجلس وتلك المدة وما بينهما من زم **مسألة** لو دمع الغائب الزيادة لم يسقط  
 الخيار لأنه ثبت بالعقد والأصل بقاؤه وهدم معاوضته محدودة فلا يكون  
 مقتضياً لرواها ثبتت أو لا قلالة الشهيد **مسألة** لو اشترى مسكاً للوضوء  
 بعد آخر فجعل على الصفة فلا رثن له إلا أن يكون موات تلك الصفة عيناً فله  
 أن يرث **مسألة** لو تلف بعض المبيع وأخلف في قدر الثمن قلنا إن القول قول  
 البايع مع قيام الصلة وقول المشتري مع تلفها فالقول قول المشتري  
 فالصدق مطلق والتلف والحصول الثما على ما ذكره ولا ينقص الثمن  
 ما مالاً به **مسألة** لو باع في السلم بلفظ الصلح لم يشترط التقاض  
 في المجلس على الأقوي **مسألة** لو عين عينا وثمنها صح ولم يرض عن غير عين قول  
 الشيخ أن الولد جاز من المال ولو بلغها واستثنى لصلح الاستثنى والبيع  
**مسألة** حيوان الحر المحرم لا يجوز بيعه دهنه وكذا حيوان البهائم إذا كان  
 ما يقع عليه الذكاه لم يبيع بغير منه أيضاً نظراً لقول النبي صلى الله عليه وسلم

العقد

غيره



اليهود حريت عليهم الشجر فباعوا **مسألة** لو باع الغائب ما عين به او احر حريته  
ملكه للمصون البيع ويصح بالقبض او بالتسليم ولو تصرف الغائب بغير اذن المصون لم يفسد  
المعقود ولا الراد ذلك بالارش قال عمر الدين وطالبه ان المعقود سقط بخاره  
بصرفه واما تصرف الغائب فلا يفسد ولا يسقط خيار المعقود قال ابن قدامه  
**مسألة** لو افق المشتري مع حقه بفساد البيع لم يرجع بالنفقة قال عمر الدين  
وقال شيخنا يرجع مع حقه **مسألة** لو تعاطيا وقبضت جهما دون الارش  
كما لو اعطاد دينار مثلا فخره خطه ونصرف في الدينار لزم ذلك وكذا لو اعطاه  
المحضر بدون قبض العوض ونصرف ميهالزم وليس للدادع اخذ في المثلين  
**مسألة** لو تبايعا بشرط رفع الخيار فظلم في البيع عيبا وعين لم يفسد خطه  
وقيل يفسد الخيار ويكون له الارش في العيب وهو قوي وقال ابن قدامه  
بيعا واجبا واما اقفى ذلك عدم العلة فمطلقا **مسألة** يجوز سر الخجل  
اذا شاهد ما وكانت محسوبة بحيث لا يمكنها الا متاعا لا نهما معلوما يقدر  
على تسليمها مع بيعها من غير ان يكون ربحا لهما البها والظابط العمل  
فان يمكن ان ينفق راس الميت وشاهد ما ويعرف قليلها من كثيرها وشاهد  
جاء بما لا فلا **مسألة** لو باع قطنا واستوفى منه الجربا انعكس لم يرجع **مسألة**  
كما ان لهالة مطلقة في العوضين كذا في صفاتها ولو حق البيع وتكون استوفى  
مجهولا لم يفسد البيع **مسألة** لو هرب المشتري قبل ورت الثمن قال قوي ان البايع  
ملك النسخ في الحال لشعور استيفاء الثمن ويجوز الصبر ثلاثة ايام ثم ورد  
الرواية في البايل **مسألة** يجب في المشتري ان كان انفرادا للبايع ولو باع  
امنه والاشترى وطبعا مديون بيعه ولو اشترى انكافا فخره من العبد الذي  
بيعه عبدا لاسلامه قاله قدامه لم يثبت المخرجه عليه سلطنته

كالمتعلق

مقتطعا

وهو معسر

المتعلقة بالعين **مسألة** القرق بين البيع والمالك ساكت وبين العقد  
على الكسر وهي ساكنة الحيا المانع من الكلام وقال ابن قدامه لا يسقط اقرار  
كالتجوز **مسألة** اذا بيعت الحايه بكثر مما رغب فيها لولا الفناء فالوجه  
التجيز **مسألة** اذا وكل في بيع عين في بلد فعملها الوكيل في ذلك البلد  
ولم يبعها ورد ما وهكت في الطريق ضمنها ويجب عليه البيع مع وصوله الي  
اذا ملك مع المصلح وحصول ما عين ولو امتنع لمصلحة جاز له الرد الي  
المالك ومع الثلث فلا ضمان وكذا عامر للمضاربة لو امتنع من بيع الاثمنه  
في البلد المادون فيه فله الرد مع المصلح ومع الثلث لا ضمان ان يصور اذا  
باعه طعاما فعلى ان عثره افقره فكان اقل بعد ان تصرف المسمى ولا يفسد  
**مسألة** المعوض باليوم يجب موته على الفايض ويصح بيعه على المالك  
ولو ترك ضمن **مسألة** لو باع ما يملك وما لا يملك ولم يجر المالك كان للمشتري  
النسخ ما لم يتصرف فان تصرف فليس له النسخ وله النسخ على الاقوي وكذا لو  
اشترى بما يملك وما لا يملك كان للبايع النسخ وباقي الحكم كالبيع **مسألة**  
لو باع متاعا بشرط ان يعطيه شيئا بعد ما من الزكاة والحسن كان هذا بشرط  
غير سابق لانه لا يلحق الزكاة للمعا وصافته مع انها اعطيت بمحض وكذا  
الحسن **مسألة** لو باع بئر مثلا وذكر انواعها متعددة ولم يبين قدر  
كل واحد فان كان قصد المساواة صح ولا يطل والعوض لا يكتفي بنقل  
الضمان حتى يعينه ويقره من مال وعبره لحوق المشتري من القبض  
**مسألة** لا يشترط في الاقاله بقاء المتعاقدين قال عمر الدين والنسخ  
المحبب الدين في الجامع يشترط ولم يخاره عمر الدين ولو قال على ان  
البيع باق فيان قاله الحنايين امصاهاوا اخذ جميعها او مثلها

قاله



وان شئت اسلمها واخذ الثمن **مسألة** لو دفع انسان الى الدلال عني ماعلى ان  
يبعه فدفعه الدلال الى انسان لثمن ثم قطع فيه عيب فادعى المالك حذونه  
واجب المقايض بالسوم سبتم فالقول قول المالك لان يد القايض يد ضمان  
**مسألة** لو اشترى حيوان فعييب في مده الخيار فله الرجوع **مسألة** اذا  
حدثت في المبيع عيب من غير سبب في خيار الشراء او المجلس وبعضه فالاول  
ان له الرجوع مع رد الارش اما خيار الحيوان فقد نص على حوز الرد ولو كان  
معبا وحدثت عنده عيب في مده الخيار فله الرد فيها كما للحيوان  
وبعد ان رتب **مسألة** اذا فسخ البيع كالتلف واللفظ معويين بعد فسخ البيع  
حتى لا يشترط **مسألة** لو رتب بيعه شيئا معلوما وبشرط عيب في البيع ان  
يكون له مده مه حال الشراء كورق النون ونحوه الخ لا غير **مسألة** لو  
تعارف وكيلان شخصين فالاعتبار بقول وكيلين لا لو تكلم  
**مسألة** لو قبض بيمينه ونقل ما يكال او يوزن كان ذلك مضاعفا له  
البلغ من الوزن وقال ابن عجلون القيس هو الكيل والوزن فلا يكتفى بالقيس  
غير الاكوف في الكيال ولا بد من كيل آخر **مسألة** لو كان المشتري اثنان  
من واحد لم يفرق احد بمقابل الفسخ سقط خياره وخيار البائع بالنسبة  
اليه وبقي خيار القاعد والبائع بالنسبة اليهما **مسألة** اذا اشترى  
اسنان دابة وحللتها على رجل سوا كان لها وغيره اصبحت لها وقادها  
او تركها نزع في الصحرى بان لجد لجل من راسها او قطع الشجر عنها  
او اسرجها او ضربها لثمن او شرب او ركبها لاجل السقي او لئلا  
صطبل او لدفع الحيوان بعد ذلك كله تصرفا لغير الدين اما لو ركب  
الدابة للاختبار فهو تصرف لان الاختبار ينبغي ان يكون قبل العقد  
لا بعده

بعده فيسقط الرد قال ابن قتيبة **مسألة** لو باع خونا فاشترى ارض صغيرا  
كيس كان له الفسخ وان تصرف ولا رتب **مسألة** اذا باع دها لحسا ولم يفيض  
الغنم ثم اشترى المشتري بحاسته لم يقبل قوله في حق المشتري فاداكما باع به  
كان له المطالبة بالثمن والمشتري يحجز بين الفسخ والارش اذا لم يتصرف ولو تصرف  
فالارش واذا اشترى البائع من غير الثمن دفعه الى المالك وان لم يحده مالي الشئ  
موقوف على حصيل له ماله او يعود الى المالك البائع لعرفه فباخه **مسألة**  
الحيوان ان يفتقر عقد البيع بغير العريضة وكذا باق العقود اللازمة ان كان  
مكتمها العا اما المجاورة مثل العارية يجوز وقال الظابط ان كل عقد نافذ الا بد  
فيه من العريضة سوا كان جائزا كالعقيد او لا ومنه من الطرفين او من احد منهما  
الوكال فان يجوز لا يكون اذا نافي للتصرف كالبيع والصلح **مسألة** اذا باع  
الدابة بشرط كونها حاملا فظهرت عيها حاملا وقد تصرف المشتري قبل الفسخ  
**مسألة** اذا اخذ المنة لاشان من قبل دابة حيوانا فليس له فيه خيار الحيوان  
ولا شئ من الخيارات سواء الفسخ وكذا المدون لخيار الفسخ فان حسيه فسخه  
والا استعاده ودفع اليه ما بعده **مسألة** يبيع النخل والخمر وغيرهما على الحيوان  
وشط البائع ان المدة مده معينة وان لم يكن المدة موجودة وكذا في المنافع اما عمل  
الدابة فلا يبيع ويحمل الصحة له يوم الحيا فالعقيد الدين **مسألة** لو اشترى عبد او  
عبد مملوك او صوم كان للمشتري الرد لعيبه ويقبل قول العبد في ذلك **مسألة**  
لو باع الايق مع غيره فتلصق قبل القبض فان لم يظفر بالبق قال ولان البيع باطل  
ولو ظفر بالابو كان لا الفسخ بشفص الصفقة ويجوز له اخذها بالحصص **مسألة**  
فما لم يبيع الناسد مضمون على المشتري سوا كانا المين او احد هما ولا فقه اول  
**مسألة** لو بيع الحبل مع امه وان ضم اليه غيرهما لم يجرع عدان اديس وجونه



الشيخ للرواية وهو جريد قال التهديد وقال لا بدخل الجنب في بيع ماله  
ولا ورد في بيع التمر **مسألة** أكثر تفاسير الجاهل انما بيع الحنظل في السبل لخط  
امامنا او من غيرهما فلو باع الشجر الثابت في سبله بالشجر للصبي كان ذلك  
مخافا **مسألة** لو باع الرزق قبل ظهور الحب بالحب حار لا ينضم مطعوم ولا  
مكيل ولا موزون نساويا واختلفا ولا يشترط الثقب في الحال **مسألة**  
لو باع الرطب على ريس الحبل حارضا بالحب على وجه الارض كذا قال في الجواز  
للإصل السالم عن معارضة الرضا لا تنافي بان شترط في البيع ولو لم يقصد كان  
مع اصوله فان قطعه فثبت له بطلان وان لم يشترط فهو للبايع ولو لم يقصد كان  
شريكا للبايع ويحكم بالصلح **مسألة** لو شترط الحيا ثلاثة ايام ثم اسقط اليوم الاول  
سقط حاضره وقال الشافعي بسقط الكل **مسألة** لو اشترى عبد له مال فاكله مال  
ثم ظهر فيه عيب لم يكن له رده لا ينضم بذلك **مسألة** لو سلم المشتري الحمار ويحمل  
والبيع فاسد فبانت في العلق وقد سلمها للبايع حتى المشتري القيمة الثبوت السبب  
في بده وكان كوجود المسبب عنه ولو نفضت بالولادة ضمن المشتري الثمن **مسألة**  
لو اشترى عبد امة او نارا في القارة وقدر كية الدون لم يكن المشتري البيع لعلقها  
بدمة السيد اؤبده العبد ولا ضرر على المشتري **مسألة** يجوز بيع الخصر مع ظهور ثمرها  
مع ما يحدد منها لا يكون باعلا هو موجود **مسألة** اذا كان للمصور مستور  
في الارض لم يجر بيعه الا بعد قلعه كالجور والنوم والصل لا شفا المشاهدة والوصف  
يجوز بيع اوراقها الظاهرة بشرط القطع والا نفا **مسألة** لو باع ارض فمات بذر  
لم يطره مع البذر ان كان البذر تابعا لم كان مقصودا بطل البيع **مسألة**  
لو باع ثمرة ثم استقرت ثمرة غلات بعينها او اعناقا معينة لمحاسنها عداها وبعض  
كان المشتري **مسألة** لو اشترى من ينفق عليه بشرط ان ينفق لم يجر العقد لتعذر  
الوفاء

البايع

وانه

بمذاهم الوفا الشروط فان ينفق عليه قبل ان ينفق **مسألة** لو باع دارا بشرط ان ينفق  
فلو باع شيئا بشرط ان يصدق به عندنا **مسألة** لو باع ذات بيضة وسطها  
جم وان جعلها جرة من المبيع لم يجر **مسألة** لو باع بشرط ان يسلمه المبيع حتى يسلم  
التمنح لا يشترط الرهن سوا كان الثمن حالا او موحلا **مسألة** لو قبض الوكيل الثمن قبل  
قبول قصي للمتن ضمنه التعرض للمتن ما يسطر البيع والا حتى اقالا من من المتن والتمنح  
**مسألة** لو اقال في الشاة وهي حامل لم يراد دجها لم يكن ذلك حتى يصع وقد  
الشجر المتمر ولا جرمه وليس ذلك مع دفع الارض **مسألة** لو تلف المبيع  
في مدة خيار الشتر لم يسطر طالب صاحبه بمثله او قيمته **مسألة** لو باع  
حيوانا لم يوحا لم يكن فيه خيار الحيوان **مسألة** لو اشترى عبد استرط  
لم يوحده عيبا حتى ولو علم بعد العتق نقيس الله لا رث **مسألة** لو اشترى  
من ينفق عليه لم يوحده فيجب ايا الاقوي ان لا الارش دون الردم وجم  
بالعتق **مسألة** لو علم التصري في الجرا ثلاثة ابعدها ما لا قرب ثبوت الجرا لانه  
عيب سابق والتقصيص على الثلاثة ينفعي العالم **مسألة** لو باع من الرزق  
بعد حصاده ماله بدر كالكنا والوصل والبقول من غري ورن ح لا طرا  
حوار لا يحاب بيع الرزق قابما وحصيدا وهذا رزق لكن بشرط مشاهد  
اجمع قال ابن قهد **مسألة** لو شترط احد المتبايعين على الاخر ان يبيع شيئا ومن  
العقد فلا بد من تعيينه بما يقع الجها لانه صار جزء من الثمن او المبيع وبطل  
العقد باهماله قال ابن قهد **مسألة** لو جهل الحاج في بيع الحيوان من صاحب  
العتق والقول من صاحب الحيوان سقط خيار الحيوان لو حوذا الحكم قال ابن  
**مسألة** كما يجوز بيع العبد الا بق مع العتق ثم حوذا لثمنه العتق  
ولو اشترى المعاوضة على العتق فما ومن اشترط العتق في كل منها ولو تعد

لنا

ق



الذي في الطرف الواحد كذا الضميمة الواحدة قال ابن قهيد **مسألة**  
 يجوز ان قال في رعي الخيار وليست بيعا وطلبها اسقاط له ونظير الغائب  
 لو ظهر فساد فانه يلزم البيع قال ابن قهيد **مسألة** يكره مخرج الانسان ان  
 يدخل في سوم احيم ولا يكره طلبه من بعض الطالين التارك للاصل ووفق  
 بين الصورتين فان في الاول منع المشتري فيها وفي الثاني اختيار بحاله  
 ابن قهيد **مسألة** لو اشترى عبد اموصوف ودفع اليه عديدين يستحق حدهما  
 ضمن لان لقبوص بالسوم مضمون ويوجب الحكم له ان ياده على اشتر  
 ولم يغير العبد قال ابن قهيد **مسألة** اذا اشترى غلاما مملوكا ولم يشترط تغيرها  
 ولا حقه فملك كانت له الفضة ونزاعا لا غير فالحل لا مالوا اشتري طاعة فان لا قدر  
 حرايد بها **مسألة** اذا اشترى مائة دفعة وعين فيها ونصرف في بعضها  
 تصرفا غيرا بطل خياره ولو تعدد ذلك السلعة واخرج بعضها شطط فيه  
 وبطل في الجميع لبل لا شخص الصفقة على البائع ولو ادعى الغائب علم الغبون  
 بالقيمة لزمه الحلف على عدم العلم فاذا ادعى الغبون في التلوي لزمه الحلف  
 وقيل لا اجرة سوا كان عالما او جاهلا اما الغائب اذا تصرف فيما عين فان  
 كان محررا للعين مستقرا وضع الغبون لزمه مثلا او قينة وان كان الامتياز  
 غير مستقرا بل يرجع اليه كالكسابة المشتري وطه او الوصيم والهم والاسيلا  
 او كان التصرف واردا على المنافع لم يملك الاجارة او حوارا كالعارة فقد  
 ذكرنا احكامه مستوفاه في المذهب قال ابن قهيد **مسألة** لو اختلفا فقال  
 المشتري ما رايك المبيع فقال البائع بل رايه فقدم قول البائع عمدا لصح العقد  
**مسألة** كل ما ثبت بروج من العيون الحاصلة في يد البائع منع المشتري من  
 التمد بها لو حصلت في يده **مسألة** لو وطئ البائع في مده خياره كان فسخا  
 للبيع

على الخلاف

للبيع لانه لا يجوز ان يكون غير البيع ويطلبها بل ذلك دلالة على اختيارها  
 والوضا بها نفس العقد **مسألة** لو ظهر كذب البائع مع ملك السلعة  
 لم يسقط خياره كجسري على الاقوي لا يحق بطلان فلا يسقط بهلاك المعقود  
 عليه كغيره من انواع الخيار يحل السقوط لان الخيار ثبت لا راد البصر فلا  
 يثبت مع الضرر البائع **مسألة** اذا قال راسي ملي مائة درهم بعثك درهم  
 كل عشرة واحدا فمضى ان يكون درهم من جنس الفلاني الاول وكذا لو قال بعثك  
 مائة درهم عشرة ويحذر ان يحل الشيء من غير جنس الاصل ولو قال اشترى ثوبا  
 وبعثك درهم درهم كل عشرة والي يكون من جنس ثوب البند لا طلاقه  
 الدرهم والاصل مثل الفلاني سوا كان نقد البند او غيره **مسألة** اذا اشترى  
 الانسان غيره بغير امانة وبغير كد فان كان الشراء لا يبرح به يحل  
 له بعد الشراء ان يملكه حال صحته وان كان كالمأموه جاز ذلك ولو كان  
 ما ذكره من الفلاني لا يملكه بل ولا السراية وليس للمأموه ان يعقد  
 البيع مع الاخر لان بيعه بالسراية وهو منقضي عنه **مسألة** لو كان عالما  
 بالعيب ونسب حال البيع لم يكن خيارا له ان يملكه **مسألة** لو كان المبيع  
 خيارا فله في التزامه من غير اعتبار الغيبة وعدمها كالفلس في السقيفة  
 وله الاقالة كما التصرف المبتدأ قال ابن قهيد **مسألة** اذا اخرج السمك  
 من البحر حيا اعتبر في لروم بيعا لوزن لان حركته خارجا عما حركه للزورج  
 لا اعتداد بها قال ابن قهيد **مسألة** اذا باع شيئا خساوه هو يقبل العلمارة  
 مع البيع لكنه منزول وله التهم في الشيء قبل الاعلام ومع علم  
 المشتري ورده بمره مثل الثمن وقمته ويقبل قول البائع حال  
 العقد لا بعده لانه يكون اقرارا في حق الغير ويجب اعلام المشتري



وان كان ذميا قال ابن قدامس **مسألة** المردن والحق ان يقول حليف بيديك  
 ويدينه ولو اشار به **مسألة** اذ باع الدابة الموصولة على شخص وهو علم الغصب  
 بدلا من مبيعته وقبض البائع الحق فان قلنا ان المشتري يرجع مع بقا العين  
 لم يخرجه من المبيع ولو لم يخرجه من المبيع مع بقا العين حوالة المبيع **مسألة**  
 لو قلنا ان البائع ولو تلف الحق في يد الغاصب وجاز المالك البيع مع لانه اذا  
 اخل بعهده صار كالكفيل في هذا اذا تلف بعد حيازة البيع والقبض ولا خلاف  
**مسألة** لو كان الحق في الذمة وتسلط الغاصب من المشتري في العلم باباح الحق  
 فيعلم كماله قول الاصحاب **مسألة** المراد بقولهم بكثرة بيع الطعام قبل  
 قبضه لو يجرى على الخلاف المراد به الحنفية والتعريف بما في اجسامهم **مسألة**  
 اذ ادفع انسان الجعير متاعا بعد ان اتفقوا على ثمنه من غير عقد ولم يدفع  
 اليه الحق ثم بلغ الغائب له على غيره بما داهه يجب على البائع دفع جميع الحق  
 الى الاول مع اجازته ولا يملك الزيادة بحججه لمعاوله والرضا فالعبد الذين  
 والشهيد رحمهما الله **مسألة** يجوز للانسان شئ من الخمر ويسقي الخمر من  
 مبيته وان لم يكن الخمر موجودة اما الدابة فالافق طلع ولو باع انسانا  
 متاعا وشرط على المشتري ان يكون له حصص من لحم لم يضر ذلك ويكون البيع  
 باطلا **مسألة** حيازة العيب الاقرب ان لا يسقط بالتراخي وقال الشافعي  
 يسقط بالتأخير بغير عذر **مسألة** لو اشترى عبد بشرط العتق او باعه  
 بشرط العتق بقل الثاني ولو اشترى بشرط العتق فاحلها فادفعتهما **مسألة**  
 لو تفاوتا في المبيع ثم اختلفا في قدر الثمن والوجه تقديم قول المشتري مع الغيب  
 وعدم اليقين وكذا لو اختلفا في كلبية **مسألة** لو ادعى متوكل الحيوان بعد  
 انقضاء مدة الحيازة اذ قد دفع فيه لم يقبل قوله الا باليمين وكذا غيره من انواع

الخيار

ثلاثة

ولا يمين على المشتري الا ان يدعي عليه العلم **مسألة** اذ باع مالا انسانا ورجع يقايله  
 لم يكف ذلك في الاحراق بل لا بد من العطف بدل على الرضى **مسألة** اذ اشترى المشتري  
 في نفس العقد متاعا في خيار حيوان او شرط او غيرهما او شرط البائع في العتق او  
 المبيع ان يتصرفا والخيار باق في جميعه سواء كان تصرفا لازما ولا وان شرط احد  
 ولا رجوع له بل الاوثر **مسألة** ذكر في القول من جهات الانشائي  
 الاخبار وكذا في الخيار فلو قال قد بعتهكم ببيع العقد وخرج عن الانشائي  
 الى الاخبار **مسألة** اذا توفي رجل باع خيارا وله وصي باع من الشام ومعه ثياب  
 رفعة ومع حيوان او غيره وبيع ذلك اصله فان تعذر حفظ الحيوان  
 بغير البيع جاز البيع ويلزم والتجريح الاجازة الوصي والحال اذ وان  
 ابيع مكن استجرا يعرض العقول والحال منه وجب وان لم يصر له البيع  
 وتعين الحفظ وانصاها الى الوصي **مسألة** لو وجد المبيع مبيعا بيمين  
 ينقص بيمينه كلفه الجلب في العبد كان له الرد دون الارش لان نقصان ولو  
 تصرف لم يكن له شيء **مسألة** اذ افترق المشتري بخاره من ابي انواع الخيار كان  
 بعد قبضه فهو مضمون حتى يرد **مسألة** لو باع الدين الذي لو من  
 الغير صح اذا كان علانية او وصفا المشتري او غيره فان خرج على الوصف  
 صح والحي **مسألة** لو كان الغاصب في الشغل اليه فان كان يعذر بطل  
 البيع الذي فعله سابقا وان كان بالبراءت فلا فرق في وقوفه على الاجازة **مسألة**  
 اذ اشترى انسان جيويا جاهلا وعلى الجمل ولم يتبين لاحدهما  
 ثم بشرط المشتري الحيوان لونه التفاوت ما بين كونها حاملا او غير حامل  
 ولو بشرط عليه كونها حايلا فطهرت حاملا رجوع عليه بالتفاوت ايضا  
**مسألة** اذ باع متاعا وشرط على المشتري ان يعمل له عملا كخياط

دع



توب مثلاً بعمل المشتري بعض وامسح من الباقي ففتح البايع وجب  
 عليه دفع الاخرى الى المشتري لما عمل **مسألة** لو توب الخاطئ الواحد البيع  
 والشراء بسبق اجرة وكذا الاستحقاق على اللغو من دون البيع والشراء  
**مسألة** لو طلت الاقالة من البايع من طمأنا واختلها فقال المشتري  
 قصدت الاقالة في الحبل والحامل وقالة البايع في الحبل فقدم فوالشترى  
 لان الاقالة تشترط الجميع فالاشهاد **مسألة** لو تبايع الوكيلان كان لهما  
 خيار الفسخ في المجلس لانه من تبايع العقد ولو حاز الوكيلان لزام لم يكن  
 لهما الفسخ بعد ذلك **مسألة** لو تبايع الفسخ بالسل لا نه لا مكال ولا يوزن  
**مسألة** لو قال البايع بعثت على ان ردت الخي الثمن بعد ثلاثة ايام  
 فلا بيع بينهما اجماع البيع وتكون الخيار للبايع وحده **مسألة** لو تقابل امر  
 البايع والمشتري في لانه شرط ان يكون مسلماً تاماً **مسألة** لو سلف وشي وعقد  
 حصول الاجل تعدد مقص بعضه بغيره من البيع والصبر واخذ للوجود  
 ونفس في الباقي او يصير بقيمة ولو حذر في بدله عاده ما نقل اليه وجب  
 ودفع اليه **مسألة** لو دفع اليه ما لا يشترى به شيئاً وكذلك وان يعزله من  
 غير عقد حصل بينهما كان لزم لانه معاوضة يقين ودمه ويتعين له  
 بالعزل **مسألة** لو شرط عليه ان يقاتل في ثمنه ولم يقاتل كان له الفسخ سواء  
 قبضه او لم يقبض **مسألة** لو شرط الخيار في بعض المبيع واخراج بعض  
 المبيع جاز وقيل لا يجوز والا وله قوى سقم **مسألة** لو قال له اخذ هذا  
 المبيع مثلاً وكيف ما بعث لحدث منك في اخره باز قد باع بكذا افرضي بولم  
 ما رضى بدم **مسألة** لو شرط البايع استيفاء الثمن من المبيع جاز سواء كان  
 حالاً او موقلاً **مسألة** لو كانت الهبة في دارين حار بيعاً عليهما

لو شرط  
 في البيع  
 ان يكون  
 مسلماً تاماً  
 فلو سلف  
 وشي وعقد  
 حصول  
 الاجل  
 تعدد  
 مقص  
 بعضه  
 بغيره  
 من  
 البيع  
 والصبر  
 واخذ  
 للوجود  
 ونفس  
 في  
 الباقي  
 او  
 يصير  
 بقيمة  
 ولو  
 حذر  
 في  
 بدله  
 عاده  
 ما  
 نقل  
 اليه  
 وجب  
 ودفع  
 اليه

كل

كل منها بالحصص الجديدة ولا يجوز بيعها على احدهما **مسألة** لو جعل الخيار  
 مدة معينة بشرط ان يصرف ولا يسقط خياره لزمه ما لم يخرج عن ملكه ولو لم  
 والحال هذه كان من البايع فان تصرف المشتري وكذا الوعيب فليزده  
 مع التصرف ايضاً والارشى ولا الشهيد **مسألة** اذا انعقد على شيء معين  
 ولم يوجب العقد ثم تغير السعر ما بالزيادة او النقصان بعد دفع السلعة  
 الى المشتري فان كانت العين باقية فكل الرجوع والا لزمه ما انفق عليه  
 عوض عن التلف ويصح الباقي **مسألة** اذا تعاطى رجلان لبيع شيء واحد  
 لم يبعها واحد منهما وحوز عليها وعمل فيها ما فيه يادتها وحفظها  
 لزم ذلك قال ابو قحده **مسألة** لو كان المبيع غائباً عن يد العقد وفي حوز  
 موارة كمنه فبقي على البايع لو حوز الشئ عليه فعليه موازنة كما يجب  
 على المشتري احصاء الثمن وان كان بعد عن موضع العقد قال ابو قحده  
**مسألة** لو اختلغا في تقديم العيب وحذروا ولا يسمون وشاهد حال  
 حلف البايع والا فرب ان يكلف الحلف على ان لا يصلح له السلعة  
 وبوادة ذمته من الوارد في العاقل في التذكرة قال ابو قحده **مسألة** لو كان  
 في البيع عيب سابق لم يرد البايع في قبض المشتري لم يسقط خياره  
 بل له الرد والارض لان حق ثبت له حين العقد والاصل بقا الزيادة بعد العقد  
 له والفضه على البايع اذا كان قبل القبض قال ابو قحده **مسألة** الاقالة اذا  
 صدرت من العصى تكون موقوفة على الاحارة والا ان قهد **مسألة**  
 اذا عارضت المصلحة في الفسخ وعدمه بالنسبة الى العا ففرضي بشي بعدم الفسخ  
 ولا يحتاج الى القوعه قال ابو قحده **مسألة** المبيع الفاسد يجوز امساكه  
 لاستزاد الثمن وحين لا يصير مع مطل البايع مخزون لان امساكه خلق

لو شرط  
 في البيع  
 ان يكون  
 مسلماً تاماً  
 فلو سلف  
 وشي وعقد  
 حصول  
 الاجل  
 تعدد  
 مقص  
 بعضه  
 بغيره  
 من  
 البيع  
 والصبر  
 واخذ  
 للوجود  
 ونفس  
 في  
 الباقي  
 او  
 يصير  
 بقيمة  
 ولو  
 حذر  
 في  
 بدله  
 عاده  
 ما  
 نقل  
 اليه  
 وجب  
 ودفع  
 اليه



**لو شرط قطع في ثمره لا ينقطع** كالجوز والكبر فلو كان ينقطع به ولو كان  
 الحيوان لم يحار له بيعه لوقوع العقد على ينقطع به والا فلا قال ابن قهي  
**مسألة** لو أعطاه حنطة مثلاً يد ردهم من ربحها الغايض لربها المعاطاة  
 ويبيعها كالثلاث وكذا العقد كشكا أو هريسة قال ابن قهي ولو قال انسانا  
 لغيره بكم هذه الفقرة الفصح فقال بماه مثلاً ورضيا وقبض ذلك وزرعها  
 ملكها وعليه المأنة بحسب الأصل والتمالك وكذا لو قطنا وبيع بزيادة على  
 الذي حصل عليه الاتفاق كان ذلك له وله بيعه لا يرد له في النصف **مسألة**  
 لو نواطى المتبايعان على شرط قبل العقد فدخل أحدهما كان للآخر الفسخ  
 لقوات ما دخل عليه التراضي قال ابن قهي **مسألة** لو قال بعقل هذا السكفة  
 بمائة فقال اشترتها بمائة وعشرة لحقت البيع ولو ردم الثمن لم يرد ويجوز عدم  
 البيع لعدم المطابقة بين الجواب والقول وهو ظاهر كلامه في التحقيق  
 وسرجه وهو أقوى قال ابن قهي **مسألة** لو باع مال الغير بيع فظن بملكه  
 بعد موت ماله الأول وفي حيوة تسيب وجاز له بيع البيع لأن مالك  
 الاحارة هو مالك العين حين العقد ولم يحصل قال ابن قهي **مسألة** لو باع  
 ضمنك ثمر هذا البستان أو لكم اوهذا الحقل مثلاً بكذا فقال قبلت  
 وقصد يده العارية البيع صح ذلك ولم يملكها أحكام البيع قال ابن قهي  
**مسألة** لو باع حبل على حبل في هذا الشرط **مسألة** لو باع انسان عيبر نصف  
 دهر مثلاً بمائة واستأجره بها على كفتها ثلاث لم يعدم مائة مثلاً باع  
 المالك الأول نصيبه لغيره بشرطه سفل حقه من الكلفة ألبا قهي الترتيب  
 لأن التفويت منه **مسألة** لو ظهر في المعاطاة عيب فان كان قد  
 احد العينين ثبت الدار من مع الجبل والارده لا غير **مسألة** لو باع معطاه

الميز

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

الميز ادخل على الفلن اذن وله له ولله **مسألة** لو لم ينقض المشتري  
 السلعة وقبض المبيع بعرض المثل فللمبايع الفسخ ولو يرد بهم فلا شهيد  
**مسألة** لو صدر للمشتري الكيل والوزن والقول قوله في النقص اليسير الذي  
 يمكن العقد عيبر لا فسخ لكثير قال الشهيد **مسألة** لو باع سلعاً وابتاع من  
 من عندها أو بعرضه وفتح المشتري في مده لم يبار رجوع بما ابتاع منه **مسألة**  
 لو اشترى الامه لم يظهر بها حمل ووطيها بعد علمه فليس له ردها قال الشهيد  
**مسألة** لو فارق المجلس مصطفيين وكان حين العقد بينهما مائة ولم  
 يرد حين المفاضة لم يردج ولو فات احد هما او ناهل حصل الفقرة **مسألة**  
 اذا ادعى المشتري تقدم العيب حلف المبيع على البينة الا ان يدعي علم العلم  
 فحلف على نفسه **مسألة** كما ما من شاء الكيل والوزن لا يرد في بيعه من اشترا  
 ولو اخذ معطاه فلا قوي الجواز ما لا شهيد **مسألة** اذا خرف الما  
 بن مقدر وحال العقد نقص عنه او زاد او فسيان او غلبا كان العقد باطلا  
**مسألة** اذا اشترى ثمر بستان لم يحدد آخرى كالا فيعلم يدخل الامع الترتيب  
**مسألة** اذا قال للمشتري اشترى بالبراة لا يدان يعرف قايده اللفظ لو كان  
 عاملاً لا يفهم عبارة العمل لم يفسد خياره **مسألة** صيغة الحبل بغير لفظ  
 البيع جاز كيف كان اذ يقصد البيع **مسألة** المالك لكسب الصبيان  
 بالنقطة وتحتون ويحطون ونحوه لا يجوز بيع الصبي وشراؤه **مسألة** لو عيب  
 عند المشتري واماله المبيع فله فسخ الا ان قال اذ لم يتبين **مسألة** لو باع ماله بستان  
 اخر او كالأرض والنوب والغرض مع المشاهدة وان لم يعل عدد الادع  
 ولا الغم وكذا باع ابعا ضما بالجزء المشاع **مسألة** اذا تصرف المشتري بغير  
 استعفاء بعض المبيع له الفسخ اذا لم يكن عللاً ولم يخرج المبيع عن ملكه **مسألة**

من العيب



**لوناغ نصف** من سيف معين او اثار لم يبع لا شئ لا يمكن له ان لا يكون هو  
تضع الوجه اختيارا للصحة بان يخالع البايع الى الحق يجوز او يفسد لا يتم  
الا بالكمس **مس** لو كان اهل الانسان ذراهم حولها الى ذباير وساعر معاها  
كفي في الصبح ولا يفتقر الى لفظ البيع قال ابن قهد **مس** لو اسلف في شاة معها  
ولها من غير وصف الولد صح ولو وضعه لتغدر لا تعاق وكذا لو اسلف في جارية  
حامل او معها ولها مال الشهد **مس** يجوز شئ ما يشبه الظلم من اهل الحرب  
ولو كانت امرأة او لغة او غيرهما في حال الحرب وعين **مس** لو قال خذ هذه العشرة  
ذراهم في اربعة اكيال احطه مثلا صفتها كذا الى كذا صح ولو لم تبع التصرف في الثمن  
وكذا لو قال خذ هذه السلم بكرا ودعها اليه **مس** لا الشهد **مس** لو اوجب  
صاحب المظنة ان يقول لا سلمت اليك كل حطه مثلا صفتها كذا الى كذا يكذب  
كان باطلا بل يكون الايجاب من صاحب الدراهم ان يقول لا سلمت اليك هذه  
الدراهم في كذا المواريث ان يكون الايجاب من البايع قال بعض قال الشهد  
**مس** لو باع سلمه فزادت فكل ما ينتم اليها في الفسخ وعدمه قال الشهد  
**مس** اذا علم الوكيل ان قصد الموكل الحصول للسلعة او الفسخ جاز ان يشتري  
من نفسه لموكله ويبيع على نفسه ولا يشترط ان الموكل قال الشهد **مس**  
اذا باع العنب على اصله فلا بد من مشاهدته لا يبعد يجوز له عند المتعاقبين  
يحصل ذلك بمشاهدة معصية للقصور فان رافع للجهاز والقابض رفعه **مس**  
الشهد **مس** الدابة التي امل المقبوضه بالبيع الفاسد ان كان الحمل داخل في  
معه مضمون على القابض كما هو والا فهو اماره قال الشهد **مس** لو باع العبد  
مترط العتق لم يفتقر اليه كذا قال الوجه بطلان الثاني فحمل ثبوت الحيا للاول  
وهو قوي اما لو اشترى الامه بشرط العتق فاحلها فانه لا يضر ويعتقها

**مس**

**مس** اذا نذر اشان ان يصرف شيئا في مجلس فلان وجب واخصه من وقت  
التفرقة ولو تعفف بعض الحاضرين اخص به الباقيون **مس** لا الشهد  
لو نذرت المرأة صوم يوم معين ذراهما لم تزوجت عند الزوج وعليها  
في ذلك اليوم لم يفتقر نذرها ولا يحل نذرها قال الشهد **مس**  
لو نذر العتق في زمان معين او اخره اخل مثلا لم يبع له البيع قبل ذلك  
**مس** يجوز ان ينذر او صوم وعلمه صلوة او صوم وميت شاة  
فعل وسوكان متقدما او متاخرا الا ان يكون من افعالها فلا يصح للزوجة  
**مس** لو نذر الصوم في بدو ولا خصوص له حاله الصوم في غير  
**مس** لو نذر الصوم في السق وهو مقصر العقد قال الشهد **مس**  
لو نذر ان يعف عن الولد ثم ويا في بيعه العفو المذكور في شرع عاقي  
في الطعام فان اخذ شي من ذلك لم يخر **مس** لا الشهد **مس** اذا قال  
ان كان زيد ابي فلان او اباي فلان نصف الاربعه فله على كذا وقصد  
النذر لله العقد لا انعقاد بغير شرط قال الشهد **مس** لو قال الله علي  
ان ادفع الي زيد كذا اخاف زيد قبل الدفع اليه بطل فان كان مكرها ونا  
مع امكان الدفع وجبت الكفارة وان قال علي كذا ادفعه الي وارثه ولو نذر  
لفلان شي صح ان يسير منه قبل قبضه ان كان صيغة النذر لعدي او عي **مس**  
قال الشهد **مس** لو ادفع لم يبع الا بغيره ولو كان للنذر على المندوب له دين فان  
كانت صيغة النذر انصدق عليه بكمه ان يحسب من الدين وان قال له  
عدي او ادفع اليه او اعطيه لم يبع قال الشهد **مس** لو حلف ان لا  
بعضي الله فعمي وتغفر فليخ امانا ان يكون يحلف لا عصية به واحدة  
او ذباها او اطلق فمخ الا ورنه يخي وعي الثاني والثالث لا يخي لان النبي والا

**س**



بابية احدهما كفر عنه وقضى قال الشهيد **لو اعطى له مذور**  
و هو في يده حارس **لو نذر ان يتطرق في كتاب موقوف**  
على المؤمن كل يوم قدر معين وهو في يده فليس له ان يدفعه الى احد  
لأنه لا يمكنه التطرق ولو كان له كتابه وتمكن من استعارته واستبقاؤه  
باصعاف الحق والاجرة مع القدرة وجب عليه تحصيله لوفاء النذر قاله  
الشهيد **لو نذر ان يكتي نوبا شخص فاخذه حتى مات مع القدرة**  
لزمه الدفع الى ورثته والكفارة وكذا النذر المفيد بالوقت لو دخل مع القدرة  
قضى وكفى **لو مات وعليه كفارة فله في الجير وليس له في الوارث**  
منه **لو وطئ المظاهر خلال الصوم لم يلزمه الاستيفاء لكن يلزم**  
كفارة الجير هذا اذا كان الوطئ ليلا او نهارا بعد ان مضى من الثاني يوما  
اذا قبل العبد خطا ومكث مولاه من العتق وجب رقبة ثامنة  
ولا يجزى البعض وكذا لو مكث من الاطعام ولو صام واعتق في اثنا الشهر  
فالاول تمام الشهر **لو اعتق بعض حكمه في كفارة الحج والصيد وغيرها**  
السيبى بالنسبة من الحرية والرقبة كسائر الحقوق فيكون بعض نصف  
كفارة الاحرار ونصف كفارة العبيد في الحرية يعق نصف عبد ويصوم  
نصف صيام العبد ولا يترك هذا لاعتق الجميع نصف الحر ولو ملك ما بقى  
قال بالرقبة لم يجب عليه **لو وطئ الوطئ عن عبده اطلع ثلاثين مسكينا**  
**لو طهر الطاهرة في فوج الكسوة في المساكين في الكفارة فيكسر البعض**  
عقبا او البعض كنانا وهكذا يجوز ان يطعم البعض من والبعض من ولا يجزى  
الثلث من الاطعام والكسوة بان يطعم البعض ويكسو البعض الا ان قاله  
الشهيد **لو نذر زيادة فطرهما اكثر او غيرهما لم يجب عليه الا**

الشح

الشح في الحق برأيهما وفيه قوة **لو افترق في وجوب كفارة الحج**  
بين الاطراف على المحرم الاصل والعارضي ولا فرق بين ان يكون صوم رمضان  
او غيره كالنذر والعهد على الاقوي واليهي كذلك اما قضاء مضان  
فلا شح **لو نذر ان يفعل شيئا في يوم كذا لم يجب فعله ليلاس**  
شيان كان معصية وصار بالنذر طاعة الاحرام قبل المقتات والصوم  
في السفر قال الشهيد **لو نذر ان يصي سنة قال الشهيد فمحتل**  
احدهما استيعاب الرومان بالصلوة عذارمان الحاجة والثاني بضيعة  
الحمل فربصة مربعة مدة سنة وسمعت من الشيخ الرزقي دام فضله  
ان الناذر ان قصد عددًا مخصوصا صح وزنه والا بطل **لو قلنا**  
بوجوب صوم من ناجر عن العتق كفارة فصام ذلك اليوم لم يفسد  
فيه وجب عليه كفارة كرمضان قال الشهيد **لو فعل جميع**  
الواجب المجزئ معتقدا للوجوب صح ويرت ذمته وحصل له التوابع  
على فعله امور كل واحد منها واجب بخير قاله الفاضل في المبادي  
**لو منعت الكفارة ان قبض منها في حوزة يبيع الفاضل ولا**  
يبيع الاكل فحوزة لاخذ من الكفارة المتعددة دعة وان كان يكتي البعض  
ويجوز للبرص ان يبيع ما ياخذه بضمه ويأكله مما ياسب حاله **لو**  
يحب السوي في تحصيل المساكين كفارة ولو اخرج البلد مع عدم المشقة  
فان شق كره قال الشهيد **لو مكاتب المطلق اذا انصف**  
واراد الرقبة لزمه كفارة ثمانية وكفى بالصوم لا غير قاله الشهيد  
اذا امر المذور له الناذر بما في ذمته من النذر مع الامور **لو نذر ان**  
يخرج عنه بعد موته صلوة او صدقة او غيرهما كان من الثلث لا تصرف

الانذار



اللب اذا نزل فيه بول الشاة او نزل في العجى يحرق لجان او يذهب من  
 المأكول من ثم انسان فان كان يسهل يسهل في ربه فهو عفو لغيره ما يقع  
 فالاشهد وقال عميد الدين اذا وقع عرق الانسان او بصفاته او ذرق طير  
 حلال اللحم في طعام واستهلكه الطعام لم يجرم واطلق **مسألة** الحلال لكل عذرة  
 الانسان دون غيرهما من العذرات وان كان كلها كلب المذبح عليه الذكاة  
 وكذا خنزيره ايضا **مسألة** اذا قال الشريك والاجير والرعصة والعضد  
 انهم ما ذوقوا في الاطعام من مال المسافر او السيد او الزوج او العبد  
 حلال لكل بقولهم مع طر صدقهم واف لم يكن المحرم عدلا **مسألة**  
 يجوز دعا قبل ان يسلم على الذبح اذا كانت حيوانا مستقره او لم يطر الزمان  
 ويشترط التمسك من كل منها ولو تركها احد هما عمد احرى **مسألة**  
 من لا يعتقد ان القبل شرط في الذبيحة في ذبح قصاف الغنم الحبل  
 ذبيحة وكذا با في شرايط الذبيحة وجامل وجوب القبل لودع في  
 غير ما حلت ذبيحة وكذا جامل التيمم وان كان اما ينادي بها او لا  
 وكذا الناس لها وحكم من لا يعتقد وجوب التيمم والجمعة كذلك  
 اذا كان الذبح من اصناف المسلمين وقال ابن مهدي اذا عرف نعت ترك  
 الاستقبال او التيمم لم يجرى وقبل اخبار الذبح لخصول الشرايط وان كان  
 في اقسام **مسألة** الناصب الذي يجرم ذبيحة وسأله هو الذي يظاها  
 بسبب الامتناع عليهم اليه وقال ابن سلمان المخالف يقيم الطعام وغيره  
 في العالم الذي يقدم على غيره لانه افضل واعلم انه لا يصح تقديم المفضول  
 على الفاضل فهو ناصب لمن قدمه مع ان عليا افضل واعلم انه لا يصح تقديم  
 المفضول على الفاضل فليس ناصب وعلم مخالط وغيره مخالط والمخالط

وجوبه

عليه

والدابة الموطوء بين الذكر والانثى ودوات الذرع وغيرهما ولا فرق بين  
 الواطي والقبول والذوق في الاتي ابض واذا البض وغيره لا يوجب  
 اعذار المشتري ليحبب لهها او رجعا قاله ابن قدامة **مسألة** لو وطئ  
 الطفل حيوانا لم يجرم ولا يلقوه احكام الموطوء اما المجنون فيلحق بالحكم  
 الواطي بالنسبة الى الخيول وشبهها بالنسبة الى البعير قاله السيد **مسألة** يجوز  
 اكل العظم والشعر والوبر والصوف والريش وقشر البيض من المأكول واكل الزمان  
 والجمم مطلقا مع عدم الاضرار بالبدن وبوجه فيه اهل الحنفية وقال السيد  
 اكل الشئ حرام لان من الخبايا ط قال عميد الدين الرماد والجمم حرام وقال السيد  
 كل جرم من لينة حرام سواء كان عظم او غيره مما يوكل لو ذكي او لا يوكل **مسألة**  
 يحرم ذات الشايع من جميع الحيوان اما العلبة والنجس معاذا العصفور  
 وما يوقى به ومنه حلال فيلحق حرقه الدماغ من الطير ان تحرق والا فلا ويجوز  
 داخل الخ صغيره مدونة ويجوز اكل العصفور بجملة ما عذره قاله في الطعام  
 وقال ايضا يحرم الطعلوع الاحمر **مسألة** المسك والربا اكلهما حلال الا اذا  
 يجوز اكل حبله الغارة التي فيها المسك قال ابن قدامة **مسألة** لو قتل كلب للعلامة  
 الحرام كالغلب والارنب وشبههما مما هو طاهر حلال استعمال حبله وكذا  
 من المذبح اكلها في الحيوان الحلال الاكل وكذا بيع ربه بالسم وغيره مع  
 تذكيره ولما بد لك عماد الشهيد **مسألة** المحصر هو كذا السلب اسم يحرم  
 وان وجد فيه بعض الطول جعل طيرة قاله الشهيد **مسألة** لو لم يحصل الا بالذبح  
 الاباحة مقدور وجب بدلها ويجب بذبحها السعي في تحصيلها لمكان احرم  
 عدم فوات التذكية ولو تزدى الحيوان وكان لا يقدر على اخراجه من مكان  
 يقدر على اخراجه ولو باجرة مقدورة وجب استجاره ولا يجوز له الرجوع والمال

حرمه







**مسألة** اذا خرج السم حشوق ثم تحرك حركة الحياة حل قال الشهيد  
**مسألة** الجنين الذي يحل بركاه امه اذا اشعر وطلعت اسنانه وحكته بالخطبة  
 ان لا يصير في هذه الحالة الا ولخصه الروح والمبادرة الي الخرج ولو قيل ان لا يكون  
 معتبر في هذه الحالة **مسألة** اذا احاط الصبي بالحيوان ملكه صبيدا او غيره  
 واخرى ذكاه حل اذا عرف شيئا من الحيوان **مسألة** لو كان لا يعلم شوط  
 الذبح ولا يعرف ان الذبح للشهادتين ولا كذا سم وجوب التسمية ولم يقطعهما  
 فذبح وصادف لوجب حل قال الشهيد **مسألة** الدم المنفصل من العروق الموقوفة  
 اللحم طاهر حل وكذا ما في العروق حل ايضا قال الشهيد **مسألة** لو شرب حيوان من  
 لبن ادمي واستخدمه للجموم يكره قال الشهيد **مسألة** لو شرب المحلح لم يكره في بطنه  
 المراد به الماء والفلب والكبد ولو لم يبق في الحل **مسألة** حكم الذكوة في الحل حكم  
 الذبايح قال الشهيد **مسألة** الحشيشة الذي يتكون بها الناس حرام وليس له  
 ولا الشهيد **مسألة** ديت الدم ساجع العروق المحققة في الكف والغدة من  
**مسألة** لو ولد حيوان بين حيوانين احدهما محذور والآخر مباح وان لم يحق  
 لحد هاتين والكان يلحق بالمدبوح **مسألة** اذا كان في الحشيشة قليل من ذوات  
 حرم اكملها مع غير ذوات الحوز وفي المسائل الخمسة للحرم مطلقا ونقل بعضهم  
 ان التراب للحالط الطحين في التزول عن طين بل لم عليه **مسألة**  
**احيا الاموات والسنكات والصلح** **مسألة** اذا استولى انسان على  
 عاير من عمل الحائلة واستخرج ثوبه ملكه وورث عنه وان رجع الى الكرم  
 اذا سكن المحل للباح في الارض المباحة ونحوها انسان عليها بالجمارة او كانت  
 في سقف وترك عليها طين لم يملكها بذلك لكن لو افاض عمل صلاحها  
 واعدا ملكها بسبب الاولوية والا فلا **مسألة** الجنين في بطن امه لا يملك  
 منه اذا كان

منه اذا كان

القريب منه اذا كان يضر بهم والا فلا **مسألة** لو وقع عدم المنع لغيره المقتضي للبا  
 والكل لا يملك بيع الكراهية منه ولو شاء له **مسألة** لو ساق انسان شجر  
 في المباح او قطعها او قطعها احر ملكها **مسألة** لو طعم شجرة مباحة في المباح  
 صبت حولها فروخ مع ان الاصل واحد فالان لا يطعم آخر فان اضر بالاول  
 فله ماله والا فلا ولو ساق شجر كان اقبل بها فان عتبت بذلك ملكها **مسألة**  
 لو كان في ملك الانسان حشيش او شجر فصاحب الملك اولى ولو تعدى الغني  
 فاحذر مع الكراهية المذمومة والملك انزلهم وان اختلف فلا ضمان ط وقال الشيخ  
 يلزم الغني **مسألة** لو ساق الى مكان في الحوز فهو احر به مادام حرا فبا فلو  
 ان الانسان حله ام وزال حق ان **مسألة** اذا هذبت الشجر البرية كما لسديات  
 وغابا نهيب ملكه بهذا التهذيب ان قصد الملك قال ابن الحسام قال شيخنا الاول  
 ان هذا التهذيب يحصل الاولوية حسب وهذه الاولوية ما بين الغني **مسألة**  
 اذا قال الذي عليه الحق صلي على عشرة الذي على خمسة والدم اعطى شيئا منها فصا  
 له الخمسة بغير فصل وتوصل الى بعض حقوق ثم دمة المديون من الغني بل من المحل  
 فهو للغني اخذ المحل الاخرى مقاصد قال ابن هذا كانه قال ان عليه **مسألة**  
 المحل للمباح والقرى والبرك والمصانع المباحة اذا كانت فاضلة عنهم فليس لهم  
 المنع وان كان في محل الحكة فليس له ذلك لسبق ايد بخرم وقال وطاسي  
 كان لهم فيه صلاح ليجوز لحد ان يأخذ منه شيئا لا يضرها او عاذا  
 الكراهية وفي مسائل التهذيب النضر والبيع وما ثبت في البلد مما يمنع به لا يجوز  
 لحد النضر فيه مع كل فنيهم ولم اخذ بهم اثنان **مسألة** اذا اخذ الانسان  
 من ملك غيره غن وسلبه لغيره غن يملكها الا ان اخذ الغني  
 او اقبله بعد ذلك **مسألة** الطريق الذي يملكها بين الشاه ماله معينه مع بقائه

لغنيهم

الغرم

عليه

ارضى







فروخ يشاء تلك النعم ويطلبها تبعها ما توقعه ارباب الخيرة في ذلك ولم  
يكن يشهدوا بانها من تلك النعم ولم يكن الاستيضاح الى الحال صحيح في ذلك المكان  
الذي فيه من تلك النعم في صاحب الارض التي فيها قال السيد **س** ادخلت  
الحلقة على الارض المباحة في زمان الغيبة بآبث او استقطاع من  
سلطان الخيرة او غير ذلك لم يكن للمؤمن ان ياخذ شيئا من مغل هتكم ذلك  
الارض وان تمكن وامر من الضرر لاجل العصاة مال المسلم وحسب  
على الله كما ورد به الحديث النبوي **كتاب الغصب** واللفظ  
واللفظ والجواز **س** لو باع السيد العبد الملتقط كان حكم  
اللفظ ثابت الاول لثبوتها وليس حكمه حق العبد **س** قوله وللشفع الا  
خذ كذلك بعد اقامه كليل فلو فقد ثلثا ولم يعد كليل سقطت الشفعة  
**س** اذا كان الشخص ارض مغلوبة بوزر وعه فتعدي شخص على الارض  
المغلوبة وزرعها واخذ الزرع الذي في الاخرى يلزم له اجرة تلك الارض  
مغلوبة ويلزمه بدل الزرع الذي اخذه بقدره ان كان مثليا والا فقيمة  
قال الشيخنا وابن محمد **س** لو وقع في ارض طير عليه اثر الملك اوفى اليه لم  
يجز له ان يملكه مطلقا بل يجب تعريضه **س** ط **س** لللفظ من دار الحرب ولم  
يكن فيها مسلم سمي ملكا كالباني والمسي قال الشيخنا وقال ط لا يسع **س**  
لو غصب عيدا مثلا لا يبق فرد بدله لم يجمع العبد وجب على الغاصب  
تسليمه وان كان للمالك معسر اياقيه لا يصد وعليه ان يغاصب **س**  
لو انقطع لقطعة من الحرم ولقطعة من الحل فمتساويين في القدر والصفة واشتبهتا  
رجع الى القدر **س** لو كان في يد عيين محموله لملك لقطعة او غيرهما  
فوكلا في الصدقة بهما في صلها فالصان على الكيل لعل الكيل ولا فرق بين

كتاب

مسلم

س

**س** النصف بالثلاث مال الغير موجب للضمان مع اعدام الا  
اما اثبات اليد حقا على مال الغير فالظاهر ان ضمانه ولا يملكه ولا يملكه  
بغيره عليه في حقه الوارد **س** وقال ايضا **س** كل عمل يكون مشا  
بشانه فان لم يات بالجميع لم يتحقق من جعل شيئا كما لو قال من عني  
فلان ما يدرى له فلو اخل بضمه لم يكن له شيء وان لم يكن شيء ولا يملكه  
كما لو قال من اصلي شيئا فله عشرة وفعل البعض استحق من جعل بالشيء  
**س** لو انقطع الخبز في بلاد اهل الذمة وجب رد على المالك لكونه يكون  
الحكام المقتطع **س** لو كان بين اثنين ملك واقسماه وبقي بينهما  
في حياض خاص لم يباع احد منهما نصيبه المقسوم مع نصيبه من الحياض لم  
لشركة الذي قسم الشفعة الا في الحياض خاصة ان كان مما يمكن قسمه والضرر  
في ذلك والنص الوارد على النهر والطريق لا يشترط جميع الارض في حياض  
الى الطريق والنهر خلاف الحياض قال السيد الذين **س** ما يخلو الساعين  
من المندوح اذا كان يعرف ما يعطيه خوفا من ان يكون حراما كالغصب  
والطن كاف فيه **س** لو اتفق البائع والمشتري على اسقاط الشفعة بان جعل  
الشخص المشفع ثمنًا للمعلم سقطت الشفعة بذلك ولا يغير الحكم قال الشيخ **س**  
لو اشترى ارضا فوجد فيها شاة او فوجد في بطنها شاة عرف صاحبها فلو عرفه ففني  
لم يغير بين ماله بغيره وان كان فاسقام **س** الدجاجة وشبهها ليس  
حكمها حكم اللقط. فلا يجوز تملكها وان تقصت قيمتها عن درهم **س**  
اذا حي شخص شاة في ارضه لا مال لها فاحرقها من ان يعلم لم يضمن لان لم يملك  
يعود بغيره اما لو احرق بغيره او قهره فاحرق في حياضه ففني لغيره قال السيد  
**س** لو ضرف في مال الغير حسن الطن فتلغ بغير تفريط ضمن حصول

كتاب











**فلان ط ولو تلف الشيء** قبل بيعها ففيه من ضمان الاخذ واليخارج  
 المعتقد به ويلزم ولو طلبة المالك بعد ذلك يجب لجانبه وان اذالك  
 ولو كان المأخوذ من غير شخص وطعمه موثقه عليه لم يرجع به الا في بعض  
 حق ولا يضر في ما ياذن فيه المالك قال ابن قهيد **مسألة** لو كان وكيله  
 لغيره في استئجاره مال من آخر فانكره كان للمقاصد كالاصل سواء كان  
 المأخوذ من المشتري ومن غيره **مسألة** لو باع الدعي ما لا يملكه المسلم كان  
 يستوفيه المسلم من دينه سواء كان المشتري مسيئرا او لا وسواء في البيع  
 او لا وكذا حكم الدعي ويكفي طوله في المشتري **مسألة** لو كان عليه دين  
 وحصل في يده مال ولم يكن له دار يسكنها او قوس ركوب او عبد خدمه  
 وهي من عاداته وجب صرف المال في الدين ولا يشتري ولا يملك الحكم بغير هذه  
 الاعان مع وجودها دون قيمتها **مسألة** قول في بيعه بملكه على الراهن  
 بالاكتمال من الغنم وما بيعت به ولو صلح كان الحكم كذلك اذا فرق لانه عو  
 في الحاي **مسألة** لو كان على الانسان دين ومات ولم ينصب لغيره وصيلا  
 يجب على الورث بيع التركة والصرف في الدين بل يبيع الحايه بين صاحب الدين  
 والتركة ولا يجب على عيها ما وبتا دمه الميت بذلك اذا حصل التمسك اثم وان  
 وبين تلف التركة **مسألة** للمدين لو يمكن صاحب الدين من قبضه بعد  
 اقراره فالتع من قبضه تلف من غير تعريضه كان من مال صلح الدين  
 له اما انما للمدين وبين ان يطرح عنده مع اقراره وتلك من قبضه للمدين  
 ان ينصرف فيه بعد الغزل ويصير من صاير حقه فالتعنا وقال ابن قهيد  
 انه لو ما بعد هذا الغزل والتعدين كان للمدين لانه لو تلف كان من  
 مال مال ولو دفعه وتقابل الصردان ربح صرنا للمدين لان شرطه ان يكون  
 نبيها

سليما **مسألة** لو قبض عن الوكيل الدين فاحاز المسحق القبض بغير ذلك  
 القبض وكذا عن المبيع **مسألة** لو زرع من الزرع لكن يشترط ان يكون الحب  
 المأخوذ دحلي في الزرع ولو لم يشترط على القولي من دخول المأخوذ وعد مقار  
 عيقل الدين **مسألة** لو زرع من الغائب غير المأخوذ ولا الموصوف لا يس من عقود  
 المعانيات بل الزرع من مغبون والمزمن من نفق ولا خيار عند التركة لا تقا  
 الحايه **مسألة** اذا استدان العبد بعد اذن السيد ان يبايع  
 ويملكه لانه قرض العبد هو تملك المولى بغير اذن او اخذ بالصادق  
 في يده هو في اصلاحه المستتب عند اذن المولى او قبضه والنقض فوقي من  
 ما اذا كان الاذن سابقا على القرض وبين اخذه بعد اراض العبد فاقبول  
 يلزم المولى دون التملك **مسألة** لو اكره الانسان على قبض مال قبل حلوله  
 لم يرض بعد ذلك بعد تلفه بغير تعريض لم يرض ويكون من مال الدافع وضاه  
 بعد عدمه لا تقتنه **مسألة** لو اسقط المدينون الاجل لم يسقط وليس للمسحق  
 في الحال لئن الاحصاف نابعة والصفر لا تغرب بالاسقاط ولهذا لو اسقط  
 مسحق الخطة الجيده والدنايين الصالح المودة والصرف لم يسقط **مسألة**  
 قوله في الدين بالوفاء هل لجل السام لا قال المفصل افوى وهو ان كان  
 السلم من اجل من حصل حل وان كان لم يطلع على المشتري بين الفسخ والرجوع  
 بالتمسك وبين الصبر لم وقت للحلول فحلل ضعيفا الزام الوارث بشر السلم قبل اطلاق  
 قال ابن قهيد **مسألة** لو كان للامتناع على غيره دين فدفعه اليه شيئا من غير الجس  
 لم يحتلفا فقال الدافع دفعته وديعه وقال القايض بل قصا او بالعكس قدم  
 قول الدافع قال ابن قهيد **مسألة** اذا كان على الانسان دين درهم او دينار  
 وليس معه الا عواض فغولب بالدين ولم يشتر احد الا عواض لا بدور فتمت

ع







لو كان للروح على الروح دين ولا شأنا فلها ان تدعى ان مهيما  
 ليقل قولها فادخلت اليه حلفت وورث ولا فرق بين  
 كونها محتاجة اليها كالاول لان الانسان ان يوصل اليه فصيل حقه  
 قال ابن مقيد **مسألة** الدراهم من دول الامثال فلوا فمعه درهم فوفاه  
 غني مما تارة جازيخا معا عوضا ويجب على المقرض فبصها ووجوده فمعه  
 البند في يده للمشايع وجريان العادة باعتقاره وان راد احد ما عني  
 الآخر **مسألة** لو اقترض عدد اقرض اليه الف من مع الشاوي وزنا لم  
 يجزى المقرض على قبولها لو اقترضه درهم درهم ديور لها خا او غيره  
**مسألة** لو كانت اسنادا او كعلي آخر وخلف ولد صغير او كبير فليس  
 لكبير ان يقض حصته من الدين بل ياكل ما اخذه يساكر فيه الصغير من  
 العين والدين وله ان يصلح عن حصته لغيره **مسألة** اذا اقضاه دون حقه  
 فامنع ليقض الجميع فذلك كذا القدر في يد المديون بغير تعريض كل مال  
 الممنوع الذي عن المبيع فله الامتناع حتى يقض الجميع قاله الشهيد **مسألة** لا  
 تبلغ ثياب الحمل في الدين الا ان يشكك قاله الشهيد **مسألة** يمنع الراهن  
 من حرفة الانسان ورثته اذا كان صلاحا قاله الشهيد **مسألة** اذا ارتهن  
 متاعا وكان وكيله يبيع عند الاجل باع والا استاذن الحاكم فان تعدد باع  
 هو قاله الشهيد **مسألة** لا يبيح قول المدين الفعل بل لا بد من القبول العظمي قاله الشهيد  
**مسألة** صورة الرهانة يقول الراهن رهنك هذا على دينك وعلى كل حرمه بشرط  
 دخول مواعيد المتقدمة في الرهن وانت وكيل في حياكي ووضعي بعد فحالي وفي  
 بيعه واستيفاد دينك من ثمنه ولو من نفسك وحلفت ذلك لو ارتكبا لم تكن لا  
 يبيع الا بعد الاجل فيقول المدين ارتهنت وقبضت قاله الشهيد **مسألة**

اذا توفي

دين

اذا توفي انسان وادبته شخص مال فان استوفاه الوارث مدله اكر ولا  
 يتقبل بل يبقية فان استوفاه احد الورثة والكان المستوفى يوم القامة  
 المالك الاول قاله الشهيد **مسألة** لو كان الغنم مقر وعي موضع الحكم وعليه  
 بينة غير مقبولة عند الحاكم حازت للمقاصة وان كان من غير الحسن ولو لم يجد  
 مع عدم البينة الا من غير الحسن وهو اكثر من حقه ولم يمكن اخذ البعض  
 تكرر الزيادة مضمونة ولو نقب الجدار ليأخذ لم يلزم ارضي الغيب **مسألة** ان  
 الوصول اليه قاله الشهيد **مسألة** لو دفع الى انسان شيئا من ديني وموضع  
 بغيره فقبضه بقبضه قاله الشهيد ونقص صلوة كفاية للمديون  
 مع طلب الدين **مسألة** اذا بذل الدين غير المستدين لم ياكل المالك قبضه  
**كتاب المقرض والمقرض** **مسألة** لو كان للمديون لم يقرضه الا ان يكون  
 الغاي في حكم المديون وهو له ان يخص بعض اهل الديون والحال هذه  
 وليس لصاحب العين الاختصاص بها **مسألة** لو دفع للمديون الدين المبيع  
 في المحل وعليه بمواد منه لانه دفع غير مشروع ولا فرق بين كون الدافع  
 عالما او جاهلا **مسألة** لو استقرض من ثمن استقرضها وافرطها وافرطها  
 بيعها واستقرقا كما تباع في ثمن رهنها ويخص بها مال الشهيد **مسألة**  
 لو اقترض او وهب بعوض فافرط جازا المقرض يخصص المقرض او مات  
 الموهوب مقرر كان المقرض نحو بيع مال في حق المقرض والواهب الحق  
 بالعين للموهوب في حق الميت طرقت وقد نص عليه الفاضل في الترمذي  
**مسألة** لو باع الكافر العبد المسلم فاقبل المشتري بتمت التحليل الرجوع لكونه  
 عبي مال والعدم للزوم استحقاق الكافر المسلم ابتداء وهو غير جاب **مسألة**  
 ولو افرطها لغيره وقد نزل ملكه على المبيع فيسلب بالبيع الفسخ على الاقوى م

كتاب المقرض والمقرض

مال في دينه بالدين  
 وبعض غائب والمالك  
 لا يبي بالدين مع



**مسألة** صاحب العين عند المفلس حياؤه على الفور **مسألة**  
**مسألة** إذا بلغ الصبي رشداً لم يسف فالا ولود عليه الحاكم ولا يرجع إلى الأب  
ولا إلى الجد ولا إلى الوصي ولو بلغ مسبقاً استمرت الولاء به **مسألة** لو أقر  
المفلس بماله لغيره فإن فصل سبب المقتدر له ولا يطل اقتاراه **مسألة** بخصه دون غيره  
بما في حق الميت على نفسه ولو أقر بما في يده من القصور فلا ولا فرق بين مؤنة  
محمول عليه أو لا أما المفلس فلم يرد عليه ما له سواء أو لا **مسألة**  
لو نبت النهر للخص فحقت الأبط كان علامة على البلوغ **مسألة** لو زال  
الحجر عن السفينة والصغير والمجنون وجب دفع ماله وإن لم يطلب لأن الحكم  
المال حي في يد الولي على التفتت بخلاف الوديعة والدين فإنه ترك في الغير باختياره  
فأعثر **مسألة** لو فلس إنسان فاختار البايع الواجد على ماله المروء  
الغير ما قبل بيع ماله ماله في المفلس وأمواله في يدي غيره فالبايع إن باخذ  
عين ماله لأجل الموت لأن المفلس ولو لموت سببان صحاير إن فستسلط  
كل واحد منهما على أخذ عين ماله ولا بد من رضاه إن بقي له في دمه المفلس ما بقي  
من دمه لأنه لا دمه قابله والميت ليس كذلك **مسألة** لو كان لمجنون وصي  
في يد طلب العاجل ومصلحة في بيعه ولا ولي له ولا حاكم وقوم على نفسه  
العدل وأطعمه أو كساه يري **مسألة** قال الشهيد **مسألة** إذا كان للمفلس دين  
موجب فآخذ بنقصه جالاً حان ويكون النقص في مقابل الأجل فلا يرفع  
من ذلك فيكون الأسقاط أمراً أو مباحاً نفذ والذي عن السهد  
ويجوز للمدعي **كتاب الضمان والكفالة** **مسألة** لو أوصى المفلس  
المكحول بعد دفع الماله عنه لغدر حضاره لم يرجع بمادفع مع التلغ  
ويرجع مع بقا العين ولو أطلق غيره بما من بدعيه فهي قيد دفع ماله عليه  
لم

البص

طالبيح

كتاب الضمان والكفالة  
والحوالة

لم يرجع **مسألة** إذا وصى ماله الرهن بطل الرهن ولا ينتقل إلى الضامن  
**مسألة** لو حال المرفق بالدين على الرهن وقبل الرهن الحوالة انتقل الرهن  
إلى عند المحال **مسألة** قال عمر الدين الرهن تابع لاستقضاء الدين قال  
من انتقل الدين انتقل الرهن بأي وجه كان ذكره في شرح **مسألة** قوله والأثر  
أفعال حقا لكفالة الحوالة في شرح الفوائد **مسألة** إذا مال الضامن  
مالم يفلان في دمه بشرط أن لا يرجع على من قضى وليس له رجوع لأنه من غير  
الحقيقة الرضا بعد الشرط وكذا انتقل إلى من لا يرضى المهر عن الزوج  
ولا يرجع ماله من المهر ولا رجوع على الزوج **مسألة** بيع الضامن بال ضمان  
والكفالة والحوالة ويرجع الحق إلى دمه للمظنون عنه والمكفول قال الشهيد  
وقال ابن عبيد الحوالة تبطل بالرضع والدقار أن تعلقت بالمتعاضدين ولا تبطل  
لو حال البايع على المشتري ثالثاً **مسألة** لو كان الضامن موصياً ولم يعال المظنون  
له حتى يسقط الحيا ولو تعدد الاستيفاء يعني الاعسار يصح أن لا يرجع  
على الأصغر **مسألة** قال الشهيد **مسألة** لو ضامن الإنسان العبد لم يكتب انتفى  
بالضمان لأنه ناقض عندنا ولو تقابل رجوع المالك إلى دمه العبد ولا يعود رقاً  
قال الشيخ **مسألة** قوله وبشئ ما تقوم به العينة فلو عذمت ما من يدعي للضامن  
له رباذة ويدعي النحر النقيصة أو العدم بأكمله فإن كان الأول فالقول  
الصامس لأنه منكمى الزيادة وإن كان الثاني لم يلزم إلا ما تقوم به العينة **مسألة**  
لو جاز لكفيل لم تبطل الكفالة بل إن حضر الغريم والأخذ من مال الكفيل **مسألة**  
لو ضامن الخطأ والخطي ما يؤد منه الملوحي إليها والمقضى عليه له وله الرجوع إن نواقض  
الضمان والأصل **مسألة** بيع ضمان الثمن للبايع عن المشتري قبل قبض  
سنة الخيار وبعده وكذا لو لم يكن خياراً وإن كان معيباً وبيع ضمان عبدة  
العين

لوم

العين



عن البايع للمشتري بعد قبضه لو حرج مستحقا او معيبا ورده  
الا ان يكون معيبا لا بيع نعم بيع ضمان الارض مطلقا ونعم ضمان  
نقصانه وبيع ورياده محتمل اذا لم يكن معيبا بيع ضمان عهدة المبيع للبايع  
بعد قبضه المشتري لو ظهر فساد المبيع وان كان معيبا **مسألة** بيع  
ضمان عهدة المشتري بعد قبضه البايع لو ان كان معيبا بيع ضمان  
المبيع عن البايع للمشتري قبل قبضه وضمان نقصانه ورياده جنسه اذا لم يكن معيبا  
**مسألة** لا يشترط في المبيع لفظ معين بل يكفي ما يدل على التحصيل والا لزم عرفا  
فلو قال من كان كذا فقال بسم الله واتوا على هذا في هذا في هذا **مسألة**  
لو عطف هذا على اوله على كذا لزمه اذا واعد **مسألة** قال ابن قتيبة نعم ضمان المثل الذي  
الذي يثبت في دمه العبد ويضمن العدم لانه لا يجب ادائه في الحال ولو بائنه  
**مسألة** المضمون بالاصل وللغصوب وما يقبضه بالغصب فاسد  
اذا صنفه من هذه يكون شبه بالكماله ولا يمل المعاصب والتقليص الى ما  
للمسلم **مسألة** لو ضمن شخص عهدة المشتري على المبيع ذهابه ضمان  
وبلغنه **مسألة** اذا مات الصامن بمصر وان كان ضمن  
المضمون عنه رجوع المضمون له على المضمون عنه على الاقوي وان كان متبرعا  
لم يرجع عليه اما في الموهبة فلا على الاصل **مسألة** لا يصح اشتري اطلاقا ان  
في الامانة ولا تصير مضمونا عليه بذلك الا في العارية للمضى قال عمر الدين  
**مسألة** لو طلب ظالم من شخص ما لا فقال لغير الظلمي حتى اسبي فيه فضمنه  
المضمون فاخذ الظالم المثل من الظامن لم يرجع به على المضمون لان هذا الضمان  
فاسد لا يرجع على غير حق وبقي المرجوع في ذلك الى المروءة **مسألة** **مسألة**  
اذا اكفل شخص بغير امانة لم يطلب الكفيل وجب على المكفول الحضور ومعدله  
تعذر

عن ابن قتيبة  
قال

تعذر الاحضار ودفع بالنظام الحاكم او اذ نرجع عليه والطالب الكفيل ان كل  
موضع يزعم الكفيل يرجع على المكفول سو كان متبرعا بالكماله ام لا ولو اقر  
بينهما وبين الطالب ان الكفيل يتعلق بالنفس لا بالمال فاذا نرجع به مقاصد  
خلاف الضمان و فرق آخرون هو ان الضامن الزم نفسه والكفيل الزم الحاكم  
قال الشهيد **مسألة** بيع كمال المثل اذا وجب احضاره كماله في الشهادة على  
ماله **مسألة** لا يثبت الكفيل بموت المكفول ولا ينقل الحق اليه **مسألة** قال الشهيد  
**مسألة** لو ضمن في الضمان بالنفس كماله ومصدفها الضمان صح وكان ضامنا  
قال الشهيد **مسألة** لو ضمن شخص ما في المكفول او عاب عنه سقط  
خبره لا يسع لخبره في الكفيل من النفس ان كان من المال ان كان وتولى التعيين  
الموت قال الشهيد **مسألة** بيع ضمان ماله والدم وان كان حيوانا كان بشره  
وعمره **مسألة** لو ضمن الحيوان في ضمانه الثلاثة ولا يشترط حصره  
قال الشهيد **مسألة** يدخل الشريط في الحيوان والضمان والكفيل لا يكون اذا كان  
سائقا اما الخيل فلا يبيع اشتراطه على الاقوي **مسألة** لو ضمن شخص عهدة  
المشتري على المبيع فطهر المبيع رهاصه ضمانه ويضمنه المشتري **مسألة** قال الشهيد **مسألة**  
اذا اخلع على النبي كل واحد منهما كميل لصاحب وكذا بيع وان لم يكن كل واحد  
منهما كميل لصاحب **مسألة** قال الفاضل رحمه الله وهو مع **كتاب الشركة**  
**والمضاربة** **مسألة** قوله لو دفع داره الى سقايل فوكله كان الفاضل  
وعليه اجرة المثل للدار والرواية فلو نقص المبيع عن اجرة المثل وجب عليه  
التكليف **مسألة** لو اشتري عاملا لمضاربة من يصدق على رب المال  
من غير اذن ولم يوافق البايع على ذلك استادن الحاكم في بيعه ان كان  
والاباع واستوفي مقاصدهم **مسألة** لو كان الحيوان مشترك بين اثنين

انما

وارب

رهم

كتاب الشركة  
والمضاربة







الاولى لم يعم ان كان حيا من اجله فان اردت المعاملة فاصبر حتى يظهر  
ظهوره انما لم يوقع العقد صاحب البذر مع مالك الارض منه على قدر معين  
من الزرع ويشترط فيه عمل حكيكي والابن فهد **مسألة** ما يتعلق بالزمن من  
الصالح وصاحبها الى المتبرع وحفظها على العامل قال الشهيد **مسألة**  
لو فصر العامل في بعض ما شرط عليه للمالك الفسخ ويخبره ارض الفسخ ولو تكل  
عبد بجرعة ملصقة او لا وان لم يفسخ كان له الحصة وعلمه ارض الفسخ ولو  
احل المالك بما شرط عليه من العمل ففسخ العامل كان للعامل الاخرة من  
عمله **مسألة** لو كان للطرفين عتاقا ولو وصي له ولا حاكم جاز لبعض المتبرعين  
ان يباقي عليه ولو تلفت شيئا خطا فلا ضمان **مسألة** لو طار من يذرا الاشياء  
وجعل الجارية في ارض جارة للزوج اليه من حقه اما بدفع ذلك اليه ان كان معلوما ولا  
فالمصلحة **مسألة** لو ساقا صبي الفحل مثلا ستمين او ازيد وشتر ان لا شئ  
للعامل في السنة الاولى مثلا ويشترط في الثانية مع وكذا شرط ان الزوج  
لزم الفلاني من الزمة لاشئ للعامل فيه يعم اذا كان معلوما ماله شيئا **مسألة**  
**كتاب** الوديعة والعارية **مسألة** المستعير  
بعض الحلية التي على السيف وعيها لا ونقلت عنه ان الذهب والفضة  
لا يضمنان بالعارية بل هما كغيرهما اما لو استعار جارية عليها حلية  
ايضا ما عليها من الحلية قطعاً لا يضمن بالعارية والحلية في ذوقها  
قال ابن فهد وماك شيئا ان كان المقصود بالذات غير الحلية  
والباقي مانع ايضاً والاضحى **مسألة** في الشرايع ولو اودع  
مالاً في كيس محتوم ففتح فيه صمغاً قال بعد ذلك ولو جعله المالك  
في حزن مغفل لم اودعها ففتح المستودع الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع

كتاب

لم لا يكون الضمان بفعل الغفل من غير اخذ كماله والكسر والا هما الفرق  
قال الفرقان في الاول كان الكيس المودع وفي الثانية الحر المستودع والا  
يشاوي **مسألة** قوله ويدفع الوديعة الى الورثة مبني على ان الخصم  
فلو خصص ضمن الدافع مطلقاً ولو الرجوع مع العيب او تفريط الغائب  
ولا فرق بين العلم والجهل ولو لم يفرط لم يضمن ويكون الضمان على الوارث  
الغارض **مسألة** رابع المعنى وشبهه في البلد الصغر اذا عانت  
عن عيونه وتلفنت او شئ منها فان كان المالك عالماً بالحوادث لم يضمن  
الغريب والضمان لكن يجب ان لا يظن ان عيونه عتقتها الا بعد ان يجرى  
من موضع الاستئجار اذا حكم بالضمان لم يضمن الا بالاسلم الى المالك  
او المالك مقامه قال عمر الدين **مسألة** لو كان عادة الزرع توصيل الجوار  
الى القرية ولا يملك الى اهل القرية بذلك من **مسألة** لو اودع لوقع عرس **مسألة**  
شتره فمصابب الارض الرجوع والزامه بالغفل مع ضمان الارض  
لان العارضة غير لازمة قاله ابن فهد **مسألة** لو استعار عينا بشرط الضمان  
فمنها معينة وادع تقدم فأكبر للمالك ولا بد من ولا شئ حال احدهما  
لزم المستعير هنا اصل البراءة مع المالك اصله ان احدهما ان الاصل لامة  
العين من العيوب والتبلي عدم التقدم فيكون راجح ولان الاصل ضمان  
مال الغير لقوله على اليد ما قبضت حتى تؤدي قاله ابن فهد **مسألة**  
اذا كان عند انسان وديعة فطلبها منه ظالم فدفع عنها بقى من  
ماله فان كان باذن الحاكم فلم الرجوع به على صاحب الوديعة والا  
احتال عدمه وعمل الرجوع لان ذلك من ضرورات الحفظ كالغلق  
وهو قوي قال الشهيد **مسألة** لو اودع وهو يعلم ان يذره بخله يجرى



لم يصح وكذا لو اودع درهمين في ان ليس صندوق او درهمين وهو  
يعلم ان ليس له اصبغ لم **مسألة** اذا كان له الشيء متاع يحتاج الى اصلاح  
وليس له وولي كان عابا وقصد الانسان اصلاحه احسانا الى العبي  
حازله اخذ من الشيء واصلاحه وسلم الى العبي اذا علب على طه ايضا  
الى الولي ثم اذا من الميت الوديع وهو شاهد له لم يصح وكذا لو كانت  
في بيت متعلق عليه وامن عليه من العيان وغيرهم وبملا احسانا  
بالدفن ما زاد منها ولم يشاهد لهم **مسألة** لو قال ضع في الخضر او البصر  
فترك في الوسي او في الاملة العليا لم يصح اذا لم يزد فيه الثوب ويغير  
الخروج ويغير الخرج بنفسه **مسألة** لو قال ضع في هذا الصندوق وقم  
في عينة فان كان ملكا للمالك الوديع صح وان كان ملكا للمستودع فان  
كان المستودع له لم يصح واذا لم يصح ولا يصح **مسألة** لو وضع في العارية  
ولم يعلم المستعير لم يكن عليه الرجوع بالاصح **مسألة** لو اودع في السفينة  
او اعاره او اجير لم يصح وانما يجد بعض ما يتلف بغير اختيار المالك وفي  
صوره الفرض للمالك سلفه فان تلف له قال ابن قهبر **مسألة**  
لو شتر بغير النعمان مع العدون في الامانات صح كما لو لم يلقا  
مال في البحر قال ابن قهبر **مسألة** لو اخبره العبي بان هذه وديع من  
ريدار سلها معه اليه قبل ان يعلب على ظمته الفتن صدقه وجاز تناولها  
كالهدية قال ابن قهبر **مسألة** لو استعار انسان من غير عينا وطرحها  
في غير موضع ولم يصح عبادته ان علم ان ليس له صاحبها او جعل ان يتركه  
او لا يعلب عدم الكفاية فصلونه صح **مسألة** قال ابن قهبر **مسألة** لو قال  
رد علي وكيلي فطلب الوكيل فامتنع من ولج به فطلب وعكس من الودي

مسألة

في صح

فان

فان يمتنع من رد الشيء الى اتصال مطلقا صح وان رد على الاتصال  
مع الطلب فلا ضمان قال ابن قهبر **مسألة** لو لم يكن المستودع حرا  
سويته وغدر وحنه ولا صندوق فاعان على المالك بذلك كيو والاصح  
**مسألة** لو كان عنده وديع لا تحفظ الا بيمينها كالحظير وانما في شئ  
حاز بها ولم يفعل من **مسألة** فلا يثبت يمين العار ولو قال العير بك هكذا  
لم يكن الدايي او احد العبد من صح وماخذ ما شأ منها قال ابن قهبر **مسألة**  
كل ما يستعار من الحيوان فنفقة على المستعير ولا يرجع وان نوى الرجوع **مسألة**  
**مسألة** لو اذن الروح للموكل ما شاء ولم يفعل له لو  
الرجوع ادم لا فادع وارثها ذلك قبل لان الاجرة ثابت عليه والاصح عدم  
الرجوع وكذا لو اذنت في الشئ او قال ان الروح حرم عليها ان تحرم  
الروح عمارت به عادة امثالها ولا اجرة لها في مقابل ذلك وان طلب  
ذلك منها **مسألة** قال في باب العارة في الشئ لم يوافق في قدر الاجرة  
قال قولك المستاجر قال في باب العارة ولو قيل ثبت اقل الاثن  
من الاجرة والقدر المدعى كان حسنا وهو جبر فاما العير قال القوي  
في رد الامر الى اقل الاثن ايض **مسألة** لو لم يشترط استيفاء المنفعة بنحو  
لان باجر العير ولا يسلمها الا بانه ولو لم ياذن تسلم المستاجر الثاني  
على الفسخ والا فوي جواز تسليم العير لغيره اذن ايض **مسألة** لو وجب  
على انسان صوم كل خميس مثل بنذر وسببه وادار احرام يستلزم لصوم  
شهرين متتابعين فان امكن استحقاق غيره لم يصح والاصح وتعي بالمكان ان  
يكون في البلد غيره او في غير البلد وامكن التوصل اليه من غير ضرورة قال ابن قهبر  
**مسألة** لو اسود جرحه في مكان لم يكن معين جاز له اخذ غيره بها مع الاعلام

يسمى

الاجارة

في الجرح



وفصل بعينه فقال ان كان الاستجار لقطع المسافة لم يترأخذ الثانية  
والاجازة وكان استجارا على العمل للثمن مطلقا وافي به وهو احوط **مسألة**  
لو استجار المستاجر على الاجرة انما اخذ من المدة فلا اجرة له لم يترأخذ  
ويطلب العقد وان حصل عمل يكون له اجرة المثل فالاستجار **مسألة** لو شتر  
استجارا لمنفعة بنفسه فاجر بالمغير غير المالك بين الفسخ في اخذ اجرة المثل  
او الاجازة فلا للمسا ولا يضمن للمنفعة ولكن يضمن العيب **مسألة** الا فسخ  
التولية في الاجارة **مسألة** يجوز للخياط وشبهه القصا والمخاركة جيل الغني  
على الاجرة فان تعاسر تقاضا للمنفعة فلا بين عقده **مسألة** لو استاجر شخصا  
ليعمل له عمل لم يعتقل عليه المستاجر ومنعه من العمل ضمن اجرة **مسألة** لو اصاب  
الاجير الخاص واجاز شيا من المساجات كان للمستاجر **مسألة** لو استاجر الخياط  
له ثوبا وضمت ومضت مدة يمكن العمل ولم يعمل فاما ان يستاجر له يعمل بنفسه  
او يوظف فلا ولا يلزمه بالعمل فان تعذر كان الفسخ وفي الثانية ليس الفسخ  
يرفع امره الى الحاكم فان لم يعمل بنفسه استاجر الحاكم عنه من يتولى العمل والتعميد  
الدين **مسألة** اذا استجار دابة الى مكان وجب سلوك الطريق المتيقن السلامة  
فلو سلك طريقا مخوفاً وان حزن له العادة بسلكه ضمن وكذا لو استاجر ثوبا  
ففسده ودخل به في الماء لم يوجب له فدية **مسألة** لو استاجر شيئا بياض  
بين وبينه ورعى المستاجر بالتقليم ومضت مدة الاجارة استحق عليه للمسا  
**مسألة** لو استاجر دابة مدة من الزمان وتاجر بها زيدا فعلى المدة له يلزم  
من الزيادة اذا كان له عذر ولو ترك المالك المطالبة بالعيب لعذر يوجب على  
حمل الموهبة في دفعها الى المالك ولو بقيت في مده اجابا وانفق عليها في  
الرجوع به تعذر استيدان ربحه ومع التعذر لم يكن في الرجوع توقف م

مسألة

له

**مسألة** لو رجب المكارى او مات بعينه فاستاجر الوكيل غيره فان الاستجار  
متعلق بعين يطلبت بموتها وكان له الرجوع بما قبل التلف ان كان دفع  
وان كان في الذمة كانت الاجارة الثانية لازمة للاول ان كانت بعد اجرة  
المثل او اقل وان كانت انبكا كانت الزيادة على المستاجر **مسألة** اذا استجار  
الشيء من الظلم قرية صار ولي بالبدعيها ولو اخذ المحض عن الارض اذا كانت  
العامل جويج بان يعين المدة ولولم يقع على وجه الصبر لزم المصروف اجرة  
المثل بقدر الكبد والرواح ان كان بذره للعامل كما لو ان يصرف في  
الحاصل ولا يتي لصاحب الارض في عيبه بل له الاجرة في ذمته قالوا **مسألة**  
وقف المسجد اذ لم يكن له قيم ولا حاكم ولا فقيه حار لبعض المؤمنين لعماره  
من باب الحسنة قالوا **مسألة** اذا استاجر على عمل شئ في الزمان استقر  
الاجرة اذا امكس من التيسر والاشتغال وامنع المستاجر من ذلك **مسألة**  
اذا دفع الانسان الى غيره عمل لم يعمل ان كان ذلك العمل مما جرت العادة بالا  
ستجار عليه كان للعامل الاجرة والا فلا وللذوق ان كان غرضه عاده باخذ  
الاجرة فلا وان كان طفلا ولم يجر العادة بالاستجار عليه فلا **مسألة** اذا استجار  
العين المستاجرة وحصل مانع من الاشتغال للمعين وتملك المستاجر من الاشتغال بغير ما عيى والا فلا صح  
ان يستقر عليه الاجرة لان الاشتغال للمعين غير مستاجر قالوا **مسألة** اجير  
الزمان للمعين يجب عليه السعي الى الجهر والعبد بين مع الوجوب لان اوفا  
الصلوة مستثناه فان اضطرر به المستاجر ضرر فاحتج بان يعاين المصلحة  
من الاجرة بالنسبة **مسألة** اذا تقابل الوصي والمستاجر للصلوة لم يبرح اما  
لو كان المستاجر متبرعا له ولو تصادقا على فساد العقد صح ولو ادعى الاجير  
الفساد لم يقبل من **مسألة** لو استاجر الدابة لم يمل معنى تحددت حوافر عام

استجار

كانت



او مطر لم يلبه الفجر وان امكن التمتع بها في غير **مسألة** لو استأجر  
فله ان يستعمل له ان يصنع الاجارة عرفا والا فلا فالشاهد **مسألة** لو  
ان يشتم العين بغير اذن المالك **مسألة** اذا ظهر فساد الاجارة بعد الزرع  
كان لصاحب الارض والزرع بالارش **مسألة** يرجع في اجرة مثل ربيع البقر في  
البلد بل قيمة الفسخ اذا كانت عادتهم الاستيجار بذلك ولو تفرد القصر رجوع  
الى القيمة الواسية **مسألة** لو استأجر بلدا ليقضي رجوعه منه غير ما يفرض  
ففي بلد ذلك البلد وتعد عليه لحصيل المستاجر عليه بطلت الاجارة ولو اجرة  
سبعة ما لم يزد عن اجرة التثاقل او اقل الا بمرور الفجر الذي **مسألة** لو استأجر  
لرجل الفم سنة معينة ببعض اجارة والباقي بينهما من حين العقد على النسبة ولو  
استأجر بذرهما او صوفهما او شغلها لم يرجع **مسألة** لو كان مع شخص اثنان  
احدهما والآخرى مستأجرة فاخذ بها ظلم فقال للظالم احتز احداهما  
فاختار المستأجرة او قال لا العالم ذلك واختار دابة لنفسه لم يضمن المستأجر  
لان لم يحصل منها فخر يطرح **مسألة** لو استأجر شخص لرجل ما شئ من ممتلكات او بعضها  
لم يطل الاجارة ولا ان يستعجبه عنهما وقبل تطل فماتت خاصة **مسألة**  
يبيع اجارة المصوغ من النقدين لغو الاشفاع بالبرق والمقداد في الزرع النافع  
**كتاب الوكالة** **مسألة** لو ادعى انسان انه وكيل يدين في بيع او غيره  
قبل منه ولا يحتاج الى بينة ولا اليقين مع عدم المنازع ويكون الغائب  
عليه ولو ظهر كذب الدعوى على المالك في الرجوع قاله الشاهد  
في قواعد **مسألة** الوكيل اذا اذن له في الوكيل اجاز ان يوكله غيره العدة  
**مسألة** لو وكل وكلا وشرط عليه ان يوكله لغيره صح الشرط وله ذلك وتكون  
الوكالة الثانية موقوفة على الاجارة قاله الشاهد **مسألة** اذا طالب المشتري  
الوكيل

البيع

اب

لا

الوكيل بغير اذنه تلفه بسبب البيع مع حبيل الموكل ببيع الوكيل على موكله قطعا  
وان ادعى الموكل براء الوكيل وان ادعى الوكيل فان كان كسبه الدار البراءت  
ذمتكم ببراءة الموكل وان قال لا اسقطت حق او ملكا اسقطت او ما يوصي في مدة  
الدعوى ببراءة معا قاله ابن قهي **مسألة** اذا وكل في بيع متاع فبين فمات فمرد  
بعد كان الوكيل بعد بذلك التقدم **مسألة** لو وكل في شراء سلعة فاشتراها  
لم يملك الوكيل الثمن الى ابايه وسبب السلعة وتلفت في يد الوكيل لم يظلمت  
مستفيدة فلما ملك الرجوع على الموكل قاله عبيد الدين **مسألة** لو وكل عام  
في قضاء الدين او غيره او في دينه يؤتم الموكل قاله اذا كان صاحب الدين  
علما بالوكالة **مسألة** انما الرجوع بالموكل ولو وكل الموكل الموكل وصلا  
صاحب الدين على الوكالة له الرجوع على الموكل ولو رجوع على الوكيل مع علمه  
لو كاله **مسألة** لو ادعى الموكل ان يصر الوكيل لبيع بعه مصر او ان ياع  
بدون من المثل قاله قول الوكيل بخلاف ما لو انكر الاذن في القدر والقول  
قول الموكل **مسألة** اذا وكل في شيء في غيره ولم ياذن في نقد الثمن كان ذلك مباحا  
**مسألة** اذا وكل انسان غيره في شراء متاع فاختاره الوكيل بانه اشترى ثم اوفى بما  
بطلان الشراء لم يقبل في حق الموكل بغير بينة **مسألة** اذا وكل انسان اخر يجني  
الوكيل والموكل بعد الخطاب وقبل القول بطل العقد اما جوين الموكل فلا  
العاقبة وما الوكيل فلان يده يد الموكل ولا يحنونه بطلت وكان الشوكل  
الحال فصار اجنبيا قاله ابن قهي **مسألة** اذا عزم الوكيل لنفسه ولم يبيع الموكل يجوز ان  
يبعد نفسه الى اوكاله ويلزم فعلة الموكل لكن لو كان له جعل سقط **مسألة**  
لو وكل شخص اخر في بيع سلعة فباع ملكا ولم يمت البيع من الفسخ والائوام  
بالفسخ سو كان وكيله خاصا او عاما قاله الشاهد **مسألة** اذا نصب صا

بهاج

ب

ادن

لج

جب



الرجاء والطمع صبيبا لفتن حقيقته من الدافع بالدفع اليه قال الشهيد  
للمويز التوكيل في البدن وشبهه قال الشهيد لو ادعى اذ وكيل في بيع سلعة  
قبل منه وبيع الشراء منه ولو قبله ورده اليه وتلفه لم يفسد الذي قبله ويبرأ  
برده اليه **مسألة** لو كحل البيع والشراء من نفسه كالمويز والوقف قال الشهيد  
**مسألة** لو كحل لا يدفع الدين البتة لا بشها رواه ان كان لم يدفع المثلثة  
وعلى من عدم الاكراه **مسألة** لو وكل في بيع شيء فظهر بعد البيع  
وقبض الثمن وتلف في يد الوكيل انه معصوب ونشترى علمه بانه وكيل راجع  
على الموكل لان قبض الوكيل يقتضي شئ **مسألة** لو وكل في بيع عين وبذل  
فخلها الوكيل اليه لم يخرجه الرد لغير حاجه او ادن ولو رد فتلقت في الطريق  
صحت قال الحر الديني **مسألة** لو وكل في استيفاء دين الى موضع معين فاستأجر  
اليه دونه فمات الموكل انه استأجر اليه فتلقت ولو رد عن مكان التوجه اليه  
استقر الصانع على الوكيل الغرور **مسألة** لو وكل وكيل له عزله وبع الوكيل  
بالعزل حارطين غلبا لعزل ان يشترى من الوكيل ولا يعمل الا بالاعلام ولم  
يخلص واستشكر في ذلك في المحرر **كتاب الوقوف والصدقات**  
**والسكنى والهباء والسبق والرماء** **مسألة** اذا اوقعت المدين للسكنى  
ما في ذمة من الدين لم ينيل يري ويصرف طالما ان **مسألة** لو وقف على كسب  
لا يبيع من السلم ولا من غيره **مسألة** لو كان ماخذ الانسان من عيب  
الوقف او كونه اوتو به او غير ذلك وبسطة ويخص به قال ابن عسكرو قال ط  
الامع في بيعه تبدل على عدم جواز الاحتصاص **مسألة** اذا كانت ذمة الا  
للانسان مسعولة لحقوق الادمين لم يباع مستحقها واراد الصدقة  
عنهم بذلك فصوره النية تصدق بهذا المال فلا عيب في ديني حق  
لوجبه

واجره  
شخصه

كتاب

على وتدين عليه قربة الى الله قال السيد وقال لا يشترط ان يقول  
وتدين عليه بل يكفي به الوجوب **مسألة** لو وقف على الذي لم يبيع وان  
تعدده ولو وقف على المال لزمه بيعه لم يبيع والفريق بينهما وجع للمويز  
الشهيد **مسألة** اذا وقف راضقهم وقبها ما لا يتفقه به في الدين لصلاته  
او كونه راجع ادخل في الوقف ولا يجوز الاستغناء به الا في ما شرط الواقف ولا يجوز  
ان يبيع بمحداط **مسألة** العبد المسلم عند الكفاية يجب بيعه عبدا ولو هب  
المسلم امره عن البيع له وواله لبيته وليس له الرجوع في اليه في موضع حواره قال الشيخ  
**مسألة** لا يشترط النية في ادا قريب بالعبودية او الاية او الصدقة المندوبة  
ان يذكر فيها السند بل يكفي في ذلك كنية التعريف من غير ذكر السند  
ونية حسن قال الشهيد **مسألة** يجوز وقف بعض الارض على سبيل  
الاشاعة وتحرم ح على الحب وشبهه دحو له مع الاشتراك والملك المنع من  
الدخول اليه لمخافة اقامة الاختصاص المحرمة بالوقف **مسألة**  
للمرجات واللاحم اذا اتي المهي عليه الجاني يري في الدارين مال او يوتي **مسألة**  
اذا كان ولد الامة الموقوفة من حمله للموقوف عليهم لم يدخل في ملكه بالوقف  
ولا بالميراث نقله والذي على الشهيد **مسألة** اذا حبس فريسه او حاربه في خدمة  
البيت او المسجد لزم مادامت العينة باقية اي عين القريس او الحاربه مثله فلو  
خرق البيت او المسجد لم يفسد عليه ينقل اليه مسجد آخر لا يخرج عن ملكه  
المعاقد بالعقد قال الشهيد **مسألة** يجوز هبة الغائب غير المبرور ولا للوصي  
لانها ليست من عقود المعانيات ولا خيار المتهيب عند الرواية لا تنفذ الحاح  
اليه وقال ابن عسكرو وهم يشاهدون من كل وجه يصح خلاف ما لو كان  
يظهر اجزوة وهو يعتبر الوالوب **مسألة** لو وقع الصبي المباح

والوالد من الميراث

والوالد من الميراث

والوالد من الميراث

والشبه



وادنى والدخول عن دن اهل الدار او اوصل هدم الى انسان عن اذن المجد  
 والاخرى الاعمال على التسامح السلف ولا يشترط ان يكون الدار لايه  
 بل يتغير وان كان اجنيا ولا فرق بين ان يكون الاخبار بعد الاكل او قبله  
 قال ابن فهد **مسألة** الاموال الموقوفة اذا صدر من الفصولي والاولى بالطلاق  
 ولا يقف على الاجازة ماله ابن فهد وفي مسائل الشهد لو وهم ملكه من ماله  
 الملك او منفردا وقف وكذا سائر القفود **مسألة** لو وهب مدحنا  
 كخط فزعم لم يجر له الرجوع فيه وكذا الوعد كتنكاح او هبة قال ابن فهد **مسألة**  
 لو كان الملك وقف على قبله محصوره فادعى البطل الاول الترتيب وادعى البطل  
 الثاني الترتيب قدم قوله من يدعي الترتيب لان الاصل هو الاطلاق ولو لم  
 تب يفتي ضم لفظ آخر والا صراعه فيفتي بالجميع قال ابن فهد **مسألة**  
 اذا وقف شيئا على قبله وكان من ماله كالفقهاء وهو عقيم او على المسلمين  
 وهو مسجون له ان ياكل من الوقف كما ياكل عرق **مسألة** كلما ما يعطى  
 الشخص لغيره ويعوض عنه ولم يقبل ملكك ولا وهبك ونصرف فيه القابض  
 او برسه اليه لم يملكه القابض بذلك ولا سبيل عليه للموت لو مات الدافع  
**مسألة** اذا ابراعه ولم يقرب برى ولم يحصل له ثواب ومع الثقب  
 حصل له الثواب **مسألة** لو وقف شخص واقفا وجعل له انسان من بعض  
 اجرة من عمله فادامات الوارث لم ينعزل الناظر **مسألة** يشترط  
 في الوقف العبول على الفور وان بطل ويشترط النطق به ولا يشترط رد  
**مسألة** ادا وهب وشترط العوض واطلق قال في السراية دفع ما شأنا قال  
 الا و بان هذا الاطلاق ينصرف الى جميع الموهوب ولو تلف او اعدا  
 او تصرف في ضمن الموهوب **مسألة** لو وقف منقطع الوسط انتقل الى  
 الاخير

الحاجة

الاخير ان كان الوسط ميعا وان كان من يمكن انصرافه كالعبد ولو وقف  
 على انصرافه ويشترط ان يكون حيا على ما **مسألة** الزمان للنفذ  
 يجوز للمنفذ ان ينصرف فيها لانها كالهدية الا ان يعلم الاداة نفوذها ولو مات  
 المنفذ كالولاية النصف فيها والا قوى انها تقع بمرور وكما الهدية **مسألة**  
 يجوز له نصيب الدخلة قبل انفصالها اذا جرت العادة بانفصالها قبل انفصال  
 شي آخر **مسألة** ادا وهب او اهدا اليه وعلم ارادة العوض في قبضها او  
 ان يد ولا يجوز له النصرف قبل ومع الاطلاق يعطيه حتى يرضى احتياطا كما عمله  
 البصر ولو امتنع من الثواب رجع الوهاب وان تلفت ضمن المستهيم **مسألة**  
 الصدقة بكون فيها نية الغيرة ولا تجزأ الى النقط بتمام **مسألة** لفظ الهبة  
 والملك شي واحد والحكام **مسألة** ادا قال جعلتلك وحل مالي في ذمتك  
 ونوا الا ابراع سوقيه بالقرية ام لا **مسألة** لا يجوز وقف الودي قبل غرس  
 وغور بعده ومع تحقق جنابه وان لم يجز له قال ابن فهد **مسألة** لو شرط اختصاص  
 الميراث بالحرية مثلا او لطيفة لم يصح لا ملك ملك فلا يصح للخصصاص  
 قال ابن فهد **مسألة** لو وهب اجنيا لآخر ولم يقبض ولم يقرب وادى له  
 في القبض وقبض وقبيل النصرف قال له هذه العين الموهوبة عصمتها من فلان  
 فتول فافذ والضابط ان اقوار الوهاب قبل النصرف نافذ وبعد النصرف  
 ان يغير الرجوع معه والحق لمنه واولى بعدم القبول اذ كان النصرف لآخر  
 كالا سبيل لا مال ابن فهد **مسألة** لو وقف شيئا على المومنين دخل اولادهم الا  
 طفال لا يملكهم ولا يدخل الخلف واذا استقر وجب عليه رد ما اخذ  
 مثلا او هبة ماله ان فهد **مسألة** قبض ما لا ينقل ويحول والهبة وشبهها  
 كالبيع بكونه قبل الخلية **مسألة** ادا وهب لغيري شيئا واحبا لم ير القريب

ص

يعوض



والمجانا تصرف فيها وهم الميراث واجاب له رند عن الثلث الامع ان الوارث  
من تصرفه وان لم يكن للوارث الجوع عليه بما زاد عن الثلث قال ابو محمد  
سند لو اراد الميراث وجها من صدقاتها وغيره فميراث الله وعرضها  
عليها الزوج بعد ذلك وكان ميراثا كان العوض من الثلث ما لم يخير الزوج  
سند لو اراد الميراث في ميراث الموت ماله في دمه وشرطت في براءة العدا  
بعد الموت فان قصدت نعمة على الشرط بطل في الصدق وصح غيره  
وان قصدت الوصية بان يترى بعد الموت صح ويصح بغيره  
الوارث او الوصي بعد الموت سند حب ان تكون الصدقة تراث  
الصبا على التفرقة والساكن سند اذا وقف على المستعدين  
كتابا وجعل شخصا فان كان من اهل الخلع جاز له امساكه ونحوه  
نزع من شغل الجرح مع الضرر ونحوه للوقوف اصلاح الكتاب  
الموقوف ونحوه ولغيره ايضا ومن وقف ارضاً غرسها قال الشهيد  
سند لو انكف الانسان العين الموقوفة في موضع الضمان لم يلحقه  
وغيره سند وقف من حسن المثلث والا فغيره سند اذا وقف  
في شيا على جرحه ولان النصف المثلث موضع مجلس فيه للمدعي ان يريد  
الاجتماع وان خصص نفعه بغيره لم يتعد وكذا لو تدران نصف  
المجلس ولان شيا قال الشهيد سند لو وقف على الجار شاة صاحب  
الدار من هو ساكن فيها كزوجة واولاده لشوا اسم الدار لهم قال  
الشهيد سند لو كان في ملكك الهدية الدفوع سند اذا احال الطفل ايش  
على سبيل الهدية فلا بد من استخاره من ابن هو والعماء ولو بالقرينة  
سند لو وهب الولي للطفل شيئا لم يملك بما يلزم به الهدية من التفرقة  
والنقوب

شتم

والنقوب او تصرف الوارث سند لو شرط العوض في الهدية وعنده  
لم دفعه له ولم يرص الواجب فلم يرجع في العبي وكذا لو اطلقه من العينة  
صلى بن يوسف الواهب قال ابو محمد سند لو قال عبيتك واسكتك لزم  
وان لم يقبل وشتر في القوب في الثواب لا في الصبي سند اذا اشبه الوقت  
او الصدقة على اخذ السيد من او المشهد في وقع سند لو وقف على  
الملك فتم اهل اللسان التي جا ووجه الكور خاص سند لو اخذ  
من زينة الوقف على السيد جان ومكسك من محبتهم جمل المسلمين سند  
سند لو وقف فاضل السيد الى مسجد اخر اما وقف المشهد لا وجود  
النبي من الوقت الحاج ولو اشتري به ملكا وجعل وقفه لجان مع المصلحة  
سند لو وقف الميراث تركه على وارثه فان ايجاز لزم والاصح في الثلث م  
قلت في الثلث نظرا الى ان جعلنا القول شرطا او جزءا في الوقف  
اللهم الا ان يقال انهم صغار ووقف في ميراث الموت فيصح في الثلث  
لانه ولي له القول عنهم وبطل في الباقي الا ان يلحقه كذا بعد الكمال  
سند لو وقف الكافر عليه الكفا فاعلى فاسم العبد بيع واشترى  
بقية كافر فاعلى له قال الشهيد سند لو وقف على الرابي وقاطع  
الطريق وشارب الخمر اذا عيهم لجواز ان يكون الوقف سببا لنقوبهم  
قال ابو محمد سند لا يصح ميراثا في الفعل الواجب وبيع والمندوب  
قال الشهيد سند لو اهدى الانسان الميراث هدية بسبب التوصل  
لغيره كالنكاح او غيره لم يملك ذلك ويجب رده قال الشهيد  
سند لو عجز او جرح مدعي او عرك كانت لازمة ولو كانت السكنى مطلقة  
لم يكن للمالك الرجوع قبل ان سكن قال السيد سند اذا وقع الانسا

ن



الباقي من الثلث الحاضر ان وسع وان مكل ما حصل من الغائب  
في اخرج ثلثه **مسألة** لو اوصى الميت لاسان بعين ولم يعا الوارث الوصي له  
بالوصية فهو عاص سوا قلنا ان القبول كالتبني او ناقلا ولو حصل له ما واصل  
لمدفع العي على الاول وعلى الثاني لا يبع والا فوي الاول قال **مسألة**  
لو اوصى بشرط على الوصي ان لا يتوفى لغيره في حال وصايته في الشرط ولم ذلك  
ولو فعل فان كان حياه الوصي وقف على اجازة ولا سبط قال **الشهيد** **مسألة** اذا  
بلغ الصبي عشرين سنين من اجازة وصيته وصداقته وجميع تصرفه في وجوه البر  
قال **الشهيد** **مسألة** الوصي يجوز له ان ينفق على نفسه بشرط اربعة الاول ان يكون له  
بقدرة الحال الثاني ان يكون عدل الثالث ان يكون من المالكين للقيمة الرابع ان لا  
يقدم العدل **مسألة** الوصي اذا كان فقيرا ياخذ اخوة الوصايا الوصي من الاصل  
ولم يدبر من الثلث وكذا اقل الا من على القول بصر **مسألة** قوله بصر وطبقا  
لما كانه قال في الدين المراد بالكا في هذا الذي لم يشترط هذا الشرط غير من  
اطلعنا عليه قال **الشهيد** **مسألة** اذا اوصى انسان الى غيره فبلغه الوصية فردها  
وبلغ الوصي الرد بطلت ولا يبع منه الوصية اليه مرة ثانية الا بقوله سئل وتحت  
اول ولده في حيوة الوصي وبعد وفاته حيث انه فردها او لا وبلغ الرد  
لمخار عدل في الرد اما لو تبرع عدل واحد لهما او الوصي بابلغ الرد بعد الموت  
لم يسمع ولت الوصية ففرق بين ابلغ الرد وابلغ الاخر فابلغ الرد يكفي فيه  
الواحد وشوق الرد يكفي فيه الاثنان قال في الدين **مسألة** اذا اوصى  
انسان بالآخر ولا يملكه ولم يصدق له الورثة وتمكن من الفعل ففعل ولا ينفق  
اليهم وان اخلى ملكه مال ضمن **مسألة** لو اوصى له بعين ثم قبضها الوصي في  
حيوة الوصي ونفقت في يده فان قبض باذن الوصي جاز له التصرف فيها ولا ضمان

**مسألة**  
كما ان الوصايا

والباقي

الباقي من الثلث الحاضر ان وسع وان مكل ما حصل من الغائب  
في اخرج ثلثه **مسألة** لو اوصى الميت لاسان بعين ولم يعا الوارث الوصي له  
بالوصية فهو عاص سوا قلنا ان القبول كالتبني او ناقلا ولو حصل له ما واصل  
لمدفع العي على الاول وعلى الثاني لا يبع والا فوي الاول قال **مسألة**  
لو اوصى بشرط على الوصي ان لا يتوفى لغيره في حال وصايته في الشرط ولم ذلك  
ولو فعل فان كان حياه الوصي وقف على اجازة ولا سبط قال **الشهيد** **مسألة** اذا  
بلغ الصبي عشرين سنين من اجازة وصيته وصداقته وجميع تصرفه في وجوه البر  
قال **الشهيد** **مسألة** الوصي يجوز له ان ينفق على نفسه بشرط اربعة الاول ان يكون له  
بقدرة الحال الثاني ان يكون عدل الثالث ان يكون من المالكين للقيمة الرابع ان لا  
يقدم العدل **مسألة** الوصي اذا كان فقيرا ياخذ اخوة الوصايا الوصي من الاصل  
ولم يدبر من الثلث وكذا اقل الا من على القول بصر **مسألة** قوله بصر وطبقا  
لما كانه قال في الدين المراد بالكا في هذا الذي لم يشترط هذا الشرط غير من  
اطلعنا عليه قال **الشهيد** **مسألة** اذا اوصى انسان الى غيره فبلغه الوصية فردها  
وبلغ الوصي الرد بطلت ولا يبع منه الوصية اليه مرة ثانية الا بقوله سئل وتحت  
اول ولده في حيوة الوصي وبعد وفاته حيث انه فردها او لا وبلغ الرد  
لمخار عدل في الرد اما لو تبرع عدل واحد لهما او الوصي بابلغ الرد بعد الموت  
لم يسمع ولت الوصية ففرق بين ابلغ الرد وابلغ الاخر فابلغ الرد يكفي فيه  
الواحد وشوق الرد يكفي فيه الاثنان قال في الدين **مسألة** اذا اوصى  
انسان بالآخر ولا يملكه ولم يصدق له الورثة وتمكن من الفعل ففعل ولا ينفق  
اليهم وان اخلى ملكه مال ضمن **مسألة** لو اوصى له بعين ثم قبضها الوصي في  
حيوة الوصي ونفقت في يده فان قبض باذن الوصي جاز له التصرف فيها ولا ضمان

ممن  
اذا







**فلو ردت الحبوب الموصى بها عن الثلث اعني احازته الاكبر خاصة**  
**مسألة** لو اوصى باخرى من ميتين في الوصية التي عليه ولم يعينها  
 في وصية اخرى في مائة في الاصل شأه اذ لم يوص له بجميع **مسألة** لو  
 اوصى ان يعطى عليه كذا كذا راس من مائة عند موته من الثلث ولو  
 دفع بعضها او ترك البعض او اكتفى البعض وجب ان يدعى الباقي في وقت  
 آخر ويدعى الموقوف ولو تعدل الذم على الغير فان علم ان مصلحه  
 واطعامه حال الموت والعادة فاصية بذلك لم يجر خلافه ومع التعذر  
 بنوع من الانواع سقط ويكون الموصى به للورثة وفي مسائلهم الذين  
 ولو كثر عن مائة لم يسقط بل يقتضي بعد الدفن ثم التمسك بالاول  
 طواف نسيء العادة فان يؤول كالكرش والكرش حكمه  
 حكم اللحم وتكون الحلود للورثة الا ان يكون له عادة فيتمتع ويوز  
 للموصى الاكل الغزيرة الحال وقال ابن مهدي هذه العادة التي جرت في بعض  
 البلدان بمثل هذه بدعة يجب تركها ولا يعتد الا بقضاء بها لا بهام  
 سنن الجاهلية وقد نص على كراهية الاكل عند اهل المدينة بل استحباب ان  
 يصنع لهم طعاما **مسألة** لو اوصى لغير الحاربه وصح ولو جرح عليه سقط  
 ميتا بطلت الوصية لان فيه ما يقتضي الام خاصة **مسألة** لو اوصى  
 الميت لغيره شيئا من اجزال الوصية اعتبرت من الثلث بعد الموت  
**مسألة** لو اوصى الميت بالمال بين ولد له واحد فما اكبر فان جرحه جرح  
 الحبوب من الثلث صح وكانت التركة بينهما وان زادت عن الثلث كانت  
 موقوفة على اجداء الاكبر في الزيادة عن الثلث مع عدم الاجارة يكون للاكبر  
 الخالي في الزيادة **مسألة** لو كان الميت قد اشترى ثيابا وفيه عبطه واوصى  
 ان يقال من

لهم

حان كانت  
 الورثة للموصي  
 غلة في مال كان  
 جلا دابة فادرا  
 حتى عليه صح

ان يقال من صاحب الاول صح ويكون الواقف عن الثلث **مسألة**  
 الوصية لا يصح ان يوصى او يوصى الوصية على حاربه او لغيره ولا ان يملك  
 الوقف العقار الا ان لا يطالبه وكذا ما دون كماله وغيره **مسألة** اذا  
 اوصى الميت باخرى من ميتين في وصية اخرى من الثلث لم يجر خلافه ان يجر  
 غير ما ولا يملكها باخرى من ميتين عليه اذ لا يملكها باخرى من ميتين  
 بالاول ويستحق الوارث الثلث بالتالي قال ابن مهدي **مسألة** لو خلف  
 الميت اثنين لا يورث واحدا لانه ووصي ان يكون سوا تركته فخلاصة من الثلث  
 لا يطالبه غير ذلك قال ابن مهدي **مسألة** لو خلف الميت شيئا من مائة تركته  
 واوصى ان يجر عنه في وجهه فزادت قيمتها فعلقها من مال الوارث قالوا  
 تابعة للبعث لا يملكها الوارث قال ابن مهدي **مسألة** اذا اوصى بغيره من الثلث  
 اوصى وجهه بغيره لذللك النسخ او ذلك الوجه وما ياتى به على احتمال ضعف  
 جدا اذا اخرج السليم عن النكاح ان يكون المال الوارث ولو حصل النزاع بين الوارثين  
 او الموصى له بعدم الاما قدم قوله الوصي لانه احل فيه فعلة ولا يملك المخرج  
 فيملكه لا فواريه قال ابن مهدي **مسألة** لو اوصى لغيره القبول من وصيه ان كان  
 ومع عدمه فالحاكم ومع عدم ذلك فالطاهر ان يملك وان لم يكن مورا قال ابن  
 مهدي **مسألة** يجوز للموصي ان يعرض مال الاطفال مع المصلحة كالولي الاجل **مسألة**  
 تصح الوصية بالجلد على الحيوان قبل خروجه وبعده **مسألة** اذا قال الانسان لغيره يا  
 ائت وصي فقال انا ما قبل هذا رد سواء كان موثقا في تلك الموضع او غير هاهنا وصيه  
 اخري كذا لك ولورده وهو سكرات الموت صح ذلك ان كان يعقل الرد ولا فلا  
**مسألة** اذا اوصى بوصية لا يخرج من الثلث فاجاز احد الورثة بشرط ان يجر شيئا  
 في غير فليس للغير الفسخ ويلزمه الاجارة **مسألة** اذا اوصى بكم معين لا يزيد

مسألة  
 لو اوصى  
 بالثلث  
 فاجاز  
 احد  
 الورثة  
 بشرط  
 ان  
 يجر  
 شيئا  
 في  
 غير  
 فليس  
 للغير  
 الفسخ  
 ويلزمه  
 الاجارة  
 مسألة  
 اذا  
 اوصى  
 بكم  
 معين  
 لا  
 يزيد



ثم رجع الموصي بطلت الوصية والاحارة ملوا وصي بها ثانيا فتقراري  
 احارة ثانية قال ابو محمد **س** اذا اوصي ان يصدق عنه بمال كان مصره مستحق  
 الزكاة لم حاجتهم دون غيرهم قال الشهيد **س** اذا اوصي ان يخرج من ثلث  
 الاباحارة والوارث طفل او محبون لم يخرج من الثلث وينظر بالباقي كمال  
 الوارث ولو كان الذي يخرج من الثلث لا يقع بالمقصود كاجرة لم ينصب للبيع  
 هذا ان كان الطفل والمحنون موسرا والا صرف للبيع عليه قال الشهيد **س** اذا  
 لم يستوي ارباب لصله اصح مثلا وفعلها لم تعد موزة اوصي بمال للموت  
 للموصي فان علم ان يتبع منه فهو من الثلث والا فمن الاصل ويقضيها الوفاة الاول  
 اوصي بها ثانيا فان امتنع فالحاكم قال الشهيد **س** الوصي اذا قلنا بالخذ  
 للثلث انما يخذ مثل الجرة علفي في هذا المال لاجرة صنعة لو كان له صنعة حال الشهيد  
**س** حد الغنا الذي يترك على الوصي بعد تناول الجرة او اقل الامرين او قدر  
 الحاجة على خلاف هو تلك القدر الذي يحرم معه تناول الزكاة فعلى كمال اوقية  
 هذا اذا عمل بعد اجرة عادة مثلا عند كسب النطرو في القماش وشبهه اما جرت  
 الكرم وشبهه فما جرت العادة بما لا يستجاء فانه اذا عمل ناولا الرجوع استحق  
 اجرة المثل غنيا كان او فقيرا قال الشهيد **س** لو اوصي ان يغلق على مال للموصي  
 ان يذفعه الموصي له الا بعد حلالة ان لم يوافق الجواز ابراه من غير على الموصي  
 قال الشهيد **س** لو اوصي ان يصدق عنه بثمر بستان مثلا في يوم معين كيوم  
 العيد فيا يترك فيه لم يتعل الوصية بل يترك للغير المستقبل قال الشهيد **س**  
 لو اوصي الى شخص وجعل اخذنا عليه فان لم يوصي فان فهم من الوصي ان القصد  
 سراجة الناظر وان الناظر لا يعمل لم يطل وان اراد كونها سر ضيق لم يطل  
 تصرف الناظر وفي وجوب الصم خلاص قال الشهيد **س** لو اوصا ان يستأجر

صحيح

عليه

بحر

جرعة على صلوه سبني متعددة وقال بكسو فاقبلوا طلق وجب ان يتم  
 الكل سنة ككسوف وخسوف لانه الغالب في الكثرة قال الشهيد **س** لو اوصي  
 بسيف دخل الجفن والحلية **س** اذا قيل للموصي وكل على مالك ولا ذكرا  
 فلان وكل صا وصا يدك اعتبارا بالقصد وان اخطأ باللفظ وكذا قال البروجنة  
 وكذا اول ذلك صارت وصيتهم بذلك **س** لو كان الموصي على اطفال ارباب  
 على الغنى وتقدر على الموصي لاسيما بالاختيار وصاى موصي جاز ولا بعد ارباب  
 وان يكن لهم حاجة وكان البيع بقبضته مع المصلحة **س** لو اوصي بالصدق في  
 بستان بقدر معين ينقص بالثلث فللورثة ربع هذا البستان مع اعلام المستحقين  
 ذلك القدر ولو لم يوصي بالفسخ او الارش ولو لم يكن وصي تولى الاخير الحاكم لا الورثة  
**س** لو اوصي بالفسق وقلنا بطلان العلم بطل الوصايا فاعطى الوصي على الوارث  
 مالا وصي في الوصيات وغيره ما لا تصرف الوصي والحال هذه كان باطلا **س**  
 لو اوصي المبرأ بغير ما عليه من الدين وصاى ولا يخرج الى الاستبراء **س** لو اوصي لشي  
 وكثر الورثة في ثلثة وللوارث خيار في اي ثلثة اراد فيقسمه اثنان او غيرهم قال الشهيد  
**س** لو اوصي بمال في اوصي زيادة اوصي غيره ولم يمكن الوصي من الاستبراء لم يجز  
 ان يذبح بالوصية وتقدر العادة بما اوصي به قال الشهيد **س** اذا قال شخص وصي  
 استأجرني وانا املاك نصف الجرة اما يذبح وجعل المثل للموصي ذلك ولا ماخذ  
 به اما الاخير فلا لم عليه اذا كان يتوصل الى ذلك ثم لو تبرع من غير موافقة فلا حرج  
 فيه قال الشهيد **س** اذا اوصي شخص بوقف عين على اموال او يدفع اليهم مالا  
 فقبل الموصي اليه لم رد الوصية وبلغ الموصي ذلك ومات فلهن مطالب الورثة بالوقف  
 والمال فان لم يكن ورثة فالحاكم ولو امتنع الوصي من قبول لهم ايضا مطالب الورثة  
 الحاكم قال الشهيد **س** اذا اوصي بغير بستان او دار في الحج او غيره فموتها على

ل

لم

لم

فعل

ح



**الوارث** **لا يملكها** ويحمل نفقتهما على الوصية المتوفى عنها **س**  
لو قال انسان خذ هذا الكرم مثلا وصلي على وجه ان يصلي عند قيمته قال الشاهد  
**س** لو اوصى الميت بماله يخرج من الثلث واجاز الوارث فليس لهم الرجوع في الاجازة  
بعد الموت ولا قبله **س** **قال الشاهد** **س** ادنى الوصي يعود من ثلث ما مع الوجوب  
ومع الشرب يصرف في وجوه المير هذا مع عدم التخصيص بذلك الوجه فان  
يعود ميراثا مطلقا قال الشاهد ولولم يعلم الوجوب والشرب رجوع ميراثا ايضا  
**س** اذا نوى انسان عيلا ولا يملك من مال الله بعد اذن الحاكم او من يقوم  
مقامه ضمن الامع تعذرهما ولا ضمان واستدان بعض المؤمنين احدا  
اتكلم **كتاب النكاح** **س** **س** يجب ضبط تاريخ المولد  
على الكفاية لحفظ التكليف الشريعة **س** **لا يجوز للمرأة**  
**ان تنظر الى عورة امها** على كل حال اما الوجه فيجوز اذا كانت فرسا  
اجماعا والقوى يجوز مطلقا **س** **قال الشاهد** **س** قولهم تمتع العتيق بالدار  
المراد بالعتيق ما يصدق عليه العرفي وذلك البطل وكذا المتوسط والفقير  
**س** **العتيق** يبيته وطوبه لحرمة فيما ينشئ وطى المانع فاذا انزل هذا  
سربت عليه وكذلك في اللواط لو ودان الصبي على الاطلاق والا صلح عدم الخصص  
عنه **س** لو فخر بالارح وهو مزوج بالاخت او زينا بالدم كذلك او فعل  
ما ينشئ الحر لم يكن لو كان سابقا لم طلق الاخت او البنت وخجبت من العدة  
لم يجر له استئناف نكاحها لان يصدق عليه التقدم على النكاح الثاني ولو بقي  
الحر لم قال شيخنا الاول رحمه الله وقال **لا يجوز** **س** لو اكرمت الزوجة  
الزوج على العزل بان نبتت الذك من مهبها فمهرها كان عليها دية النطفة  
كالا جني قال شيخنا **س** لو طلق زوجة متخلعة او مبارات جاز له ان

لا يصح  
وجهها

بلغ

ينزوج

ينزوج بلخصها او خامسة في العدة **س** **س** لو اعتق بعض الامة او العبد لم  
يسلط على فتح عقد النكاح لبقا الوقي **س** **س** يسقط حق الرضا في كل موضع  
يسقط فيه حق الحضنة كمن فوج الام الا ان يتزوج او يتزوج الا حنيفة **س**  
لو زوج عبدا من امه اخرى وشوطا ان الاولاد لا حد لهما خالصا وكذا  
لو شرط الفاضل ولو شرط الذكور لشخص والا ناث لا يخرج ان يضره فانها  
**س** **المجنون** يفسم به وليه وكذا الصبي اذا كان من ماله ولا ملا **س** **س** لو كان  
الزوجان عتقين فوجعت الزوجة المذهب الامامية لم يكن حكم الارتداد  
يلسهم العقد الا ان يكون ناصيا فيكون حكمه حكم الارتداد ولو زوج احدهما  
من مذهب الجهمية من المذاهب السنية العقد كما تقدم **س** **س** لو وطئ عتيقا  
وكذا عتيقا وعتيقي ابي الجب على الواطئ مهر المثل الا ان ينزل الكفاية فيجب الارش ان كان  
ان كان الواطئ قهرا او بطوطة امه والا فلا **س** **س** لو عقد فضوليان لرجلين  
فاجاز المهر عقد احدهما ومنع الاب دفعة فمهر حازة المهر كما في العقد وكذا  
لو عقد الفضولي على شخص واحد ولجان المهر ومنع الاب دفعة او بالعكس  
يقدم المهر وانما يقدم عقد المهر السابق والمقارن لا المتأخر وان عا الا ب  
خير المهر فان عقد السابق يقدم ولا فرق بين النكاح الدائم والمنقطع  
اما غير النكاح والعقد السابق ومنع الاقتران بطلان قاله في الدرر **س**  
السكوت يلزم به العقد وان قوي به يلزم به المهر بشرط **س** **س** وقبل الخلف  
وبلذ مهر المثل ما يتجاوز الستة **س** **س** الحرة الحامل من الزنا يصح نكاحها قبل الوضع  
على كراهية **س** **قال الشاهد** **س** اذا انقضت مدة المستمتع بها وهي حائض حشبت  
هذه الحصة من العدة كما في الاستبراء **س** **س** فصح النكاح بين الزوجين بالاستبراء  
لا يقف على انقضاء العدة **س** **س** لو مكنت الزوجة الزوج من الوطئ ولم تكن

لم







**سید** لو زال ملك المرأه عن الصدوق وعاد ثم طلقها قبل الميسر  
رجع بنصفه ولا يبطل حقه من العین **سید** لو وطئ جاریه ما لک لها  
قبل البلوغ بوقت طلق قبل الاستبراء وکذا لو ساحتها سید بعد ان وطئها  
زوجها وحصل من المانی فرج المریة **سید** اذ لم یعرف الشعاقدان  
عقد النکاح کما یصح بالجب الشفح ینعم فان ایسا من العلم واما یسکر التوکل  
جاء بلسانهم **سید** اذ ازوج المولود مسرور علیه الشفح لیس عورتها مطلقا  
وکذا یجوز علی جاریه من السدد تک **سید** لا یشرط فی وطئ النکاح العلم الم  
**سید** لو کان بعض المملوک کسرا شری بنصب المریه جاریه فلا فیه لا  
یحوز له وطئها دون الاخر فان کان کسرا حاصه لیس المریه اذ الاعیار  
بالرجل لا بهما **سید** لو حلف وانقطع اللین ثم عاد فی صدق حکم الم المریه  
ان العاید علیها لا یحل الا ولعل علی العرف ولم یشر المریه **سید**  
الزوجه والامه الموطوءة **سید** لا یجوز علی الزوج غیر الوطئ فی القتل **سید**  
اذا ادعت الزوجه ان الولد جاء کمن من مده الحبل وقال الزوج اذ لا قل  
او بالعکس قدم قوله **سید** لو تزوج بنته وشرطت علیه النفقة والمهر  
وانه لا یطأها فی القبل اذ نیت فی الوطئ جان ولو رجعت عن الاذن لم یصح  
الرجوع اذ کان الاذن مطلقا ولو شرطت عدم العزل لعل لا یجوز  
دیه التطفح لان لا یصح کالدایم بالملح لاجل الشرط **سید** لو حصل  
له کلام لم یجوز یتکون بالسلام فی صلتهن ولو علی النسا وحصل لکة یجوز  
بجای اجتناره لم یجوز **سید** لو قالت زوجت نفسی منک او متعت فی المنعه بهن  
العتق فبانت رایبه یتکون لها الریادة ولو نقصت لزمه تمام العتق  
**سید** لو تزوج للمریض ولم یدخل لم مات بطل ولا مهر ولا میراث ولا عدل

نکاح  
بالعرفه

بالشفه

المهر

مخل

وللکوفه لان نکاحها ولو تزوج المریض ویرا ولم یدخل لم مات  
یدخل والا فقیب الوارث وان ادعت الزوجه ان المریض الدخول وکذا لو  
قدم قولها مع البین مع الخلوه الثانیة عملن بالظاهر والا فالقول قول  
الوارث بعمله لا **سید** اذ انقضت علی الریة سبب ان الزوج اویس  
یقوم مقامه فی ارضاع الولد رجعت علیه بالجرع مع نية الرجوع **سید** اذ  
لم یوجب والقبایلی العقد بان قال بفتح التاء اذ فی غیره من العقود فانه  
بیم اذ لم یکن عارفا او کان عارفا وقصد الیجاب قال فی الدین ولو قال  
فی النکاح لم یصح فان لم یکن ان یقول غیرها واولان یوکل غیره بهن  
الصفه صح وکذا فی القول **سید** قال فی الدین **سید** لو عقد الوطئ الصغیر  
مده لا یستقیم بها فیها استیضا عارفا به فهو باطل وقال فی الدین یصح  
ان یعقد علی الصغیر مده لا یکن ان یتلغ فیها **سید** لو غاب الزوج  
مده عن زوجته فادعت انها ارتدت وانقضت عدتها لم یقبل قولها  
لا مکان اقامه البینه بالانحداد ولا یتوکل علی الجساد عظیم **سید** لو اوقع  
النفس حال الجماع فعزلا لزمه الدیم وهي یبنتها علی شبهه لیس الاذن ولا  
فرق بین الدایم والمنقطع لان الولد لهما والعزل عن الدیم لا یجوز به  
حکم القتل لان موضع النسل ولا فرق ان یرمی جمیع المانی خارج الفرج او  
بعضه **سید** اذ کان للامان اربع زوجات ویدها  
لقیمه ووافهن حقهن فالظاهر وجوب الدورات علی الزینب الذي  
بداه قاله ابو محمد **سید** کراهية الوطئ فی الاوقات المذکوره علی فیهن  
فکل ما ورد التعلیل فی خوف النقص فی الولد مخصن عن ممکن ان یحل  
عادة وتخرج العلم والحامل واللی یعزل عنها وما ورد التعلیل بغير ذلك

نکاح

ز و یحل

ط



نعم الكراهية قال ابن مهدي **سيد** لو تزوجها بالف درهم مثلاً وشروط  
 تبين من مائة فما يجب إلى المرأة ثم يفسد العقد والكاح لا يدخل الخيار  
 ودخول هذا الشرط وشبهه كأن بينهما شيئاً أو بيعه شيئاً وجب فيها  
 المهر مع الاحتال فجاء لها مع الدخول مهر المثل ومع الطلاق قبل تصف  
 بل المهر في الزمانها شيئاً يجعله نكراً قال ابن مهدي **سيد** إذا كان للمرأة  
 زوج معصراً بالنفقة وولد موس وجب النفقة على الولد فإذا انفق وقصد  
 إذا ما وجب عليه لم يكن لها نفقة ذلك مطالة الزوج وإن قصد الانفاق وتخليها  
 كان لها مطالة الزوج مع يساره قال ابن مهدي **سيد** لو جلت المرأة من  
 المساحة قبل الدخول وجبت العدة ودية العذرة وهي مهر المثل عند الحقيق  
 ذهاب البكارة بالولادة ويجب قبل ذلك نكاح الزوجية فسلحت بكراً  
 فحلت من مائة قال الولد له وعلى زوجته المهر وعلى الصبي المهر أيضاً ولا يحرم  
 على الزوج والمهر في زمان الحمل حتى تصنع إلا فترجى العدم قال ابن مهدي **سيد** إذا عقد  
 الرجل على الحنفية ثم أجاز العقد عليها وظهر أنها أنى صح العقد وكذا لو تزوجت  
 أنى حتى فظهر أنها رجل صح العقد فظنت أو لا أسماها رجل قال ابن مهدي **سيد**  
 الحنفية المشكك إذا وفي يدهم الرجال امرأة مكرهاً لم يلزم المهر لأن تكون بكراً  
 فلم يرش البكارة ويعزى وكذا لو لا طبعي عزير ولم يشترط الحرة وكذا لو طبعها  
 رجلاً في فرج الأناث لم يلزم مهر ولو جرحها لزمه الأرض وعزير ولا قتلى في صورة  
 الأكره وأهل وسوطاً ولو جلت فظهرت الأنثى وحكم بها ونزعت آثارها  
 إلا أن ينزل على حكم رواه الشيخ وهي ضعية وإن مكس جرت العادة بالنسبة  
 الوعدة الله نعم لكن الباعث الغلب قال ابن مهدي **سيد** الأولى اعتماد  
 الباعث على سوء الاحتمال لا في الحنفية المشكك فيمحم النظر إليه من الرجال والنساء

كقوله

كقوله الميم ويسر ما بيع لها ويحرم عليه المهرم على الرجال قال ابن مهدي **سيد**  
 لا يشك إلا على المصداق لجرم قال ابن مهدي **سيد** ولو وطئ ذات الجوارح مكرهاً أو  
 فاعقدت من الحرة والحرى لم يوطئ في الزنا ووطئ الشبهة والأكره والحق الحكم  
 من وجوب العدة ونشترط الحرة وكووطئ منه من وجبت ثم عايد بها موبد  
 لتبوت حكم الاستيلاء وطوق النسب ومثل الخرم الموبد فيها العموم من وطئ  
 ذات بعلى حرمت وبوت الاستيلاء لصديق للكل فيكون من باب تغزير  
 النص وهو المعنى قال ابن مهدي وفي السبيل الجمية ووطئ الشبهة لا يحرم ذات العلة  
 ولذا ذات العدة مطلقاً أي سوا كانت رجعية أو أبناً **سيد** إذا قيل للرجل أو  
 المرأة تزوجتك من فلان أو تزوجتك فلان فلان قال أي أوطئ أو بيعت وحكم عليه  
 بالعقد ما لو قال ما أنا معك فليس يصح قال ابن مهدي **سيد** لو عايد  
 الزوج غيبة متقطعة ولم عند زوجته مال أو على الغير فله أن يأخذ من مال  
 قدر ما لحقت عليه لها من الانفاق ويجب أدنى الحكم ولا الأشهاد قال ابن مهدي **سيد**  
**سيد** يترط في إجازة الزوج عليها الزوج نسباً أو وصفاً أو بغيره منقطعاً  
 فلما رده قال ابن مهدي **سيد** إنسان له ولد قادر على التكسب لكنه مشغول بطلب  
 العلم فإن كان التكسب عنه عن طلب القدر الواجب من العلم وجب عليه النفقة عليه  
 وأما ما زاد عن الواجب فإن كان لطلب درجة الاحتمال دواعي أو غلب  
 على طنب بلوغه وجب على الأب الانفاق عليه والاحتجاب قال ابن مهدي **سيد**  
**سيد** يجوز أن يقوم جارية بولده الصغير ويطأها ولا يصح العقد  
 بالتحاب والقبول بالخوار ذلك ويجوز أن يقوماً القيمة العدل ويقو  
 فملكتهما بهذه القيمة وينوي ذلك في نفسه لا طلاق القبول بالتقو  
 من غير اشتراط من آخر ولو ظهر له فيها عين على الطفل بعد التقو

الشبهة

ل



استدرك ولو ظهر الغيب عليه لم يرجع لوضاه بذلك الغدر والابن محمد رحمه الله  
 ولا يشترط الملاءة ولا غبطة الابن بالشرط لعدم المصلحة ولا فرق بين الامتناع  
 والامتناع لئلا يتعدى الحكم الى الجور لعدم النص وكان ينبغي ان يقول لا يشترط  
 الغبطة للمفضل لان تصرف الوالي منوط بالمصلحة في هذا الوجه **مسألة** لو قصد  
 احد الزوجين الدوام والاخر الانقطاع لم يصح بل لا يلزم بدس اعلام كل منهما  
 بما في نفسه لكن لو اوقع احد من غير ذكر احد الحكم لمن يدعي الدوام بيمين مع الاخذ  
 قال ابن قهيد **مسألة** لو تمت بغير علم من دينا وهو علم لم يرد دينار كما لو تزوجها  
 بغير خلع فبان خلوها فلهما مثل خلع على الاقوي قال ابن قهيد **مسألة** لو اذنت  
 لزوجها بالخلع فان كان حال الجماع استباح تلك المرة للغير وان اذنت في غير  
 في غير الجماع استباح حتى تمت قال ابن قهيد **مسألة** لو عقد الفضوليان لاشيئين ودخلت  
 بلحد هما قبل الجلاء ثبت عقده عليهما سوكانت بكر او بشاعدا ما تقوم مقام  
 ابن قهيد **مسألة** لو عقد عليها عقد متعة مدة متاخمة لم يحل لها لانه ان تخلوها  
 ولا لا يبرأ منه وليس لها الترخيم بغير قبل المدة ولا له التزويج باختها ولو ماتت لحدها  
 قبل المدة لم يثبت الاخير ولا للبرأت لو قلنا بانه او كان مشروطا وقلنا بقوله مع الشرط  
 قال ابن قهيد ونقل السيد عن شيخه اذان مات الرجل لم يرد للمهر كله وان ماتت  
 لم يلزمه شي وهو اختيار شيخنا الاول **مسألة** لو شرط عليه كونه من قبله فبان  
 من غير ما علمها الفسخ والا قوى سريان هذا الشرط الى الميسر والاجابة وكذا لو  
 شرطت ان لا عليه ولا حدة لظلم مبان الخلاف فلهما الفسخ لان الاخر اصل تنقلا  
 وقت بذلك قال ابن قهيد **مسألة** النكاح وطى للمرأة دبرها بعد اربعة اشهر  
 الا مع رضاها بذلك والتحجب ان يظن في طرف الاشهر بل يكفي ان يظن  
 عقيبها بلا فصل وابدا الاربعة الاشهر الثانية من تمام الشرح ولا فرق  
 في وجوب

في وجوب الوطى بعد اربعة اشهر من العقد الدائم والوطى في الاشهر الثلاثة  
**مسألة** محاسن المرأة الذي يجوز النظر اليها في النكاح الوجه والكمالين والاكافين  
 لا غير **مسألة** واهية نفسها التي على الله والحب لها التمتع بحمل لان هبتها  
 هي الزوجية **مسألة** لو لم يرد النكاح لم يلزم لان بنظر الامانة لا يقدمها  
 وقامت لها من جهة النفس **مسألة** في تفويض البضع لو تزوجها بعد العقد  
 بتفويض المهر جاز ولو لم ولو تفاسي بطل ويغرم صاغيره **مسألة** في  
 تفويض المهر لو كانت هي الحائض لم يرد من مهر السنة ردت  
 البه اذا حلت بالازيد ردت البه مهر السنة من غير احتياج الى مهر آخر  
**مسألة** لو وكل رجل اخر بان يزوج مطلقا اي من غير ان يقول فلانة او  
 بنت فلان صح ان يزوج من اراد الوكيل من اعدا للعبطة والكماله ولو زوجه  
 عن التلقين في الدنيا صح **مسألة** بكراهية وطى من ولد من الزنا سوكان  
 الزنا من ابويها او من احد هما **مسألة** يجب ان يكون القبول بعد قوله  
 زوجهك فلا يبرأ منه من غير حشفة فيقول قبلت متصلا من غير نكاح  
 فيه قطع فلو ابي قول علي كتاب الله وسنة رسول الله او بقوله مكاح  
 غير سفلح كان فسخا عن غير الشرط قال الغزالي في وقارهم اذا اتصل الكلام  
 العقد **مسألة** لو كان لزوجته عليه مهر مقدم لهما قبل الدخول فماتت  
 من مهرها ولم يعلمها بريت دمنة من سوكان من المهر او غيره لكن الشغل  
 في غير المهر ينعقد على التراضي **مسألة** يجوز للرجل ان يتزوج المرأة متعهدا  
 الشرطي منها والابيع عليهما **مسألة** الامة المستتركة اذا وطئها المستتركون  
 فيها وادعى احد هم الولد لحق والزم قيمته بالي حصص الشراكا منها ومن  
 الولد ولا يرد من البين **مسألة** اذا اتفق انسان على زوجه آخر وهي غير ناشرة

الخاص



فان شرع على الزوج ان يجلب عليه القطر الا واجب وان شرع على المرأة  
 وجب القضاء وكذا روجه المفقود عنها اذا انفق عليها لتمام وانسان  
 متبرع له وليا ولا ولي فان كان باذن شرعي رجع اذا رجع المرفوع بغيره  
 تلك المدة وان كان شرع لم يرجع **مسألة** لو حلف ان لا يطأ جارية  
 عتمة او غيرها انما حلفت ان لا يطأ الحرام او اهلها الا مع حرج  
 الوطئ هذا ان كان تركه والتمس الحلال ايضا وهذه متعبد بها من غير  
 يحد **مسألة** اذا اختلف الزوجان بعد الاتفاق على العقد الصحيح في  
 الدوام والاقتطاع والقول قول مدعي الدوام لان مدعي الاقتطاع  
 يدين الحلال من بعد مدقة والاصل عليه ان كانت الزوجة وان كان الزوج  
 فيبعد عدم حقوق الزوجة وهي مكفرة ويجوز الخالف **مسألة** بطلان العقد  
**مسألة** لو وكلت المرأة في تزويجها فليس للوكيل ان يعفو عن بعض حقها  
 لان النص ورد في الولي في الطلاق ولو عوضها الزوج عن ذلك الحق  
 اذا رضيت بذلك **مسألة** اذا وكلت في زواجها الشخص معين مطلقا  
 عارضا فلما تزوجها به لم يرضى به نظر ان كان مهر منكمها لم يلقفت اليها  
 والا كان القول قولها في عدم الرضا **مسألة** المرأة المروجة اذا وطئها  
 زوجها ودل عليها لم تكن حاملا من الزوجة **مسألة** مهر المثل بعين  
 المهر من طرف الاب اما الحيض من الجائلين ويعتبر السن والبلد في  
 المهر **مسألة** عقد الفصول على الصغيرة لا ينشئ المحرمه اذا فسخ الوطئ او  
 فسخت هي بعد البلوغ **مسألة** حل الامة المشتركة في تحليل الشريك قال  
 الشهيد **مسألة** لو نكح امة بعد عدة بائنه لم تحرم وان عقد عليها حرم  
**مسألة** لو طأ الصغيرة لطالما بمهرها وجب على الزوج دفع المهر **مسألة**  
 مسيلة

بلغ

لشريكه

**مسألة** المرأة المعتدة لو طأ المهر على الزوج في ثلثه غير الوطئ قبل  
 اما النظر والكس والمصاحبة **مسألة** لو طأ الزوج على المهر في ثلثه غير الوطئ  
 فانه ينفق **مسألة** بشرط طي ستر المحرمه بغيره يوم وليلة المواصل بينهما فلا بد من اتصال  
 بالخصوة او بغيره يوم منفردا وليلة منفردة ويشترط ان لا يفصل بينهما بغير  
 اربعة اشهر اخرى قال ابو محمد **مسألة** لو غابت الزوجة عن الزوج في سبعة اشهر فمهرها  
 وجبتان مبيتان على اثنى عشرة بشرط طي وجوبها الفكين اذا انفق ما منع فعلى  
 الاول سقط وعلى الثاني ثبت قال ابو محمد **مسألة** لو ادعت الام وكال ابن  
 في النكاح فمهرها بعد العقد وغربت المهر ونصفت المهر في كل سنة صدقة  
 قبلها انقاضه مع مال ابنه لغيره ومجدة ولا بد من زرع دمه وقد اختلف  
 قبله في رجوعه عليه فصار على القولين وعلى القول بالمعتمد من بطلان العقد  
 في الظاهر فلا يلزم الام شيئا وهو مذهب الفاضل في الارشاد وبان اول نكاح  
 الثوابات وعليه جمهور الاصحاب قال ابو محمد **مسألة** لو كان لاشان  
 بنت قد درت من غير نكاح وارضعت بنتا لم تحرم على اب للرضعة ولا اعتبار  
**مسألة** لو اذنت له امرؤ في تزويجها مطلقا لم يلزم شيئا من فرائضها  
 ولو كان يربى الزوج من مسمى المهر ولا بد ان يقبضه الابانها ولو فعل ذلك  
 كان قضيها ولو وكل الزوج في قبضتها المهر بغير القبا ضابطها او من  
 يقوم مقامها **مسألة** الطفل والمجنون يجب عليهما نفقة القريب ولو  
 من مالهما فان كان من غير الاتفاق عليه وليا فله اخذ من ثمنه ولو  
 الحاكم والاوجب استئذانه مع امكانه **مسألة** اذا عقد على البكر عقد  
 فضولي لم يرض عليها فسكت وادعت بعد ذلك ان السكوت كان  
 لحوقا او استحيانا لالرضا فان كان لها كقرينة نكاح على نحوها

مسألة

شاع



ستم منها والا فلا **مسألة** لو تزوجت بعد العقد على الزوج على الزوج  
 تأنيلا ذلك بدمه **مسألة** لو قال في عقد النكاح اولا بيع انا قبلت  
 لم يبرأ منه ولا يبرأ منه **مسألة** المتعجب بها تنقض جميع المهر اذا حصل لها  
 خيضا وعذر ومنع الوطى جميع المدة على الاظهر لان العذر ليس من قبيلها  
**مسألة** لو ادعت عتية قصدها ومضى ستون عينا متصا دفين عليها فلا  
 بد من ضرب المدة عند الحكم **مسألة** لو ملك امرأة واخاها لم يزوجها فاولا  
 تحرر الامه الا ان يكون قد وطئها **مسألة** يجب على الرجل ان ياتى ما اعتاده المرأة  
 بنسبة امثالها من المهر كالكوكة وشبهها اذا كان من الكسوة قال الشهيد  
**مسألة** لو تركت المرأة زوال المهر وامر بها الزوج وامتنعت من زواله كان  
 ذلك نشوزا تنقطع بحقوق الزوجية الجان تريليه قاله الشهيد **مسألة**  
 للمرأة الامتناع من تسليم نفسها الى ان تعقب المهر في النوعين ولا ينفق  
 بعد الامتناع شي من مهر المستقيم بها سوى معسر او موسر ولا فرق  
 بين كونها في منزلها او منزلها ويجب لها النفقة والحال هذه لانها حكمة  
 على تقدير يمكن يجب عليه فعله قاله الشهيد **مسألة** لا يبرأ من نكاح الامه لمن  
 عنده حرة الا بانها ذمها كما كان او منقطعها ما الا بالحد فالاح حوازا  
 بغير اذن لانها ملك منفعة على الصحيح قاله الشهيد **مسألة** لو اوقب  
 الصغير غلاما حرمت عليه امه ولخته وبنته ولا يثبت التكليف في الوطى  
 ولا في الموطا **مسألة** لو استخلف ولدا فاكثرت الام ولدته فوطئها  
 يلحق بها **مسألة** لو ارضعت المرأة ولدها من غير اذن زوجها فليس لها  
 المطالبة بالاجرة وان يوت قاله الشهيد **مسألة** لو اكره انسان غيره على  
 وطئ امراته كان المهر على المكره بكسر الراء ولو ادخلت ذكره نائما فلا مهر  
 لها

كان

لها قال الشهيد **مسألة** اذا زوج السيد عبدا من امته ثم ان يكون حرا  
 فاقبلا وان كرها او احدهما قاله الشهيد **مسألة** لو وطئ المملوك سائما فلا  
 شيء عليه ولم يكن زوجا قاله الشهيد **مسألة** لو تفرق زوجان في اوقات  
 مختلفة حسب رضة وان تخلل مطلقهما لم يخلل رضاهما في احدى  
 قاله الشهيد **مسألة** تسقط القسمة في السر ولا يفي به طال او قصر الم  
 حتى يملوئ وتبطلها قاله الشهيد **مسألة** لو وطئ المتهمة المبرات او احدهما  
 لزوم ولا يثبت حق الزوجية بهذا الشرط ويثبت له اولوية الصلوة ويجب  
 عليه كفنها دون فطرها قاله الشهيد **مسألة** يزوم ادخال بنت الاخ على  
 القربة سواء كانت عمه حفيضة او محارمة الا ان يكون له ولد وان عتلت وتذا  
 لثا لم يثبت الاخت قاله الشهيد **مسألة** اذا انتق ولد الملاحعة على فاني  
 صدقه اقراره الثقت لم يبرأ من الولد وينسب محورا له نكاح عمته وبالعكس  
 وان كذبوه انتفت المهرمة قاله الشهيد **مسألة** لو تزوجت بعد الطلاق وانقضت  
 العدة ولم يبع بالطلاق صح النكاح لمصادقة الحبل وكذا الامه المتوفى عنها اذا  
 لم يوجب عليها الحد اذا لم تعاقبوا فانه طلاق لغرم وقال الحداد على الامه  
 قاله الشهيد **مسألة** لو خلى امه لآخر فوطئها لم يطهر الموطى قبل الاستبراء لم يحرم لان  
 هذه ليست علة حقيقة وان كانت في معناها وعلى قول المرتضى ان التحليل  
 عقد لا ملك منفعة ففي عدة حقيقة عند فخرم وبالاول قال الشيخ ومحمد  
 قاله الشهيد **مسألة** الصبي الذي يجوز له النظر الى الجاني هو من لا يسهل المحاسن  
 ولا يستفيع القبيح **مسألة** يجوز عورة المحارم الذي يجوز النظر اليها القبل  
 والردى لا غير **مسألة** فوصلت المرأة من الشبهة فالنفقة على الوطى وفي  
 على الزوج قاله الشهيد **مسألة** لو اقرت عقد الجدين الا ان والى ان يندم للعل

استمرت ص زوجها

النفاس



عليه

غنی

ظاهر



انهم لا تله في الخاسر ويجوز ترك مصالحها على وجه الذي يلزم عرف ولا ينفي عن  
المكسر وتشتق النفقة مع التمكن اذا يكن ذلك متغيرا ولو تغيرت بتغير  
شي قبل قولها ان كانت موقفا بقولها والاعلا ماله السيد **مسألة**  
اذا تزوج باسرة قامت بولد لثلاثة اشهر وادعت ان من ان قبل موتها وبسبب ذلك  
جهلان الزنا لا علة فيه قال السيد **مسألة** يقتصر الماذن الزوجي على ما  
اذا اراد العقد على امة كما في الديات **مسألة** اذا لم يلزم الا حوطا ذكر المدة في  
التحليل ومعه يصح لزما ويجوز القبول بالفعل ولا يقتصر على التحليل الى عوض ولا  
الى القرينة ولا ان دفع اياحه قال الشهيد **مسألة** لو كان بعض المرأة حرا وبعضها  
زنا فاذن السيد كلها والعقد حار لهما ان تزوج قال الشهيد **مسألة** للام  
عقب نفق بالمرأة قال ابن مهدي **كتاب الفراق وهو يشغل**  
**كتاب الطلاق والخلع والطهارة والابلا والمعلن** **مسألة** لو كان مريضا  
مطلقا لم يملك له من انتقل اليه غير مما هو معاير له عرفا من غير توسط غيره  
لم يسم ذلك بوه فيستمر التوارث **مسألة** لو حلف الزوج بالطلاق وهو يفتقر  
صحة ذلك والزوج لا تعتقه طلعت وجه تكا حيا فغيره لما حاق بالديت الزموا  
بهم بما الرميبة انفسهم ولو انعكس الفرض فملاز وجب لجبا على الفلين وطب  
عليها الامتناع مع الكلفة قال الشهيد **مسألة** من طلق زوجته لم يرجعها الا اذا  
في ساعة واحدة وجلس واحد حرم لا زلما طلقها رجعا صح له الرجعة فاذا  
راجعها رجعت اليه **مسألة** مومي طلاقها وهكذا قال الشهيد **مسألة** يجب  
العده بعد الطهارة وان كانت عاتمة ولو كان موعلا ومعه اهله وجبت العدة  
ابصارا ولها مهر **مسألة** قال في باب طلع بغير بدل المكاتبة المطلقة  
ولا اعتراض بها لولي مع حكمه في باب المكاتبة لا يبع المصروف بما ينافي  
الاكساب

بها

في الرجل  
كتاب

الرجعة

الكفاية ان صح

بلغ

بالاكتساب مطلقا فالجميع بينهما ان البذل ليس معاوضة حقيقة بل هو في  
البيع وبما يرد الشافعي على ما في الخبر من خلاف غيره **مسألة** لو كان البذل  
في الخلع من وكلا الزوجين ضمن باذنها فالزوج آليا لا اله البازل ولو بذل المبيع  
بغير إذن فليس له رجوع ولا لها ايضه **مسألة** لو رجعت لخلعة في بعض البذل  
صح وكان له الرجوع في الخلع **مسألة** لو بذلت عوضا في مرض الموت صح ما  
قابل مهر الخلع والزيادة من الثلث فان كان والا بطل ولا فرق بين المبدول  
بقدر مائة منها او اقل على الاصح وللزوج حينئذ فسخ الخلع لعدم حصول  
المساواة كما لو رجعت في بعض العوض **مسألة** اذا انت الرجعة بالغا  
حسنة لم تات بموجب اعادتها الى المنزل الذي طلقت فيه قال ابن مهدي  
**مسألة** اذا فذف زوجته الصرا ولو ساحت عليه والاولى سقوط العقد  
من غير احتياج الى لعان **مسألة** خطو الذي رجع الله حرما ابدا ولا لعان ولا  
قال الشهيد وفي مسائل زين الدين الطاهر ان يجب الحد ويوجب **مسألة** عالم  
يقض الولد من المنة نحو المطلق من رجعتها لانه لا يصح الا بسقوط الحمل  
قال في النهاية في باب النفاس **مسألة** يجب على المطلق اعلام زوجته انه طلقها  
مع حملها ولو لم يحصل الا بمسقة او احرقت في الماء يكن ضررا **مسألة** لو انتفى الزوج  
على الزنا فلا لعان ولا ينفي الولد عنها قال شيخنا **مسألة** يترتب زواج الامة المستترة  
ثلاثة اشهر كالحرة **مسألة** لو ادعى ادعاء العلم بالزنا بالمرأة استأط الولد الى لعان  
على الاشبه قال عبيد الدين وابو محمد **مسألة** لو ابل من الامة اشتراها واعتقها واشترى  
لم يبعد ايلا قطعا ولو اشتراها وطبها بالملك في الاباحة اسكال والاشبه  
الحوار لاختلاف السبب قال شيخنا الاول وبه اثن من مذهب مغللا بوزن العقد  
الذي وقع فيه الايلا **مسألة** لو عقد القاف كما في الطلاق صح لانه لسان

كون

فالرجوع

الاصل

الرجوع

الرجوع















له عندلهم يرضو ذرهم سود فافترق بعض ذرهم ابيض بل اسود فللوجه اذا  
تحكم عليه بالذرهمين مع دعوى الغريم ذلك ويعينه **لو قال زيد لهم علينا ما**  
ذرهم مثله قال بعد انقضاء الكلام انما عليه مع جماعة قال لا قوي القبول لا بدلي  
بصفة محمل العظم والشكر على السواحل ما ينسب للشكر **لو اقران عليه**  
مجازاة او شتما لمحقوق وهو من اقره من الاصل قال ابن قهيد **لو اقر بعض الورثة**  
لو اقر ذرهم او ذنات لم يرض من عقد البلد حال الاقرار **لو اقر بعض الورثة**  
بالدين لم يرض اقل الدين من نصيبه ومن الدين **لو اقر اثنان لا يشترط جارية**  
لخلفه وان لم يعلم انه وان استوفى من دفع بعد ذلك جاز له مطالبة ويجوز ان يرضى  
ان له عند حق بصفة الجرم وكذا الشهيد **لو اقر بالدين قال الشهيد**  
لو نذر صوم شهر مثله فطر اذ من يوم فان نوى الصوم في كل يوم ففطر يوم  
بكل يوم كفارة وان عرض عن الصوم بالكلية فكفارة واحدة ولا فرق في ذلك بين  
الشهر والسنة والدهر قال الشيخ الاول وابن قهيد **لو اقرت المرأة ان الحيف**  
باتيها قبل امضي الاحد والثلاثين بغير لسان تبدي بالكفارة في هذا الزمان وتكون  
مرارة لجواز ان تبطل العادة **لو نذر الصدقة التي معنى بذرهم معنى فامتنع**  
بغيره واشتبه وجب اخرج احدهما بالقصة ولو علم المعين بعد الاخراج لم يجز عليه  
اخرجه وان كان اولى **لو نذر الصدقة على زيد بنى واشتبه بغيره وصي**  
حتى يتركه فان ايسر القصة ولو كان النذر مقيد بزمان معين رجع الى القصة  
واعلموا فيما حوط **لو نذر ان يكس الثوب او يافخا حتى يكس فان قصصه**  
حالا كونه صعب الزم وان قصد حيث كان لزمه ايضا وان اطلق لزمه ما سما  
توابعه الا ان ط ولو نذر ان يكس شخصا ثوبا فافخا مع القدرة حتى مات  
لزمه القضاء والكفارة وكذا النذر لمقيد بوقت لو نذر مع القدرة قصا وكفرا

مسك

ما تخرج

**لو نذر العسر سقطت العين** ولو قدر بعد ذلك فان كان الوقت معينا وقد  
مضى سقط مطلقا والا كان السقوط مبررا **لو كان الزوج او الولد**  
او السيد كفارا فلهن حل النذر وشبهه ولو مات الاب وطلق الزوج او مات  
او اعتق السيد العبد لزم على الاقوي ولو باع العبد اشتق الحق الجارة  
المثالي لم يحضر الاول ولا يبطل **لو اقر بالاسفار لم يجد**  
الاستطاعة اجزا الاستغفار ولا يفتقر الجارة اخرى قال ابن قهيد  
يجزى الاستغفار عن جميع الكفارات مع ما يجرى ولا يجب الاخراج مع القدر  
وان كان احوط **لو نذر الزوج والعبد موقوف وتعمل**  
على الاقوي ومع زوال الولاية قبل الجارة فعد مهابا لزم الناذر لو فاعلم  
يفسخ الوكيل قال السيد **لو نذر انسان ان ينادي عادي بمعضية**  
معينة صام شهرين مثله عاد لم يجب كفارة غير ما ذكر ويحل نذره مع العود  
بالعصبة المذكورة الا ان ياتي بصفة العموم كان يقول كذا او ما جرى  
مجره فاذ يعود للزم بالعود قال السيد الشهيد **لو نذر ان ينادي**  
عادي بالحد ان ينادي بالحد وجب عليه ان يقول الحمد لله حمد ابو لي ويكفي  
من يله وفي اخبار كل البيت عليهم السلام ما يدل على ان ينادي بالحد والحمد لله  
رجب العلين بنا على ان اللام في الحمد للاسما يستغفر في حق كل فرد من  
افراد الحمد مستغفرا لله **لو نذر رث الزوج ايقاع**  
فعل في وقت معين لم يرض الوقت ولم يعلم الزوج لم يرضه واجاز له ان يرضى  
فلا يجب الكفارة ولا يجب على الزوج ان يعلم قبل دخول الوقت وكذا لو ما  
لم تعلمه الحال هذه قال الشهيد **لو نذر صوم شهر معي**  
وجب ان يقضي في السفر ويقضي ويجوز له ان سافر احتيازا ولا يجب تتبع القضا

ف

مثلا











**كتاب الوارث** لو كانت احدى الزوجات

اذا كان الزوج او اقله كاف الثمن والربع للباقي من الزوجات ولا ينقص عليهن  
سببها شي **مسألة** لو اعتق العبد متفلا ولا فيه استمير الولاء والارث لمولاه  
ولو لم يجر لها العتق موجب للارث ام لا فالاصح الاستحقاق فيرث من **مسألة**  
لو خلف الميرث من تدبير اي بالميتة كالولد الصغير يرث من ابيه وكان  
ميراثه له مائة **مسألة** لو كانت الحبة او بعضها ميراثا فالحبة للحبة والوارث  
فان ترك احداهما فلا يرث ولو لم يكن رهنه تعلق الدين بالتركة كلها بالنسبة على  
الحبة والحبة وغيرها سواء **مسألة** الميراث غير دافع للولد من المروحة الا ان يرد  
لان لولا ما كان مجموع النصيب لها ما لا يشخص وقال الميراث من جميع الوارث  
لا من الزوج الا ان يرد في الميراث تسقط على الاخذ من العيين  
**مسألة** لو كان للمروحة ولد فانه يقوم مقام الولد فيرث من جميع  
ما خلفه الميت بشرط كون ولد الولد وارثا وان كان له ولد للملاحة ميرته  
فان ابيه ان اعترف به وبثنتهم ولو لم يعترف بولم ينكره فلا وارث لان  
الاصح عدم التوارث بعد اللعان الا مع الاعتراف وتكذيب الاحب في لعان  
**مسألة** التوب اذا فصل ولم يحط بدخل في الحبة والمندبل بدخل والتمكة  
لا تدخل على الاقوي **مسألة** لو ورثت انسان من مورثة المخالف ما لا ينصيب  
مذمبه كانه نصيب حلال اخذه والشبهة عنه افضل ماله الشهد **مسألة**  
لا يجرى ولد الولد من تركه جده بشي لان النص انما ورد على الولد للمصلي  
والحبة على خلاف الاصل فالاعتصاف على محل النص وبما لا يهد **مسألة**  
لو اعترف بالولد بعد النفي باللعان وكان الميراث الحبة وينبغي **مسألة**  
لو كان الاكبر ان ينجي من دونها من الذكور ولا قضيا ولو كان الاكبر محنوا فقي  
من حين البعث

لو كان الزوج او اقله كاف الثمن والربع للباقي من الزوجات ولا ينقص عليهن سببها شي

**كتاب الوارث**

من حين البعث فلو تقدم بعضهم وناخر بعضهم كان حساب لثنا خري  
الربع سنين من مبدل الاول فانه **مسألة** لا يشترط الحبة عدم النكاح  
في التركة بل متى بقى منها بقية بعد النكاح ولو قلت استحقاق الحبة مع وقال  
يشخص الاول يشترط عدم غصور نصيب كل وارث عن قدرها **مسألة**  
لا يجرى فيها ولا فاسد الزاي ولا يجرى من دون من الذكور اربعة ولو راس  
المالغ بعد النكاح او قبلها **مسألة** لو اعترف الولد الاكبر عن الحبة قبل  
قبضها لم يجرى بالاعتراف عنه وفاسد الزاي يجب عليه القضاء واصلاح  
الزاي ولو قضى فاسد المصلحة قوية وهي الصحيح من الفاسد والفساد على  
علي الاقوي **مسألة** الميراث غير دافع للولد لا تترك من الارض الباعث  
شيا وترث من قيمته الا لاث والابنة تقوم الارض وفيها العروس لم تقوم  
حالية وتعطي حصتها من العروس والابنة كالميتان وغيرهما من الابنة  
ولو خلف الميت كرم او قد اخرج العنا قيد تثبت للشركة في العنا قيد لانها  
تخرج عن العراس ولو مومت الارض واعطيت حصتها من القيمة في  
الابنة والاث مع ولو خالفها على ذلك بشي حرام **مسألة** لو خلف  
الميت زوجين لاحداهما ولد دون الاخرى احدث داف الولد تمام  
التم من رتبة الارض والاث والاشه وهو قيمه مكان لها لو كان لها  
ولد دون قيمه الارض وتساويا فيما عدا الثلاثة **مسألة** لو عا  
الاسان عن زوجة مده سنين ثم توفي رمضان مثلا ولم يعلم الى رمضان  
السنة القابلة وقامت الميتة بوفاته من رمضان السنة الاولى وحسب  
عليها النفقة تلك المدة من نصيبها من حال الموت قال شيخنا الاول  
**مسألة** القاتل خطأ لا يرث من الدم شيئا محي قبا عدا الدم واما الدم

من حين البعث فلو تقدم بعضهم وناخر بعضهم كان حساب لثنا خري الربع سنين من مبدل الاول فانه لا يشترط الحبة عدم النكاح في التركة بل متى بقى منها بقية بعد النكاح ولو قلت استحقاق الحبة مع وقال يشخص الاول يشترط عدم غصور نصيب كل وارث عن قدرها







والورد حق الواحد وجب على غيره ان يقر بالزائد قال الشهيد  
سـ هل يخلو في حجية عياله على عدم العلم وحيثما يراه على القطع  
سـ نعم قال الشهيد سـ تقبل شهادة الولد من الرضا على ابيه منه ان يولي  
ولده حقيقي وليس له حكم الاجب في من الاحكام الشرعية غير المقر عنه  
سـ قال الشهيد سـ لا تقبل شهادة الحفي في كل ما لا يقبل فيه شهادة النساء  
سـ قال الشهيد سـ لا تقبل شهادة المورث بغير الوصي ولا بانضمام آخر اليه  
وكذا الوشهد حتى مع التهمة والتخصيص ولو شهد بفساد من يلى الورثة  
سـ يعني او دين قبلت وان خرجت ولا يبرأ الوصي عما شهد به قال الشهيد  
سـ لو شهد الرجل بالوكالة في الترخيم فلا بد ان يشهد بستر الروح في  
والزوج وكذا غيره من العقود قال الشهيد سـ لو ادعى وقوع الطلاق  
او العقد في حاضرة قبل قوله بغير يمينه سـ لو ادعت ان عليه صوما  
او غير كالحسب التذوق قبل الترخيم وجب على الزوج تمكدها من فعله وقيل  
دعواها كمالا للشهيد سـ لو ادعى على انسان وجب في غيره حضرة الحاكم  
او من دون اذ لا يطل حقه ولا معاودة الخصومة والمقامه ايضا قال الشهيد  
سـ لو ادعى انسان على آخر استحقاق عين غير مستحقة فانكره فليس له رد  
اليمين على المدعي لان المدعي اذا حلف يمكن الزامه بالعين لجواز ان لا يكون  
عنده بل يحبس على دفعها حتى يحول دعواه اليها فذلكت فتح نسمع دعواه  
للضرورة فاذا نال بد من اليمين قال الشهيد سـ يجب على المدعي على الميت  
العين ولا يثبت الحق الا بها اذ لم يعترف اصحاب الحقوق بالدين  
لم حلف ولو اعترف لاحد منهم حلف اذا كانت الوصايا بن احبها بالديون  
وان اعترف الباقيون او جعل لجاز لهم حلف المدعي ما لا للشهيد  
سـ قال الشهيد سـ

لو شهد على ابيه واجبي قبلت على الاجبي سـ لو كان في مكان مباح وسمع  
صوت الملاهي من غير قصد له ثم شهد بانه ذلك قال الشهيد سـ  
لو شهد ادين على الميت فلا بد من يمين وزنه بطلان على الباقي والذم على الباقي  
سـ يجب رضاء النساء بشهاد الرجال والنساء وان كن متفردات وكذلك في  
بلوغهن قال سـ لو شهد سـ لو كان في يده ينصرف فيه بانواع التصرف  
واذا عثر انه لو كان لوالده او لغيره او فام بذلك يمينه وينصرف الا  
او الجحد وتقالوا لا فعله من يدا او شهد وازمات وهو في يده قبلت نقلة  
عن ابن النجار عن الشهيد سـ لو ادعى احد هما صحة العقد والاخر العسا قدم  
قول مدعي الصحة ولو اقاما يمينه رجحت يمينه مدعي الصحة ايضا لانها متضمن  
الاثبات قال الشهيد سـ لو ادعى الشاهد على امره عقد عليها فانكرت حلف  
مع نكولها ويقضي بالزوجيم ولا يجوز الحكم بينهما الا بما مع الشرايط لم يجوز  
الصحة قال الشهيد سـ اذا ادعى اليهم وقال انهم هدام ولو بدل المدعي عليه  
بان قال ان لك حق خذ مني الا ان يعل ولو صالحه على الدعوى حار له اخذ  
مال الصلح ولو لم يعل ان اخذه ام لم يحل له الاخذ قال الشهيد سـ لو ادعى احد  
الكل والاخر الثلثين واقاما يمينه وفي يد كل واحد النصف قبلت يمينه مدعي  
الثلثين في السدس الذي في يد مدعي الكل لان خارج فيه ولا ينصرف بيمينه  
عـ اذا ادعت المرأة مهرها على رجلها او لا صغار توخر دعواها الى البلوغ  
وقيل انها كما الولي او الوصي ان كان والا فالحاكم او من يقوم مقامه وهو حلف قال  
الشهيد سـ اذا كان لآخر دين مثلا مائة ميراث عن مورثهم وبها احد  
هما منقرض دون الآخر ولم يناع في ذلك ونفادت مدعي ذلك المثلل شخص  
بدون اخيه ولم يحرم اليمين ان تشهد لغير السب بالملك اذا نازعه بغيره



**كتاب الحدود والتعزير والارتداد**

الروح اذا لم تقه الا سوا كان ذنب اخرى لو كرك الصلوة او  
ديوى كالمال في حق الروح والخور له ان يجهل حقها  
والحال هذه وكذا يجوز ضرب الميت للادب والعلم اذا قصد اصلاحه  
قال الشهيد **مسألة** لو اكره على سب النبا واحدا لعمه عليه السلام او على  
الى ذلك جان ولا تعزير عليه ولو عدل عنه وبذل نفسه كان مثابا لانه  
من باب اعزاز الدين **مسألة** حكم الخشوع كالشي في الارض كذا لا من  
باب الحدود وهي بذراياتها **مسألة** المرد بالسيف المحرم  
الذي يرتد بالكلف او بالعلم المحرم الحاج عن اجماع المسلمين اما لو خاف  
من بعض ارباب المذاهب فلام **مسألة** اذا علم كسر شخص كالثبات اظهر  
الشهادتين وقد علم بالافاضة عدم موافقة باطنه لسانه وانما ياكل  
الخشوع ولا يصوم ولا يصلي فليس بحكم المسلم بهذا الاقرار بل هو كافر  
الحسن **مسألة** الحامل بعد رفي الحدود **مسألة** اذا دفع الاب  
ولده من الرضاع بعد لانه ليس ولد حقيقة **مسألة** المرن عن قطره  
اذ اتاب حكم بطلان ظاهرها واطنا وبيع عبادة ويدخل الجنة وان  
وجب قتله لانه حد لا يقطر بالثوب كونه الزاني بعد قيام البينة قاله  
ابن قتيبة **مسألة** لو صرف المرن عن غير قطرة بماله العبط منه من بيع  
وشرا لم يصح نصرته **مسألة** المرن لا يصح ان يزوج بمسلة ولا كافرة  
ولا مدعي بين المسلمين ولا بين الكفار وبحكم بخاسته وعدم استرقاقه  
وعدم اجرا الاحكام عليه لومات والا فويل ان ديونته بالردة م  
**مسألة** لو قذف جماعة بلفظ واحد واستحققت بعض الحد وبعض لم

الحدود والتعزير والارتداد  
الروح اذا لم تقه الا سوا كان ذنب اخرى لو كرك الصلوة او  
ديوى كالمال في حق الروح والخور له ان يجهل حقها  
والحال هذه وكذا يجوز ضرب الميت للادب والعلم اذا قصد اصلاحه  
قال الشهيد  
الى ذلك جان ولا تعزير عليه ولو عدل عنه وبذل نفسه كان مثابا لانه  
من باب اعزاز الدين  
باب الحدود وهي بذراياتها  
الذي يرتد بالكلف او بالعلم المحرم الحاج عن اجماع المسلمين اما لو خاف  
من بعض ارباب المذاهب فلام  
الشهادتين وقد علم بالافاضة عدم موافقة باطنه لسانه وانما ياكل  
الخشوع ولا يصوم ولا يصلي فليس بحكم المسلم بهذا الاقرار بل هو كافر  
الحسن  
المرن عن قطرة بماله العبط منه من بيع  
وشرا لم يصح نصرته  
المرن لا يصح ان يزوج بمسلة ولا كافرة  
ولا مدعي بين المسلمين ولا بين الكفار وبحكم بخاسته وعدم استرقاقه  
وعدم اجرا الاحكام عليه لومات والا فويل ان ديونته بالردة م  
لو قذف جماعة بلفظ واحد واستحققت بعض الحد وبعض لم

جائز اما على يد المولى وجب وكذا على الحاكم او ناسيه واما على باقي المسلمين  
فغيره وجب على الكفاية وقيل لا يجب والا فويل ان الكفاية تقتل بعض  
من دينهم بالحدود وان لم يكن كذلك لم يوجب له الحد فوقع وجب  
وان ال الحد فقتل لمدفع عنه جان ولم يكن القاتل ضامنا **مسألة** ليس لاجل  
غيره لانه قتل الزاني ولا غيره واما الجاني فانه مباح الدم بالنسبة  
اليكلام **مسألة** لو سمعت دابة انسان على دابة اخرى ولم ترجع عنها الا بال  
حارس منها ولا يصح **مسألة** انصاب القطع لو نقص عن درهم ونصف  
وردا للصفة ولو بلغها قطع قال الشهيد **مسألة** عيبه الجني كعيب الانس  
بها التعزير وحله في التوبة وسقوط الاعراك لان فيه دعوى متعاقبة مع عيب  
يقول الملم اعترف له وحكم الاموات حكم الحيا لا اعطى قال الشهيد **مسألة**  
لو عر لمرأة التعزير السابع فانه لا يصح قاله الشهيد **مسألة** اذا هو وطى الان  
بغيره الغير استقر في دمه فتمت بانفس الفعل ولا يجب على الواط اعلاسه ولا  
من جهة قبل الحكم لعدم المشووث ولو كان الواط جماعة فان قلنا ما شافها  
الواط اعزيم الاول الى الك والثاني للواط ويلحق اوان قلنا بعدم الانتقال  
امكن وجوب الفقة على الاول لسبق سبه وعلى الجميع لاشتمال كبره في الموجب  
ولا فرق بين الحامل بالحكم والعامل ولا بين المكسرة والمختارة قال الشهيد  
وقد تقدم بعض الاحكام في المعاصي في هذه **مسألة** المرن بعد توبة  
عدة التوبة وان لم يدخل قال الشهيد **مسألة** اذا بدل السيد لاشان  
الوطى في القيل فوطى في الدبر لم يعد زانيا باخيانا ولا حد عليه بل يعزى قاله  
الشهيد **مسألة** الذين **كتاب النكاح** **كتاب النكاح**  
**مسألة** لو قطع ذكر العنبر فصرى بالنفس وجب الفضا وان كان

عليه

الحدود والتعزير والارتداد  
الروح اذا لم تقه الا سوا كان ذنب اخرى لو كرك الصلوة او  
ديوى كالمال في حق الروح والخور له ان يجهل حقها  
والحال هذه وكذا يجوز ضرب الميت للادب والعلم اذا قصد اصلاحه  
قال الشهيد  
الى ذلك جان ولا تعزير عليه ولو عدل عنه وبذل نفسه كان مثابا لانه  
من باب اعزاز الدين  
باب الحدود وهي بذراياتها  
الذي يرتد بالكلف او بالعلم المحرم الحاج عن اجماع المسلمين اما لو خاف  
من بعض ارباب المذاهب فلام  
الشهادتين وقد علم بالافاضة عدم موافقة باطنه لسانه وانما ياكل  
الخشوع ولا يصوم ولا يصلي فليس بحكم المسلم بهذا الاقرار بل هو كافر  
الحسن  
المرن عن قطرة بماله العبط منه من بيع  
وشرا لم يصح نصرته  
المرن لا يصح ان يزوج بمسلة ولا كافرة  
ولا مدعي بين المسلمين ولا بين الكفار وبحكم بخاسته وعدم استرقاقه  
وعدم اجرا الاحكام عليه لومات والا فويل ان ديونته بالردة م  
لو قذف جماعة بلفظ واحد واستحققت بعض الحد وبعض لم



المجهول كان اللوث اليه انسية واحدة والشحن الاول **مسألة** اذا قتل  
 ولده من الرضاع قتل يع **مسألة** الاوليان الدائمة والخاصة بمقتضى  
 والباضعة وللنكاح تحريم قال الشهيد **مسألة** سابق الدابة يضمن للغير  
 يديها ورجليها والعابد لا يضمن ما تحنيه برجليها وكذا النكاح والبراد  
 مع عدم الضرب لانهم حصل الجارية الاسباب غفلت لانه يمكن من  
 حفظ الجمع والحيا حصلت بالضرر يقال اي قتل **مسألة** ادخل  
 شعر بالغ بغير اذن وسعى بغير اذن ولم يمسسه بالشرع ولو كان على  
 الصبي لم يجب ارضاء **مسألة** لو اخذ مال الصبي وقرب بالاحذ وتبعه صاحب  
 المال اخذه منه ولم يرد على خالصه الا بالقتل او المخرج لم يرد على غيره من الارض  
 الا في الدفاع ابتداء والفرق ان النص وكذا لو كان اخذ المال سرية  
 لا يرد على خاصة صاحبه المال الا ان يرضيه بهم يوقف لم يرد ذكره في  
 غير الدين **مسألة** لو اقتضت خنثى نكاحا باصبغ فان ظهر ذكره بغير  
 المخرج وان ظهر انوثته فمما للكل وان اشكل الا على اقل الامر بين من  
 للارث والغير والباقي من قوت حتى يظهر **مسألة** لو اغتصب  
 على انان من بعد اعنه فقتلت آخره فلا ضمان على المذنب عن خسر الرضخ  
 اعتدوع وضمن المال كله اسبق والتايد مطلق والركب ما غنيمه يديها  
 او مطلقا مع الوتر **مسألة** لو قتل دار قوم باؤنهم فقتله بملك  
 ضمنوا ويجب عليهم التمسك منه ومرتبات الدار لانه يملك على الوتر بملك  
 ولو قال له الميراث دخل باؤن والده من فضل فقتل ان والده لم يورث  
 فالمرثه هو الجاني وجنابته تلتزم اسما بملكه ويقتل قولا بغيره فلهذا  
 في الميراث وان كان اجنبيا ولا يشترط تملكه كونه معتادا انفق

الحلوم

ولا

ولا يشترط في الامتناع ان يكون مالك الدار بل كونه متصرفا ولا فرق بين  
 الكلب وغيره مع الفارقة ما لا يبرهن **مسألة** لو قاتل حذرا راحل  
 آت به سمحه وعوله لا يعلم فلا ضمان على غيره المتولين لعموم مقتضى  
 حذرا لم يضمن واحكام البراءة والعرضه من ان يضمن عليه المالك من غير  
 لوجها انسان خطا في ذنبه عقده وغيره من المتدافع فاعلان على الحائل  
**مسألة** لو رمى قوم الى حجر من سماه فقتل واحدا منهم لم يعلم قاتله فاللوث  
 في الكل ويعصى بهيم المرمى ولا فائدة في الكل **مسألة** لو اضرع  
 الصبي او الكلب يقتل انسان فقتله لم يضمن السيد بل يضمن دا عا  
 وتتعلق الاحكام بالبعد **مسألة** لو قتل انسان من غير ان يرضيه  
 قبل توبته فهو آثم ولا يورث ولا يورث **مسألة** اذا ابعج الدابة ولدها  
 لم يضمن جنابته اذا لم يضرط في حوطه قاله الشهيد **مسألة** حلف هو  
 وقومه فمضوا يمينهم اذا كانوا ورثا لانهم لا يشهدون لانفسهم  
 كانوا غير عدول ولو كان بينهم شان مقبول الشجادة سمعت ولم يتكلم  
 الى ان تمام قاتله الشهيد **مسألة** لو قتل جرح لم يجب عليه قهر بالقتل  
 لاجل صوم الكفارة بل لو لم يدرم التماس عا جلا وعجز الكفارة من  
 حرماته قاله الشهيد **مسألة** محل الحائض الدم المخرج فاولد سوا كانت  
 في الدار اس او في البر من **مسألة** اذا وجد انسان في يد صلي لم يبر  
 قتله مجزئ قتل الظالم اذ لم يقتض من لانه فان يرد قتله وجب قتله  
 منه ان امكن قتله الشهيد **مسألة** لا يقتل العبد الحاكم انما يقتل  
 الامع الدم من **مسألة** لو اسدود باحرج والا يرفع ويحرق  
 تعين محل المرحح لوجود موصحات متعده سخط التماس في



A circular blue ink stamp from the National Consultative Assembly Library (کتابخانه مجلس شورای ملی) in Tehran, Iran. The stamp features a central emblem with a stylized 'M' and 'S' intertwined, surrounded by the library's name in Persian script.

[illegible]



